د. عصام كمال خليفة

احد اساتذة التاريخ
في الجامعة اللبنانية

الحدود الجنوبية للبنان

بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي
(١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)

١٩٨٥

فهرس

الاهداء

الى روح خيرالله خيرالله ويوسف السودا رائدي القضية اللبنانية في بعدها الديمقراطي العلماني والانساني ، مع تحيات جيل من «الشباب الواعي» جيلٍ لم تزده المحنة إلا تمسكاً بالقضية ، ومجابهة لكل اخطار التفتيت والتعصب والتبعية .

عصام خليفة

توطئة

لقد كتب العديد من الكتب والابحاث حول خلفيات الحرب اللبنانية التي اندلعت منذ نيسان عام ١٩٧٥ ، كما توسع العديد من الباحثين في تحليل أهداف واستراتيجيات القوى التي شاركت في هذه الحرب ، داخلية كانت هذه القوى ، اقليمية ، أم دولية .

ولقد طرحت هذه الحرب في وجداني العديد من الاسئلة أبرزها : كيف تم قيام الدولة اللبنانية في شكلها المعاصر ؟ وكيف تم ترسيم حدودها ؟ وما هي مواقف نخب الطوائف المشكلة لها ؟ وكيف كانت السياسات الدولية الفاعلة من هذه الدولة ومن حدودها الجنوبية بنوع خاص ؟

عام ١٩٧٧ اغتنمت مرحلة وجودي في باريس لاعداد اطروحة عن التيارات العلمانية في لبنان المعاصر ، فعكفت على التفتيش في المكتبات ومراكز الابحاث والوثائق ، خاصة في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، فوجدت العديد من الوثائق الهامة . ثم انتقلت فترة قصيرة الى لندن فوجدت ايضاً في مركز الارشيف الانجليزي وثائق اخرى لا تقل أهمية . ثم اني قمت بقراءة العديد من الصحف المحلية التي تعود الى فترة ١٩١٨ - ١٩٤٣ . وكلما تقدمت في التقميش كان يخالجني شعور بأهمية وضع دراسة تفصيلية عن هذه المرحلة البارزة من تاريخ القضية اللبنانية . وكان ان احتل الاسرائيليون ، عام ١٩٨٢ ، مناطق واسعة من الجنوب ، وحصلت

مفاوضات بين مسؤولين لبنانيين ومسؤولين اسرائيليين اسفرت عما سمي باتفاق ١٧ أيار . وبدا لي من سياق المفاوضات ان ثمة جهلاً واضحاً من قبل الرأي العام اللبناني بالخلفيات التاريخية للاطماع الصهيونية بجنوب لبنان . فبادرت الى وضع دراسة نشرتها مجلة «المستقبل» في ٢٣ نيسان ١٩٨٣ وكانت بعنوان : «لماذا سيقف الانسحاب الاسرائيلي عند صيدا؟» .

وبعد ان دعاني المجلس الثقافي للبنان الجنوبي الى القاء محاضرة حول «مسألة الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ - ١٩٣٦» ، وذلك بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٤ ، بادرت الى وضع صياغة اولية لبعض ما تجمع لدى عن هذه المسألة . وفكرت ان أقدم على طبعها في كتاب مستقل . والموضوعية تحتم علي الاقرار بان هذه الدراسة - المحاضرة هي جزء محدود من دراسة اعمق وأشمل اعكف على تحضيرها وسأنشرها لاحقاً . هذه الدراسة - المحاضرة هي مدخل أو إطار عام لفهم مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي من مسألة حدودنا الجنوبية في فترة تاريخية قصيرة ، والمأمول ان تعالج دراستي اللاحقة هذه المسألة على نحو اكثر عمقاً وشمولاً .

ان ما حداني للاسراع في طبع هذه المحاضرة - الدراسة ليس فقط الحوافز العلمية ، وانما ايضاً الشعور الوطني الذي يوجب علي المساهمة في مقاومة الاحتلال والدفاع عن استقلال لبنان . ان التاريخ هو خير معين للشعوب في كفاحها للدفاع عن حقوقها وفضح اطماع اعدائها . ويبدو ان جهل الاكثرية الساحقة من قياداتنا السياسية بالتاريخ ، وافتقارهم الى الحس التاريخي ، هو في أساس قصورهم عن صناعة تاريخ بهيّ مشرق لشعبنا . وربما كان هذا الجهل ايضاً من أسباب ارتهانهم للقوى الخارجية وولوغهم في

مستنقع هذه الحرب التي دّمرت الانسان والعمران وفتتت الدولة والمجتمع وتريد ان تجهز على كل معالم الحيوية والطموح التي يتمتع بها شعبنا الصابر .

ان هذه المحاضرة - الدراسة هي مساهمة علمية متواضعة في الدفاع عن القضية اللبنانية ، هذه القضية التي تتجسد في حق الشعب اللبناني بان يكون له دولة مستقلة علمانية ديمقراطية ترتكز على مبادىء الحرية وحقوق الانسان ، وتتعاون مع بيئتها الحضارية العربية انطلاقاً من سيادتها على كامل اقليمها الجغرافي المعترف به دولياً . ومهما قست الظروف فلا بد لشعبنا من ان يستيقظ ليتغلب على مشاريع التفتيت والتقاسم والالحاق والهيمنة ، ولا بد للوعي من ان يوحد شعبنا تحت راية لبنان - الوطن ، فيكون بذلك قد اتجه لتحقيق الانتصار الاكيد في معركة بقائه .

حدتون - البترون في ١/١١/١٩٨٤
د. عصام خليفة

مدخل حول مفهوم الحدود

ان المجموعات الاجتماعية التي تعيش فوق سطح الكرة الارضية تختلف من حيث امكنة تموضعها . فكل واحدة منها تتمركز في اقليم أرضي له حدود معيّنة . وقد اوجدت مسألة الحدود ، عبر مسار التاريخ ، تغييرات حساسة ومختلفة . وهناك علم منهجي متعلّق بالحدود ارتبط بالتطورات الاجتماعية ـ السياسية من جهة ، وبالتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية من جهة أخرى . وفكرة الحدود ترتبط بجملة عوامل سياسية اقتصادية ، اجتماعية ، قانونية ، ثقافية وديمغرافية تتأطر كلها في العوامل الجغرافية والتقنية .[1] .

سنحاول في هذا المدخل لموضوعنا ان نعطي تعريفاً للحدود ، وان نلم ببعض أنواعها ومعايير تخطيطها ووظائفها .

أ ـ تعريف الحدود : جاء في لسان العرب[2] ان الحد هو الفصل بين الشيئين[3] لئلا يختلط احدهما بالآخر أو لئلا يتعدى احدهما على الآخر ،

---

١) Guichonnet, C. Raffestin, Géographie des frontières, P.U.F. 1974, P. 8.

٢) ابن منظور ، لسان العرب ، دار لسان العرب ، المجلد الاول ، بيروت ، لا تاريخ ، ص ٥٨٣ .

٣) جاء في دائرة المعارف الاسلامية ، المجلد السابع ، الترجمة العربية ، لا اسم للمطبعة ، لا تاريخ ، ص ٣٢٥ : «حد والجمع حدود بمعنى الفاصل بين شيئين» .

وجمعه حدود . وفصل ما بين كل شيئين : حد بينهما . ومنتهى كل شيء حده .

اما في معجم مقاييس اللغة[4] فقد جاء : «حد : الحاء والدال اصلان ، الاول المنع والثاني طرف الشيء . فالحد الحاجز بين الشيئين» .

اما في اللغة الفرنسية فكلمة Frontière مشتقة من كلمة Front اي الجبهة[5] وقد يحدث الخلط بين المقصود بكل من منطقة التخوم Frontier [6] وخط الحدود Boundary [7] مع العلم ان ثمة اختلافاً بين المصطلحين . ففي الماضي شاع اصطلاح التخوم ، بينما يشيع في الوقت الحاضر تعبير الحدود . والتخوم منطقة جغرافية لها مساحة . . . بينما الحدود عبارة عن خطوط ليست لها مساحة ، أي انها ظاهرة سياسية لا جغرافية ، وقد لا يتعدى عرضها بضعة بوصات احياناً . ويتّضح من هذا ان التخوم لا تعني ناحية قانونية ، كما انه ليس من الضروري ان يكون مقصدها سياسياً . اما الحدود فهي ظاهرة قانونية شرعية علماً بان هذه الشرعية قد لا تعترف بها بعض الدول [8] . الحدود السياسية هي خطوط ترسم على الخرائط لتبّين الاراضي التي تمارس فيها الدولة سياستها والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال . . . وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة اخرى بما لها من نظم خاصة وقوانين مختلفة[9] . ومبدأ ترسيم الحدود ،

---

٤) احمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣ .

٥) المرجع السابق P. Guichonnet et C. Raffestin, Op. Cit. P. 11.

٦ و٧) الكلمتان بالانجليزية .

٨) محمد الديب ، الجغرافية السياسية ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

٩) د. فتحي ابو عيانه ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لا تاريخ ، ص ١٥١ .

على نحو دقيق ، هو مبدأ حديث العهد ولم يعرف في الحدود القديمة ، فمن وجهة القانون الدولي المعاصر لا تقوم الحدود إلا من خلال خط يفصل أرض دولة عن أرض دولة اخرى .

ب ـ انواع الحدود : يكاد يختصر الباحثون في مجال الحدود السياسية أنواع الحدود بثلاث مجموعات ، وذلك انطلاقاً من الظواهر الجغرافية الرئيسية :

١ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات البشرية : لغات وحضارات وديانات . . .

٢ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات الطبيعية : جبال ـ انهار ـ بحيرات ـ بحار ـ غابات ـ صحارٍ ـ مستنقعات .

٣ ـ الحدود التي ترتبط بالظاهرات الفلكية : خطوط هندسية غالباً في مناطق التقسيم السياسي الجديدة .[١٠]

٤ ـ الحدود التاريخية وهي التي تتبع خطوطاً للتقسيمات السياسية القديمة .

وفي ضوء هذا التصنيف يمكن النظر الى نوعين من الحدود : الحدود الطبيعية والحدود الاصطناعية . ويقصد بالاولى الحدود التي تتفق في سيرها مع الظاهرات الطبيعية (جبال ، انهار . . .) ، ويقصد بالثانية الحدود التي تتفق في سيرها مع الظاهرات البشرية ، كأن تكون مجموعات لغوية أو جنسية أو دينية[١١] . وبالنسبة لكورزون Curzon [١٢] فان الحدود الفضلى هي

---

١٠) د. محمد رياض ، الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

١١) م.د. الديب ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

١٢) وزير بريطاني لعب دوراً هاماً في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الاولى .

الحدود المبنية على أساس علمي ، أي تلك التي تجمع بين القيمة الطبيعية والقيمة الاستراتيجية .

ج ـ مراحل تخطيط الحدود : ذكرنا ان مبدأ ترسيم الحدود ، على نحو دقيق ، هو مبدأ حديث العهد ولم يعرف في الحدود القديمة ، وقد قام بتنفيذ هذا المبدأ الديبلوماسيون والعسكريون خاصة . وبشكل عام فقد كانت مسألة تخطيط الحدود وترسيمها تمر بمراحل ثلاث :

ـ **المرحلة الاولى** : التعريف والتخطيط Définition : توضع معاهدة الحدود في هذه المرحلة . وتشتمل المعاهدة على تسمية الاماكن الطبيعية (اسماء الجبال والاودية والانهر مثلاً . . .) والقرى والمدن التي تمر فيها أو قربها . وبقدر ما تكون المعاهدة مشتملة على التفاصيل الجزئية لاسماء الاماكن التي تمر بها هذه الحدود ، بقدر ذلك ايضاً تتضاءل امكانيات التباين والصراع ، والعكس صحيح .

ـ **المرحلة الثانية** : التحديد Délimitation : في هذه المرحلة يتم تحديد الحد . وهي تأتي مباشرة بعد الاتفاق على المعاهدة ، وتكلف خلالها لجنة من الجغرافيين والخبراء ـ وربما العسكريين ايضاً ـ بالاتفاق على الحد من خلال خرائط مختلفة (طبيعية وجوية) . اذن هذه المرحلة هي مرحلة نقل الاسس النظرية التي تم الاتفاق عليها في المعاهدة ، الى الخرائط .

ـ **المرحلة الثالثة** : التعيين Démarcation : في هذه المرحلة يتم التطبيق الميداني على الطبيعة للخطوط النظرية التي تم الاتفاق عليها من خلال الخرائط . وقد يتجسد ذلك في وضع اسلاك شائكة ، أو اعمدة من الحجارة أو من الاسمنت أو غيرها .[١٣]

---

١٣) محمد الديب ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

د ـ **وظائف الحدود** : في الاوقات العادية تلعب الحدود جملة وظائف اساسية أبرزها :

ـ **الوظيفة الشرعية القانونية** : وهي تعني انه بعد خط سياسي محدد يقدر وجود جملة مؤسسات حقوقية وقيم تنظم وجود ونشاطات مجتمع سياسي معيّن . فالحدود تحدد سطحاً أرضياً تطبق ضمنه انظمة دولة معيّنة ، ويخضع لهذه الانظمة كل فرد من أفراد الدولة (قوانين ، ضرائب ، تعليم ، خدمة عسكرية . . .)

ـ **الوظيفة الاقتصادية** : على الحدود تفرض الدولة ضرائب جمركية على السلع الاجنبية لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة . لكن في الفترة المعاصرة خف تشدد الدول في هذا المجال بسبب تسهيلات التبادل ، فقد أخذت بعض الهيئات الدولية تطرح امكانية حرية التبادل وانتقال التجارة والناس بين الدول (السوق الاوروبية المشتركة) .

ـ **وظيفة الأمن والحماية** : من الأهداف الاساسية لاقامة الحدود ، في الماضي ، تحقيق الأمن والحماية من الاعتداءات والغزوات المفاجئة . من هنا انشأ الناس المواقع العسكرية المحصّنة على الحدود لمواجهة أي غزو محتمل . كذلك اقيمت على الحدود المحاجر الصحية ، وفرضت المراقبة على الداخلين والخارجين .[١٤]

بالاضافة الى ذلك ثمة وظائف اخرى ايديولوجية وتنظيمية وغيرها .

---

١٤) محمد الديب ، المرجع السابق ، صفحة ٣٠٠ .

الفصل الاول

الحدود الجنوبية للبنان من قيام المتصرفية حتى العام ١٩١٨

اذا كان بوسعنا ان نتكلم عن حدود للامارة المعنية والشهابية في الجنوب ، فهذه الحدود كانت متغيّرة ومرتبطة بقوة الامير وقدرته على توسيع متسلميته . واذا كان لهذه الامارة بعض الخصوصيات المختلفة ، فانها خصوصيات لا يمكن فهمها إلا في إطار سيادة الدولة العثمانية من جهة ، وارتباطها بالتشكيلات الادارية والاجتماعية والدينية والاقتصادية الموجودة في بر الشام من جهة أخرى .

لكن مع تزايد التدخل الاوروبي في شؤون المنطقة خاصة بعد حملة محمد علي أخذت المسألة اللبنانية ، خاصة من خلال تجربتي القائمقاميتين والمتصرفية ، تتخذ طابعاً دولياً . وربما كان الاتفاق على بروتوكول ١٨٦١ و١٨٦٤ هو الاساس الذي اعطى للجبل اللبناني نوعاً من الاستقلال الذاتي ضمن حدود معيّنة . فقد كان المندوب الفرنسي مع توسيع لبنان الى حاصبيا وراشيا ومرجعيون جنوباً وضم صيدا وبيروت وطرابلس وعكار الى النهر الكبير شمالاً مع ادخال البقاع شرقاً . وقد تجسد ذلك من خلال خريطة الحملة الفرنسية التي قادها بوفور دوتبول . لكن بسبب المعارضة الانجليزية خاصة اصبحت حدود المتصرفية في الجنوب تبدأ فوق مدينة صيدا مباشرة وتمر في درب السيم ـ مغدوشة ـ عين الدلب ـ محاربيه ـ حانيه الفوقا ـ كفرمتي ـ

جرنايا ـ رمانه ـ ريحان جرمق ـ ثمره ـ عيشه . ثم تصعد الحدود الشرقية على قمة جبل الريحان فجبل نيحا باتجاه الشمال[*] .

ان التسوية التي اسفرت عن قيام متصرفية جبل لبنان كانت تعكس موازين القوى الدولية في المنطقة اكثر مما كانت تعكس طموحات القوى الداخلية . ولا يمكن فهم حركة يوسف كرم إلا في هذا الاطار . حتى ان البطريرك الماروني بولس مسعد ، برغم تجاوبه مع الضغط الفرنسي ، للقبول بهذه التسوية ، فقد اعتبر «ان جبل لبنان كما يشهد علما الجغرافية . يبتدى لجهة الشمال من حدود جبال النصيرية الفاصل بينه وبينها النهر الكبير . . . وينتهي لجهة الجنوب عند مرج ابن عامر الى شرقي عكا» كما يدخل جبل الشيخ وحاصبيا ووادي البقاع وانطيليان في تحديده للبنان من جهة الشرق[1] . والشيخ طنوس الشدياق الذي انهى كتابه عام ١٨٥٩ اعتبر ان «جبل لبنان معاملتان» :

الاولى معاملة طرابلوس : وأولها شرقي طرابلوس . وآخرها جسر المعاملتين .

واما معاملة صيدا فأولها جسر المعاملتين وآخرها نهر الاولي عند صيدا[2] .

ويبدو ان دراسة الاب هنري لامنس التي وضعها عام ١٩٠٢ كانت لها أهميتها بالنسبة لأغلب الذين طالبوا ، لاحقاً ، بتوسيع حدود لبنان . فقد جاء فيها :

(*) راجع الخريطة في الملحق .

١) البطريرك بولس مسعد ، الدر المنظوم ، مطبعة طاميش ، ١٨٦٣ ، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩

٢) الشيخ طنوس الشدياق كتاب اخبار الاعيان في جبل لبنان ، ج ١ منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ١٩ ـ ٢٨

«ان حكومة لبنان المستقلة لا تملك إلا جزءاً لا يتجاوز ثلاثة اخماس لبنان الجغرافي . . . اما حدود لبنان الجغرافية فهي تمتد من البحر المتوسط غرباً ، الى النهر الكبير شمالاً ، الى العاصي شرقاً ، الى الليطاني جنوباً . . . وقد سلخوا عن لبنان قائمقاميتي طرابلس وعكار شمالاً ، وقائمقامية صيدا جنوباً» . . . وبعد ان ينظر لاعادة البقاع والمدن الساحلية وخاصة بيروت يخلص الى التأكيد : « . . . ومن المحقق ان الاسباب التي دعت الى هذه الاقطاعات (أي اقتطاع المناطق) ليست من الجغرافية في شيء»[3] .

١ ـ موقف بعض النخب الطائفية من مسألة الحدود الجنوبية ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ : كان لسقوط السلطان عبد الحميد الثاني نتائج عميقة ان على صعيد السياسة الدولية (وبخاصة الانجليزية والفرنسية) وتزايد اهتمامها بالمنطقة ، وكذلك على صعيد التطورات التي حصلت على مستوى النخب من مختلف الطوائف اللبنانية ومواقفها السياسية بالنسبة لمستقبلها .

أ ـ موقف بعض النخب المسيحية ذات التوجه اللبناني : ان أغلبية النخب المسيحية التي انضوت في حركات وجمعيات سياسية طرحت في برامجها الاصلاحية مسألة استقلال لبنان والبلاد العربية عن السلطنة وذلك بنسب متفاوتة من الجذرية أو الوضوح . ولقد كان لطلب انتخاب ممثلين عن جبل لبنان في مجلس المبعوثان الدور الكبير في اطلاق حملة مضادة لاغلبية النخب

---

٣) الاب هنري لامنس ، استقلال لبنان الذاتي في اربعين سنة ، مجلة الاونيفر ، ١٢ ايار ١٩٠٢ ص ٥ وما يليها ، الترجمة ليوسف السودا ، في سبيل لبنان ، الاسكندرية ١٩١٧ ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ وللتوسع حول حياة ومؤلفات الاب هنري لامنس يمكن مراجعة :
Youakim Moubarac, Recherches sur la pensée chrétienne et l'Islam, Imp. Catholique, 1977, P. 177 - 205.

المسيحية فشددت على معارضة ذلك ، وانتقلت الى المطالبة بتوسيع حدود لبنان وادخال اصلاحات على نظامه .

فبولس نجيم يطالب عام ١٩٠٨ بتعزيز الاستقلال الذاتي لجبل لبنان وضم كل «من بيروت والبقاع الخصب ، وكذلك بلاد بشارة وعكار والحولة ومرجعيون» الى متصرفية الجبل[٤] .

وحزب الاتحاد اللبناني يطرح عام ١٩٠٩ مطلب «استقلال لبنان المطلق بحدوده الطبيعية بضمان الدول»[٥] . ويقدم رئيس الاتحاد اسكندر عمون عدة مذكرات تتناول مسألة الحدود . ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢ تطالب مذكرة مقدمة الى الخارجية الفرنسية «باعادة الاراضي التي كانت مسلوخة وبالتحديد البقاع وبيروت»[٦] . وبعد أقل من شهر تطالب مذكرة أخرى «بالاستقلال العملي للبنان وتوسيع أراضيه»[٧] . وهذه المذكرة تقدم الى الصدر الاعظم في اسطنبول وسفراء الدول الكبرى لدى الدولة العثمانية (فرنسا ، بريطانيا ، روسيا ، المانيا ، النمسا ، ايطاليا)[٨] .

وجمعية النهضة اللبنانية التي تزعمها نعوم مكرزل (١٩١١) تطرح في النقطة الخامسة من برنامجها : «تمديد لبنان بعد تقلّصه ، أي اعادة حدوده الاولى والطبيعية اليه ما بين نهري القاسمية والعاصي ومعنى ذلك ان تكون

---

٤) M. Jouplain, La question du Liban, Paris, 1908-, p. 589-590.

٥) يوسف السودا ، استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية ، لا اسم للمطبعة ، لا تاريخ ، ص ٤٩ . من أبرز قادة حزب الاتحاد اللبناني : اسكندر عمون ، اوغست اديب ، انطون الجميل ، يوسف السودا وغيرهم .

٦) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية : Turquie (Syrie-Liban) N.S. V 117, p. 92A.

٧) المصدر السابق V. 117, P 78 12 dec. 1912.

٨) المصدر نفسه V. 117, P 96 15 dec. 1912.

حدوده كما كانت على عهد امرائه الاجلاء من القاسمية الى جبل الشيخ الى لبنان الشرقي الى حمص فالنهر الكبير وهي حدود تتناول بيروت وطرابلس وصيدا والسهول المحيطة به ـ اللبنانيون لا يطلبون التوسع بهذه المطالب بل اعادة الحدود التي انتزعها المنتزعون اليهم»[٩] .

والرابطة اللبنانية في باريس[١٠] عام ١٩١٢ تطرح مطلب اعادة «سهول البقاع وبعلبك» الى الجبل[١١] .

وجمعية بيروت اللبنانية تطالب بتوسيع حدود لبنان[١٢] .

وفي القاهرة يعقد اجتماع بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩١٢ يحضره كل من اسكندر عمون ، داود عمون ، نجيب عمون ، د. شبلي شميّل ، داود بركات ، د . ج . غريب ، عبدالله صوراتي بك ، بولس مسعد ، انطون الجميّل ، سليم عز الدين بك ، ميشال ناصيف ، سامي جريديني نجيب بسترس بك ، جوزف بستاني ، ويتم الاتفاق في هذا الاجتماع على تقديم جملة مطالب اصلاحية تتعلق بمستقبل لبنان وفي طليعتها : «توسيع حدود لبنان بضم صيدا وطرابلس وسهل بعلبك»[١٣] .

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وما لحق بلبنان من ويلات المجاعة ،

---

٩) مجلة المنار ، ج ٨ ، المجلد ١٧ ، ص ٦١٨ ـ ٦٢٣

١٠) كان رئيسها شكري غانم وكاتم اسرارها خيرالله خيرالله .

١١) البرق ، السنة الرابعة ، العددين ١٨٩ و١٩٠ ، ٢٢ آب ١٩١٢ ، ص ٣١٣

١٢) من أبرز اعضائها : اميل اده ، الشيخ بشارة الخوري ، الشيخ يوسف الجميل وغيرهم .

١٣) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية : Turquie (Syrie-Liban), V 117, p. 85.

استمر التيار الداعي الى توسيع حدود لبنان يطرح افكاره مدعمة بالاسانيد التاريخية . ومن أبرز المسيحيين الذين الفوا الكتب التي تنظر لهذا التوجه :

- يوسف السودا الذي الّف كتاب «في سبيل لبنان»[14] ومما جاء فيه :

«اذا القيت نظرة على الخارطة ظهر لك ان أقل ما يمكن الاعتراف به لبنان[15] من الحدود الجغرافية التي اعطتها اياه الطبيعة يمتد من النهر الكبير شمالاً الى مصب الليطاني جنوباً ومن العاصي شرقاً بشمال وسلسلة الجبل الشرقي شرقاً بجنوب الى البحر المتوسط غرباً»[16] . ضمن هذا التعديل يصبح عدد السكان في لبنان ٦٦٥ الف نسمة وتصبح مساحته تناهز ١٠٠٠٠ كيلومتر على وجه التقريب . ولبنان الجغرافي هذا هو دون ما بلغت اليه الامارة اللبنانية في التاريخ[17] .

- اوغست اديب باشا الذي الف كتاب «لبنان بعد الحرب» ، وضمن كتابه خريطة يمتد فيها الحد الجنوبي الى الناقورة بدلاً من مصب الليطاني[18] .

- فردينان تيان ، صاحب كتاب «فرنسا ولبنان» وقد طالب بتوسيع حدود لبنان من عكار حتى رأس صور» ، مع ضم بلاد بشارة ومرجعيون والحولة[19] .

---

١٤) يوسف السودا ، في سبيل لبنان ، الاسكندرية ، ١٩١٧ .

١٥) ربما يقصد للبنان .

١٦) يوسف السودا ، المرجع السابق ، ص ٤١٤ .

١٧) المرجع السابق ، ص ٤١٧ .

١٨) راجع الملحق .

١٩) Ferdinand Tyan, France et Liban, Librairie Académique, Paris, 1917, p. 76-77.

ان الحدود الجنوبية في طروحات هذه النخب كانت تتراوح بين الناقورة والحولة في بعض الاحيان ، والقاسمية في احيان أخرى . والأسس التي ارتكزت عليها هذه الطروحات يمكن اختصار أبرزها بالنقاط التالية :

- الاستفادة من تصاعد النفوذ الفرنسي لتوسيع جبل لبنان ، مع العلم ان قوى مؤثرة في السياسة الفرنسية ، وبعض المستشرقين (كالاب لامنس) ، قد لعبوا الدور الهام في بلورة مشروع توسيع حدود لبنان .

- تأمين مدى حيوي جغرافي يتخطى حدود المتصرفية .

- اعادة لبنان الى المدى الذي كان عليه ابان الامارة .

- التمثل بالحركات القومية خاصة في بلاد البلقان التي أمنت حدوداً أرضية ملائمة لدولها .

- حل مسألة النمو الديمغرافي والهجرة ، بتوسيع حدود المتصرفية باتجاه مناطق اكثر خصباً .

اذا كانت اكثرية النخب المسيحية قد سلكت في فكرها السياسي الى تبني مشروع لبناني استقلالي ، فان ثمة نخباً مسيحية أخرى اتخذت موقفاً مغايراً .

ب - موقف بعض النخب المسيحية ذات التوجه الاندماجي مع سوريا : بموازاة التيار الاكثري في أوساط النخب المسيحية الذي طالب بتوسيع لبنان كان هناك العديد من المسيحيين الذين طالبوا بدمج لبنان المتصرفية بما كانوا يسمونه سوريا الطبيعية .

فرشيد مطران ، عام ١٩٠٨ يدعو لوحدة سورية على أساس اللامركزية[20] . وندره مطران يعتبر ان «لبنان يشكل جزءاً لا يتجزأ من

---

٢٠) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية Turquie (Syrie-Liban), V 111, p. 256-258 (R.V.). 1908.

سوريا . ومن الوجهة التاريخية ، والاتنوغرافية والتجارية لا يمكن تمييزه عنها[٢١] . وان طرابلس وبيروت وصيدا وصور لم تشكل بأي حال جزءاً من لبنان»[٢٢] .

ويعالج في فصل مستقل (الفصل ٨) المسألة اليهودية في فلسطين ويحذر من خطر قيام دولة صهيونية على أرضها[٢٣] ويدعو الى تنظيم سوريا على أساس اللامركزية الادارية ، وبالتعاون مع فرنسا[٢٤] .

اما شكري غانم فقد اتجه منذ ١٩١٧ نحو الالتزام بوحدة سوريا ووصاية فرنسا . ولتحقيق هذين الهدفين ترأس اللجنة المركزية السورية[٢٥] . وكان يشدّد على المسؤ ولين الفرنسيين ان لا يرضخوا امام مطالب الانجليز «بفصل فلسطين عن سوريا»[٢٦] . وانه «لا موجب لوضع حدود بين فلسطين وسوريا»[٢٧] .

اما فارس نمر ويعقوب صروف فقد كانا مع فصل سوريا عن الدولة العثمانية وانشاء خلافه ودولة عربية كبرى[٢٨] . وكانت جريدتهما المقطم تدعو الى اتحاد سوريا مع مصر في ظل الوصاية الانجليزية[٢٩] . وكذلك

---

٢١) Madra Moutran, La Syrie de demain, Librairie Plon. Paris, 1916. p. 97-100.

٢٢) المرجع السابق ، ص ١٣٣

٢٣) المرجع نفسه ، ص ١٥٠

٢٤) المرجع نفسه ايضاً ، ص ٢٢٠

٢٥) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية Guerre 1914 - 1918 (Turquie; Syrie-Palestine), V 877, p. 65

٢٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية - Guerre 1914-1918, Turquie: Syrie-Palestine, V 875, p 97 7 Janv. 1917

٢٧) المصدر السابق ، V. 881, P 25-27, 18/12/1917.

٢٨) المصدر السابق ، وكان يؤ يدهما في هذاالموقف كل من رفيق العظم ، رشيد رضا ، عبدالله صفير باشا وغيرهم . V. 869, P 92-94, 5/7/1917.

٢٩) المصدر السابق ، V. 868, P 19-21 11/2/1915.

حزب الاتحاد السوري برئاسة ميشال لطف الله بك كان يدعو لسورية الكبرى الفدرالية[٣٠] .

وفي تقرير ارسل الى الخارجية الفرنسية في ١٦ آب ١٩١٧ ان بعض السوريين واللبنانيين اجتمعوا في جريدة المقطم والفوا تجمعاً يدعى «تجمع الاتحاد السوري» هدفه :

ـ استقلال سوريا .

ـ اذا امكن ضم جزء كبير من الاراضي السورية الى سلطنة مصر مع الحدود التالية : من مصب نهر الليطاني وبموازاته حتى منبعه (قرب بعلبك) ، بحيث تضم المناطق التالية الى مصر (بلاد بشارة ، البقاع ، عكا ، يافا ، حيفا ، نابلس ، غزه ، القدس وكل المناطق الخصبة من هذه المنطقة) .

رئيس هذا التجمع هو السيد فارس نمر ، احد محرري المقطم والمقتطف . وقد رفض نمر الاتفاق مع برنامج اللجنة المركزية السورية في باريس[٣٠] .

واذا كان اسكندر عمون قد طالب باستقلال لبنان وتوسيع حدوده عام ١٩١٢ ، فانه عام ١٩١٧ لم يكن يعارض انضمام لبنان الى وحدة عربية اكبر وذلك من ضمن شرطين : توسيع حدود لبنان والحفاظ على امتيازاته التي كانت له قبل الحرب . وقد وافقه على هذا الموقف كل من داود بركات

---

٣٠) المصدر السابق ، V. 877, P 233, 20/6/1917.

٣٠) المرجع السابق ، V. 879, P 146, 16/8/1917. ـ حول حزب الاتحاد السوري وبرامجه يمكن مراجعة : سليم سركيس ، الامراء آل لطف الله ، مطبعة الهلال ، ١٩٢١ ، ص ١٥ .

والدكتور امين المعلوف[٣١] . وربما كان لهذا التطور في موقف عمون الدور الكبير في استقالته من رئاسة الاتحاد اللبناني بسبب الانتقاد لمواقفه من بعض اعضاء لجنة الاتحاد[٣٢] .

ج ـ موقف بعض النخب الاسلامية : لقد شارك العديد من النخب الاسلامية في مختلف الجمعيات والاحزاب السياسية التي تراوحت براجها بين الاصلاح في إطار الامبراطورية العثمانية ، أو الاتجاه للاصلاح والاستقلال التام للبلاد العربية . من أبرز هذه الجمعيات : المنتدى الادبي ، وجمعية العربية الفتاة ، الجمعية القحطانية ، حزب اللامركزية العثماني ، جمعية بيروت الاصلاحية ، جمعية العهد .

ولقد كان من الطبيعي ان لا تهتم اغلبية هذه النخب بمسألة الحدود بين لبنان وفلسطين ، لانها في أغلبيتها ، كانت تؤيد القومية السورية ـ العربية . فجمعية العربية الفتاة ، كانت مع مبدأ «تحرير الأمة العربية حسب الاحوال والظروف خطوة فخطوة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية»[٣٣] .

إلا ان الاهتمام بالخطر الصهيوني في فلسطين كان بارزاً لدى أغلبية المفكرين القوميين . فجريدة المفيد البيروتية ، نشرت ٥٣ مقالة عن بعض جوانب الصهيونية في أقل من ثمانية أشهر من كانون الثاني الى ايلول ١٩١١[٣٤] .

---

٣١) المصدر السابق . V. 876, p 198 - 200, 10/4/1917.

٣٢) المصدر السابق . V. 878, p. 152 (R.V.), 15/8/1917,

٣٣) سليمان موسى ، الحركة العربية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣ نقلاً عن اوراق محب الدين الخطيب .

٣٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ ، اعداد مروان بحيري ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

وبعد قيام الاتراك باعدام عدد كبير من قادة الحركة العربية ، لعب العديد من المثقفين المسلمين اللبنانيين دوراً أساسياً في بلورة البرنامج النظري للشريف حسين والتحرك الذي تجسد بقيام الثورة العربية . ويذهب البعض الى ان الحدود التي اقترحها الشريف حسين على الانجليز كحدود للامبراطورية العربية تكاد تشابه الحدود التي اقترحها الشيخ رشيد رضا .

اما بالنسبة للدروز فقد كان هناك تيار مؤيد للعثمانيين يتزعمه الامير شكيب ارسلان ، وتيار آخر انضوى في الحركات العربية ومن أبرز وجوهه عادل وأمين ارسلان وسليم تقي الدين . وكذلك كان هناك تيار وقف الى جانب الجمعيات ذات التوجه اللبناني وقد تمثل بعباس المصري[٣٥] ، وسليم بو عز الدين ومحمد تلحوق .

اذا كان التوجه القومي العربي أو الاسلامي للاكثرية الساحقة من النخب الاسلامية قد حال دون اعطاء لبنان وضعاً استقلالياً خاصاً بحيث ترسم له حدود معيّنة من ضمن برنامجها السياسي ، فهذا لم يمنع بعض العامليين من اعطاء تحديدات معينة لجبل عامل. ومن أبرزها تحديد الشيخ علي سبيتي[٣٦] . «حد جبل عامل القبلي ، النهر المسمى بنهر القرن الجاري شمال طير شيحا الى البحر جنوب قرية الزيب . . . وشمالاً النهر المسمى بالاولي . . . ومن الغرب البحر المتوسط ومن الشرق أرض الخيط الى الوادي المسمى يعوبا الى نهر الضجر فالحولة . . .»

---

٣٥) يبدو انه هو نفسه عباس المصفي، وله خطبة بليغة بعنوان «روح الشعب اللبناني وروابط القومية اللبنانية» ـ يراجع يوسف السودا ، الاتحاد اللبناني ، المرجع السابق ، صفحة ٧٤ ـ ٨٨ . لكن بعد انتهاء الحرب مال المصري الى حزب الاتحاد السوري .

A.E. E - Levant, Syrie-Liban, V. 7. p 199, 9/1/1919.

٣٦) محسن الامين ، خطط جبل عامل ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٤٧ ـ ٤٩ .

ط ـ مسألة الحدود الجنوبية بين التنافس الفرنسي ـ الانجليزي ومطامع الحركة الصهيونية حتى عام ١٩١٨ :

لقد كان التنافس بين الانجليز والفرنسيين للسيطرة على سوريا الطبيعية هو من الظواهر الثابتة بالنسبة للسياسات الدولية في هذه المنطقة . وربما يعود ذلك الى جملة أسباب منها ما يتصل بالموقع الجغرافي الاستراتيجي ، ومنها ما يتصل بالثروات الطبيعية ، ومنها ما يعود لأهمية القدس ودمشق على المستوى الديني .

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حاولت فرنسا ان تؤسس على امتداد هذه المنطقة ، وبخاصة في جبل لبنان ، شبكة من المصالح الاقتصادية (بنوك ، سكك حديد ، مرافىء ، كهرباء ، مياه ، غاز ، طرق . . .) والثقافية والصحية وغيرها (مدارس ، جامعات مستشفيات . . .) ، الأمر الذي سهل لها ـ وبرّر في آن معاً ـ المزيد من التدخل على المستوى السياسي . ومما قوى في تغلغل فرنسا السياسي توسلها مسألة الاقليات الدينية كمرتكز للحماية والتدخل .

اما بريطانيا فقد عملت دائماً للتغلغل في سوريا لكي يكون لها في شرق المتوسط الموقع المفضّل نفسه الذي تتمتع به في غرب المتوسط (من خلال مالطا وجبل طارق) . بالاضافة الى اهتمامها بالنفط في الموصل وبامكانية مد سكك حديد من شاطىء المتوسط باتجاه الداخل مروراً بالعراق وايران حتى الهند .

في ٥ كانون الاول ١٩١٢ صرح وزير الخارجية البريطاني (غراي) للسفير الفرنسي في لندن (كامبون) بان بريطانيا لا تطمع بسوريا . وقد قام رئيس الوزراء الفرنسي بوانكاره باعلان ذلك في مجلس الشيوخ الفرنسي ، الأمر الذي اعتبر اقراراً من بريطانيا بمصالح فرنسا في سوريا .

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا ، بادرت القوى الكولونيالية والاقتصادية الى وضع الخطط للسيطرة على المنطقة .

ففي فرنسا اكّدت رابطة آسيا الفرنسية Comité de l'Asie Française على المصالح الفرنسية في كامل سوريا الطبيعية[٣٧] ، وغرفة تجارة مرسيليا قدمت الى وزير الخارجية مذكرة عن الاهمية الاقتصادية لكل سوريا[٣٨] . وغرفة تجارة De Laval تشدّد على ضرورة احتلال فرنسا لسوريا من طوروس الى مصر[٣٩] ، والجمعية الجغرافية وجمعية الدراسات الكولونيالية تطلبان من الحكومة التمسك بكامل سوريا الطبيعية من طوروس الى حدود مصر ومن المتوسط الى الصحراء وما بين النهرين[٤٠] . وكذلك الأمر مع غرفة تجارة بوردو[٤١] ، وغرفة تجارة سان اتيين ، أكدت على ضرورة احتلال فرنسا لسوريا الطبيعية المؤلفة من ولايات أضنه ، حلب ، دمشق وبيروت ، وسنجقي لبنان والقدس[٤٢] . ثم تعود الجمعية الجغرافية فتقدم الاسانيد التاريخية والاثنية والجغرافية لتبرهن وحدة فلسطين مع باقي سوريا ولكي تخلص الى رفض ضمها الى منطقة النفوذ البريطاني[٤٣] .

ويقدم Besson رئيس جمعية الدراسات الكولونيالية والبحرية اقتراحاً باسم جمعيته يقضي بربط لبنان وسوريا وفلسطين في إطار دولة فدرالية تحت الوصاية المعنوية لفرنسا[٤٤] . حتى ان لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان

---

٣٧) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية
Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 868, p 89-90, 5/5/1915

٣٨) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 869, p 129-130, 26/5/1915.

٣٩) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 869, p 140-145, 28/5/1915.

٤٠) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie Palestine), V 872, p 189,

٤١) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 873, p 78-79, 15/1/1916.

٤٢) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 870, p 169-171, 15/8/1916.

٤٣) Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 873, p 226-227, 17/7/1916.

٤٤) المرجع السابق V. 882, p 251-252.

الفرنسي حذّرت من المخاطر الكبرى على مصالح فرنسا اذا ما دوّلت فلسطين . ذلك ان فرنسا ـ كقوة اسلامية يفترض سيطرتها على فلسطين كما على باقي سورية الطبيعية[٤٥] .

في هذا الاطار من الضغط الداخلي الفرنسي ، واخذا بعين الاعتبار التطورات العسكرية في المنطقة (خاصة في العراق) ، والمفاوضات الانجليزية مع الشريف حسين اقترح وزير الخارجية البريطاني (غراي) على كامبون السفير الفرنسي في لندن ، في ٢١ تشرين الاول ١٩١٥ ، ان تعينّ فرنسا ممثلاً عنها للقيام بمفاوضات حول سوريا . فبادر الفرنسيون الى تعيين فرانسوا جورج بيكو[٤٦] ، وهكذا بدأت المفاوضات[٤٧] .

أ ـ مفاوضات سايكس ـ بيكو ومسألة حدود لبنان ـ فلسطين : ان المفاوضات التي حصلت بين بريطانيا وفرنسا في هذه الفترة حول تقاسم النفوذ في المنطقة ، شارك فيها مسؤ ولون آخرون غير سايكس وبيكو ، منهم بول كامبون وآرثر نيكلسون (*) .

في ٩ تشرين الثاني أرسل رئيس الوزراء الفرنسي Briand الى بيكو توجيهاً يشير فيه الى ان أساس التفاوض هو حدود سوريا بالنسبة للجزيرة العربية ، وبالتالي ترسيم مناطق النفوذ . وقد شدد بريان على أهمية توسيع

٤٥) اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٨/٤/١٩١٦ .

٤٦) كان قنصل فرنسا في بيروت قبيل اندلاع الحرب .

٤٧) لقد كتب العديد من الابحاث حول هذه المفاوضات . ونحن لا يهمنا منها سوى الجانب المتعلق بمسألة الحدود بين لبنان وفلسطين .

*) كان بمثابة الوكيل الدائم للخارجية البريطانية .

٤٨) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية .
Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V. 871, p 32-38.
مع العلم ان امر تكليف بيكو بالتفاوض صدر ايضاً في ٩ تشرين الثاني . المصدر نفسه ، V. 871, p 31.

حدود سوريا لكي تكتفي بذاتها وتكون بؤ رة حضارة في شرق المتوسط . ثم يطرح الخلفية التاريخية لسوريا معتبراً انها تتضمن الولايات والسناجق التالية : القدس ، بيروت ، لبنان ، دمشق ، حلب ، وفي الشمال الغربي كل الجزء الذي يقع جنوب طوروس والذي هو جزء من ولاية أضنه .

بدأت المفاوضات في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٥ ، فاتصل بيكو بارثر نيكلسون Arthur Nicolson وقد اقترح هذا الاخير اعطاء فلسطين ولبنان وضعاً خاصاً ، وما تبقى من المناطق السورية يتم وضعها تحت الوصاية العربية[٤٩] . بول كامبون رفض ذلك باسم فرنسا[٥٠] . وفي توضيح لوزارة الخارجية يحاول كامبون ان يؤكد على عدم وجود خصوصية ذاتية لفلسطين ، معتبراً انها تشكل جزءاً لا يتجزأ من سوريا الكبرى ، مدعماً رأيه بأسانيد تاريخية ومستنتجاً ان ثمة خطأ تاريخي واثنى بايجاد فلسطين منفصلة عن سوريا . ويطرح كامبون تصوراً لحدود فلسطين على النحو التالي : في الشمال خط يمتد من جرش الى جنوب حيفا . ومن الشرق يحدها البحر الميت ، وفي الجنوب الصحراء . ويخلص كامبون باقتراح تدويل فلسطين واعلان حيادها وبخاصة القدس[٥١] .

وفي ٢٠ كانون الاول ١٩١٥ جرت مفاوضات بين بيكو ونيكلسون .

٤٩) «شرح نيكلسون اتصالات حكومته بالشريف ورغبتها في ضم العرب الى جانب الحلفاء وعرض ان تعطي فرنسا للعرب في المنطقة التي يمكن ان تخصص لها ، وعوداً مماثلة للوعود التي اعطتها بريطانيا «فيما يتعلق بالاستقلال العربي» .

ـ سليمان موسى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ ، نقلاً عن الارشيف الانجليزي :
P.R.O, F.O. 882/2

٥٠) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ،
Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V. 871, p 26 Nov. 1915

٥١) المصدر السابق . V. 871, p 136 (R.V.),

طرح بيكو امكانية اعطاء لبنان وضعاً خاصاً غير مندمج بالدولة الداخلية . ولّمح الى ان الدول المسيحية لن توافق على سيادة شريف مكة على فلسطين .

وافق نيكلسون من جهته ، على اشراف فرنسا على الشاطىء الشمالي (طرطوس ، اللاذقية ، الاسكندرونة) ، لكنه طرح امكانية سيادة شريف مكة على الساحل الجنوبي (طرابلس ، بيروت ، صيدا) .

لكن بيكو دهش من موقف الانجليز من لبنان ، وعرض المصاعب الناجمة عن وضع منطقة اكثريتها مسيحية تحت وصاية دولة شريف مكة . فما كان إلا ان تدخل مارك سايكس وعرض امكانية اجراء استفتاء للسكان ، لكن بيكو رفض ذلك ، واعتبر ان البلاد متأخرة . غير ان سايكس لاحظ ان المناطق الموجودة جنوب طرطوس - باستثناء الشاطىء اللبناني (أي شاطىء المتصرفية) - هي مناطق يسكنها العرب فقط ، وان الدولة العربية بحاجة الى مرافىء وان بيروت ضرورية لهذه الدولة .

السير ارثر نيكلسون وبقية الممثلين الانجليز ايدوا بقوة هذا الرأي ، ووجدوا ان نظام المتصرفية يمكن الاحتفاظ به مع صيرورة الحاكم فرنسياً ، وتشكل هذه المقاطعة - على نحو اسمي - جزءاً من الدولة العربية ، كما تشكل طرابلس وبيروت على الشاطىء جزءاً من الدولة العربية .

غير ان جورج بيكو كرر من جديد رفضه لمثل هذا الطرح الذي لا يمكن التسليم به ان من جهة القانون أو من جهة الواقع . ودافع عن بيروت كمركز رئيسي للمؤسسات الثقافية الفرنسية . . . بالاضافة الى ان اللبنانيين لا يمكن ان يوافقوا على حل لا يعيد الى لبنان كلا من بيروت وطرابلس وسهل البقاع . وكل مراقب يعترف ان لبنان ما قبل الحرب غير قادر على العيش[٥٢] .

---

٥٢) نفس المصدر V. 871, p 114 - 120, 20/12/1915 -

في ٣ كانون الثاني ١٩١٦ يقدم بيكو تقريراً الى كامبون عن سير المفاوضات ومما جاء في هذا التقرير : موافقة سايكس على ضم بيروت والبقاع - بالاضافة الى متصرفية جبل لبنان - الى منطقة النفوذ الفرنسي ، كما وافق (سايكس) على ايصال منطقة النفوذ في الجنوب حتى جنوب صور ، لكن مع شرط ايجاد منفذ للدولة العربية على البحر ، ويقترح ان تكون حيفا هي المنفذ . ويحاول بيكو ان يقترح على حكومته حلا يعطي حيفا وجوارها للانجليز مع وضع فلسطين تحت ادارة دولية ، اما حدودها في الشمال فهي خط يمتد من نقطة توجد على بعد ١٥ كلم شمال حيفا الى بحيرة طبريا[٥٣] .

وفي ٤ كانون الثاني ١٩١٦ تم الاتفاق على مذكرة مشتركة بين سايكس وبيكو لا ذكر فيها للبنان ، بينما لحظت - حول مطالب الصهاينة - الفقرة التالية :

«ان اعضاء الطائفة الاسرائيلية في العالم اجمع يتمتعون بوعي خاص ومشاعر ازاء مستقبل فلسطين»[٥٤] . وقد تم الاتفاق في نفس هذه المذكرة «على تأسيس اتحاد دول تحت زعامة امير عربي ، وان يضم ذلك الاتحاد شبه الجزيرة العربية ومناطق البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل واضنه وديار بكر ، وان تكون سواحل هذه المناطق تحت حماية بريطانيا العظمى وفرنسا» . وقد لحظت هذه المذكرة وضع فلسطين تحت ادارة دولية[٥٥] .

في ٥ كانون الثاني ١٩١٦ أرسل بريان الى سفيره في لندن رسالة يجمل فيها المفاوضات السابقة ، ومنها ما يتعلق بضم بيروت الى لبنان والموافقة على

---

٥٣) المصدر السابق . V. 871, p 148 - 154.

٥٤) المصدر السابق V. 871, p 164.

٥٥) سليمان موسى ، المرجع السابق ، نقلاً عن : P.R.O. F.O. 371/2767

اعتباره جزءاً من منطقة النفوذ الفرنسية . اما بالنسبة لفلسطين فيقترح تقسيمها الى ٣ مناطق :

- الاولى فرنسية تتألف من السامرة وشمال فلسطين .

- الثانية متصرفليك القدس تحت ادارة دولية (وهذا - في رأيه - يعطي ترضية للروس والاميركان والاسبان والطليان) .

- الثالثة جنوب فلسطين حتى الحدود المصرية وتوضع تحت اشراف انجلترا(٥٦) .

وفي ٢١ كانون الثاني ١٩١٦ أرسل (ديفرانس) من القاهرة تقريراً الى الخارجية ذكر فيه ان المنطقة التي أقر بها للنفوذ الفرنسي تتضمن على الشاطىء منطقة تمتد من عكا أو صور في الجنوب الى نقطة تقع بين ماردينا واضاليا في الشمال(٥٧) .

وفي ٤ شباط ١٩١٦ تمت الموافقة على المذكرة المشتركة من قبل الحكومة البريطانية وبعدها بعدة ايام وافقت فرنسا عليها ايضاً . مع العلم ان اللورد كيتشنر احتج بشدة على الحدود المقترحة شرق حيفا . وبأمر من غراي طلب مارك سايكس من بيكو فتح المفاوضات حول هذه المسألة من جديد مع الماريشال كيتشنر ، طارحاً امكانية ادخال حوران في منطقة النفوذ البريطاني . غير ان بيكو رفض أي تعديل على مسألة الحدود برغم تعجب الانجليز من كبر المطالب الفرنسية(٥٨) .

---

٥٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية :

Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V. 871, p 139.

٥٧) المصدر السابق ، V. 871, p 196 (R.V).

٥٨) المصدر السابق V. 872, P 1 - 3

بعد اتصالات جرت مع الروس ، تم الاتفاق النهائي بين الدول الثلاث على تقاسم مناطق النفوذ . وفي ١٦ أيار ١٩١٦ أرسل غراي النص النهائي الى السفير الفرنسي في لندن كامبون . ويهمنا من هذه الاتفاقية النقطة الثانية :

٢ - «يخضع الساحل السوري من اسكندرونة شمالاً حتى صور جنوباً (المنطقة الزرقاء) لحكم فرنسا المباشر» .

وقد ارفق بالاتفاق خريطة توضح مناطق النفوذ . والخط الفاصل بين لبنان وفلسطين يبدأ من نقطة جنوب صور حتى نقطة تقع تماماً قرب بحيرة طبريا(٥٩) .

ان التسوية التي تم التوصل اليها في ايار عام ١٩١٦ لم يرض عنها المتطرفون من الفرنسيين والانجليز . فلقد استمر تيار واسع في الاوساط الاقتصادية والسياسية يشدّد على ضرورة ضم فلسطين الى باقي سوريا تحت الوصاية الفرنسية ، بينما كان تيار (الانجلو - انديان) - ممثلاً باللورد كيرزون - يدعو السياسيين الانجليز الى اعادة النظر باتفاقيات ١٩١٦ وذلك من اجل تحقيق تطابق بين تضحيات بريطانيا وحصتها في مناطق النفوذ(٦٠) . وبرغم تأكيد بريطانيا ، بلسان لويد جورج وروبرت سيسيل ، في مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٨ كانون الاول ١٩١٦ على مشاركة فرنسا في ادارة المناطق التي يمكن احتلالها من سوريا . برغم ذلك فقد لاحظ بيكو ، الذي عيّن مفوضاً سامياً على سوريا وفلسطين ، تراجعاً عن تطبيق الاتفاقيات . اذ رفض الضابط الانجليزي قيام ادارة مشتركة ، طالباً من بيكو الدخول في عداد الملحقين

---

٥٩) راجع الخريطة في الملحق

٦٠) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية :

Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine), V 881, P 109 - 110, 22/12/1917.

العسكريين . وقد تفرد اللنبي بتنظيم الادارة في فلسطين من عناصر انجليزية ـ وربما تم ذلك تحت ضغط القيادات الانجليزية في مصر .

ب ـ الحركة الصهيونية ومسألة حدود لبنان ـ فلسطين حتى عام ١٩١٨ : ليس من هدفنا في هذا البحث العودة الى تصور المفكرين الصهاينة منذ القرن التاسع عشر لحدود فلسطين[٦١] وانما حسبنا الاشارة الى ان أغلب الطروحات التي تقدم بها هؤلاء ، أكدت على ان الحدود الشمالية لفلسطين هي متصرفية جبل لبنان على الاقل . فهرتزل كان يركز في مذكراته على جنوب لبنان وجبل الشيخ نظراً لاهميتهما الاقتصادية والعسكرية وعلى احتوائهما على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين[٦٢] . وتريتش يعتبر ان فلسطين تتألف من عدة اجزاء منها «ذلك القسم من ولاية بيروت الواقع الى الجنوب من متصرفية جبل لبنان المستقل»[٦٣] . وعام ١٩٠٩ طبع جاكوبوس كتاباً باللغة الالمانية دعاه «ارض اسرائيل» اعتبر فيه ان جبل لبنان هو الحدود الشمالية[٦٤] . وقد لعب الصهاينة دوراً هاماً في الاطاحة بعبد الحميد الثاني[٦٥] وباشروا بتنظيم الاستيطان في فلسطين .

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى بادر سوكولوف الى دعوة الحلفاء الى

٦١) د . اسعد رزوق ، اسرائيل الكبرى ، بيروت ، ١٩٦٨ . وكذلك يمكن مراجعة الدراسة التي وضعتها شخصياً ونشرتها في مجلة المستقبل العدد ٣٣٢ ، ٢٣ نيسان ١٩٨٣ .

٦٢) الازمة اللبنانية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٥٦ .

٦٣) د . اسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ١٦٣

٦٤) المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

٦٥) حسان الحلاق ، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩٠٩) ، منشورات جامعة بيروت العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦٣ ـ ٣٤٦ .

مؤتمر رباعي لبحث مطالب الحركة الصهيونية[٦٦] . وكان قد تمكن من استقطاب العطف على قضيته من جول كامبون مدير الخارجية الفرنسية[٦٧] . وكذلك نال العطف من الدوائر الديبلوماسية الانجليزية اذ وقف الصهاينة مع قضية الحلفاء في اميركا وفي الشرق . وقد قدم (لوسيان وولف) باسم الحركة الصهيونية في ٢١ آذار ١٩١٦ مذكرة جاء فيها :

ستقع فلسطين في منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا في نهاية الحرب . وعليه يجب لحظ المصالح التاريخية للطائفة اليهودية في تلك البلاد. ويجب التأكيد للشعب اليهودي بالموافقة على ايصاله لحقوقه السياسية بمساواته بباقي شعوب فلسطين فيما يتعلق بالحرية المدنية والدينية ، وكذلك بالامتيازات في البلديات ضمن المدن وباقي المناطق المسكونة باليهود مع تسهيل الاستيطان والهجرة لليهود[٦٨] . وقد عمّق الصهاينة اتصالاتهم باميركا فكان سفيراها في اسطنبول على التوالي من أبرز المؤيدين للمخططات الصهيونية في فلسطين السفير السابق (مارجينسو) والسفير (ستراوس)[٦٩] كما زار سوكولوف روما واجتمع بالمسؤولين الايطاليين وبالبابا متعهداً بعدم التعدي على الأماكن المقدسة . ومن هناك انتقل الى لندن وبتروغراد[٧٠] .

ويعتبر عام ١٩١٧ مرحلة حاسمة في انتقال المطامع الصهيونية من مرحلة المشاريع الى مرحلة التطبيق . فقد أرسل رئيس الوزراء الفرنسي (ريبو) توجيهاً يأمر فيه بيكو ـ اثناء تقدم قوات فرنسا مع القوات الانجليزية في

٦٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية :
Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine) V. 871, p 133. 31/12/1915.

٦٧) المصدر السابق . V. 887, p 138 et p 163.

٦٨) المصدر نفسه V. 872, p 40-41, 21/3/1916.

٦٩) المصدر نفسه V. 874 p 10-11 et p 41-42, 7/8/1916.

٧٠) المصدر نفسه V. 887 p 109, 20/5/1917

فلسطين ـ ان يقوم بحماية المستعمرات اليهودية . ولا يشير التوجيه الى أي عزم بانشاء وطن لهم ودولة[٧١] . كما تحركت الحكومة الانجليزية لدعم الاسرائيليين مع حكومات بتروغراد وواشنطن[٧٢] . وعرف الصهاينة تأييداً من ايطاليا وتفهماً من البابا .

كما صرح السر (ارشيبالد ميراي) قائد القوات الانجليزية المتقدمة في فلسطين : «بدون ادنى شك سنعمل لفلسطين اليهودية وسنسمح للاسرائيليين بتحقيق حلم الصهيونية»[٧٣] .

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ اعطى الانجليز «وعد بلفور» للصهاينة في فلسطين بعد ان كانوا قد وضعوها مع الفرنسيين تحت ادارة دولية ضمن اتفاقية سايكس ـ بيكو . وفي هذا الوعد قال لويد جورج انه «احدث تغييراً في خريطة العالم» . لكن بعد صدور هذا الوعد شكك المهندس الزراعي سولومون كابلانسكي بصحة المصادر الجغرافية التي حددت فلسطين في نطاق مساحة لا تزيد عن ٢٧ الف كلم مربع . ففي اعتقاده ان مساحة فلسطين تشمل «الرقعة التي يحدها شمالاً القسم المتجه غرباً من نهر الليطاني ، حيث يصب في البحر فوق مدينة صور . . . ثم يؤكد كابلانسكي الحاق الشريط الساحلي من نهر الليطاني حتى صيدا بفلسطين[٧٤] .

وفي عام ١٩١٧ اصدر بن غوريون وبن زفي كتابهما «ارض اسرائيل» وقد اعتبرا ان متصرفية جبل لبنان هي الحدود الشمالية للدولة اليهودية[٧٥] .

---

٧١) المصدر نفسه V. 876, p 137 - 142, 2/4/1917.

٧٢) المصدر نفسه V. 877, p 204, 11/6/1917.

٧٣) المصدر السابق. V. 877, p 191, 8/6/1917.

٧٤) المهندس عبدالله عاصي ، صراعنا مع اسرائيل ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٩ ، صفحة ٤٩ ـ ٥٠

٧٥) اسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

وكذلك طرحت عدة اجنحة في الحركة الصهيونية مسألة توسيع حدود فلسطين نحو وادي البقاع شمالا ، كما وضعت الخطط التي تؤمن حدوداً تشمل منابع نهر الاردن ، ونهر الليطاني ، وثلوج حرمون ، واليرموك وروافده والجبوك . وكان هناك تفكير بتوليد الطاقة الهيدرو ـ كهربائية عن طريق اقامة مساقط وشلالات لمياه الليطاني واليرموك[٧٦] .

---

٧٦) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

الفصل الثاني

مسألة الحدود الجنوبية
بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠

اذا كان في حياة الشعوب مراحل حاسمة تتحدد فيها مصائرها لفترة غير قصيرة ، فيمكن اعتبار هذه الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) هي الفترة ـ المفصل ليس فقط في تاريخ لبنان المعاصر وانما ايضاً في تاريخ البلاد العربية التي كانت تشكل جزءاً من السلطنة العثمانية المنهارة .

١ ـ موقف بعض النخب الطائفية من مسألة حدود لبنان الجنوبية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ : لقد استمر التنوع في النظر الى مسألة حدود لبنان كجزء معبّر عن تنوع المواقف للتيارات السياسية والطائفية المتصارعة . فالقوى التي اعتبرت لبنان كياناً قومياً ـ أو على الاقل ذو خصوصية طائفية معيّنة ـ طرحت حدوداً معيّنة لدولة هذا الكيان وقامت بمختلف التحركات الشعبية والديبلوماسية لتحقيق هدفها . وكذلك فان القوى التي طرحت دمج الكيان اللبناني بقومية أكبر ، كالقومية السورية أو القومية العربية ـ ولو اصطبغت هذه القومية بلون طائفي معينّ ـ فقد قامت ، هي الاخرى ، بتحركاتها الشعبية والديبلوماسية لتحقيق اهدافها . بيد ان ميزان القوى ، خاصة على الصعيد الدولي ، سمح لاصحاب المشروع الاول ان يحققوا هدفهم المرحلي : قيام الدولة اللبنانية ضمن حدود لبنان الكبير .

أ ـ موقف بعض النخب المسيحية ذات التوجه اللبناني من مسألة الحدود الجنوبية : يمكن ان نتلمس مواقف هذه النخب من خلال الوفود

اللبنانية التي ذهبت الى مؤتمر الصلح ومن خلال مذكرات بعض الجمعيات والاحزاب التي قدمت الى هذا المؤتمر .

في ٩ كانون الاول ١٩١٨ اصدر مجلس الادارة مضبطة تناولت في النقطة الاولى منها قضية «توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً»[١] . . . وكلف وفداً لحمل هذه المضبطة وعرضها على مؤتمر الصلح في باريس[٢] . وفي شباط القى داود عمون خطبة باسم اللبنانيين طالب فيها «بالحدود التاريخية والطبيعية للبنان» معتبراً ان «هذه الاراضي هي شرط ضروري لبقاء (لبنان) . ودونها لا تجارة ولا زراعة ونستمر بالهجرة»[٣] .

وفي ٨ آذار قدّم عمّون توضيحاً للمؤتمر حول حدود لبنان كما يقترحها . جاء في التوضيح : «استكمالاً للمذكرات التي تقدم بها الوفد اللبناني امام مجلس الحلفاء ، فانه يود ان يضيف بعض التوضيحات المتعلقة بحدود لبنان كما يلي :

ـ في الشمال النهر الكبير الجنوبي(Eleuthéros) .

ـ في الجنوب نهر القاسمية(Leontes)

ـ في الشرق جبل انطيليبان على حدود مناطق بعلبك البقاع راشيا وحاصبيا .

---

١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، Arabie, V. 5, p 69 - 70 (R.V.)

٢) تألف الوفد حسب قرار مجلس الادارة من: داود عمون رئيساً ، محمود بك جنبلاط نائباً للرئيس ، عبدالله بك خوري ، اميل اده ، ابراهيم ابو خاطر ، عبد الحليم حجار ، طاهر (تامر) بيك حماده غير ان الوفد الذي ذهب فعلاً الى باريس تألف من : داود عمون ، عبدالله خوري سعاده (وهو نفسه عبدالله بك خوري) نجيب عبد الملك ، اميل اده ، عبد الحليم حجار .
E-Levant, Syrie-Liban , V6, P72 (R.V.). 19-12-1918.

٣) المصدر السابق. Arabie, V. 5, p 69-70 (R.V). 16/2/1919.

- في الغرب البحر (المتوسط) .

وقد دعم عمّون توضيحه باسانيد جغرافية وتاريخية واقتصادية ، بالاضافة الى ارادة السكان . وارفق ذلك بخريطة ، هي نفسها خريطة الاركان الفرنسية عام ١٨٦١[٤] .

في ربيع ١٩١٩ حصل تحرك شعبي واسع في المناطق المسيحية وكان المطلب المحوري لهذا التحرك مسألة الحدود . فأهالي اهدن يبرقون مطالبين باعادة لبنان الى حدوده المغصوبة[٥] . وأهالي مديرية جبيل يطالبون باعادة الاراضي المسلوخة عن لبنان[٦] . وأهالي جزين يطالبون باعطاء لبنان حدوده التاريخية القديمة[٧] . وأهالي البترون يطالبون بحدود لبنان المشهورة[٩] . وأهالي بعبدا يطالبون باعادة الاجزاء التي فصلت عن لبنان[١٠] .

---

٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : E - Levant, V. 10, p 196 - 198, 8/3/1919.

راجع الملحق .

حول هذه الخريطة قال Dussaud :

«L'expédition française de 1860, en Syrie, constitua une brigade topographique qui opéra, en 1860-61, sous les ordres du commandant Gélis et des capitaines Nau de Champlouis et Beguin. Dès 1862, elle publia la carte du Liban et d'une partie de l'Anti-Liban»

وفي الهامش اضاف Dussaud المعلومات التالية :

«Carte du Liban d'après les reconnaissance de la brigade topographique du corps expéditionnaire de Syrie en 1860-1861, dressée au dépôt de la Guerre par le capitaine d'état-major Gélis sous le ministère de S.E. le maréchal Comte Randon, 1862. Echelle au 1:200 000.

René Dussaud, Topographie historique de la Syrie antique et médiévale, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1927 - P. XIII.

٥) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المصدر السابق · V. 13, P 146

٦) المصدر نفسه . V. 13, P 149

٧) المصدر نفسه . V. 13, P 151

٨) المصدر نفسه . V. 13, P 156

٩) المصدر نفسه . V. 13, P 145

١٠) المصدر نفسه V. 13, P 160

هذا التحرك الشعبي الواسع جاء رداً على اشاعات الاتفاق بين فيصل وفرنسا . وفي هذه الاجواء وضع مجلس الادارة مذكرة جديدة في طليعة المطاليب التي تقدم بها : «الاستقلال السياسي والاداري للبنان في حدوده الجغرافية والتاريخية»[١١] . كما تم تكليف البطريرك الحويك بالتوجه الى باريس لتقديم المطالب اللبنانية امام مؤتمر الصلح .

وقد قدم البطريرك في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٩ مذكرة مطولة . ومن جملة المطالب التي شدد عليها : «اعادة لبنان الى حدوده التاريخية والطبيعية ، وذلك باعادة الاراضي التي سلختها عنه تركيا»[١٢] .

وبالاضافة الى هذه المذكرة فقد قدم البطريرك عدة مذكرات الى المسؤولين الفرنسيين تتركز في اغلبها حول مسألة الحدود . ففي ٢٨/١/١٩٢٠ يبعث برسالة الى بول كامبون مشدداً فيها على ترابط مصالح فرنسا مع توسيع لبنان ، ويطرح نهر القاسمية كاحتمال للحدود الجنوبية اذا تعذّر جعل الناقورة النقطة الساحلية لهذه الحدود[١٣] . وفي ١٣/٨/١٩٢٠ يقدم الحويك ملاحظات حول مسألة الحدود الى ليون بورجوا ، مذكراً اياه بان لبنان يطالب بالحدود التي وضعتها فرنسا نفسها في الحملة الفرنسية عام ١٨٦٠ ... ويربط مجدداً بين اتساع حدود لبنان واتساع النفوذ الفرنسي في سوريا[١٤] .

---

١١) المصدر نفسه V. 13, P 116

١٢) Les revendications du Liban, mémoire de la délégation Libanaise à la conférence de la paix, Paris, Le 25 Octobre, 1919, P. 4.

ونص المذكرة بالعربية في «نبذة تاريخية في اصل الطائفة المارونية» للمطران يوسف دريان ، المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩١٩ ، ص ٤٨٧ - ٥٠٢

١٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : E - Levant, V. 125, P 141 (R.V) et 142.

١٤) المصدر السابق . V. 125, p 216, 13/8/1920.

في ٢٨ شباط ١٩٢٠ اصدر مجلس الادارة قراراً جديداً أكد فيه ان لبنان يطالب «بحدوده التاريخية والطبيعية»[١٥] . وفوّض الى «سيادة المطران عبدالله خوري .. للحصول على المطالب والاماني»[١٦] . وقد تشكل الوفد من المطران عبدالله خوري ، توفيق ارسلان ، سيريل مغبغب ، اميل اده ويوسف الجميل[١٧] . وقد بقي هذا الوفد مدة طويلة في باريس وقد مارس اعضاؤه لا سيما المطرانين خوري ومغبغب نشاطات واسعة ، من مثل الابحاث والدراسات ـ المرفقة بالخرائط[١٨] ـ التي تدعم مسألة توسيع لبنان ، وذلك انطلاقاً من خريطة الاركان الفرنسية للعام ١٨٦٠ .

وفي ٢٤ آب ١٩٢٠ تلقى المطران خوري رسالة من رئيس الوزراء ميللران ابلغه فيها موافقة فرنسا على ضم «قمم جبل انطيليبان الشرقي وجبل حرمون» لجبل لبنان ، وكذلك توسيعه «الى الجنوب لحدود فلسطين» .

اما بالنسبة للجمعيات اللبنانية ، ذات الطابع المسيحي ، والتي تقدمت بمذكرات تتعلق بالحدود ، فان حزب الاتحاد اللبناني قدم جملة مذكرات ابرزها تلك المؤرخة في ٥ كانون الثاني ١٩١٩ والموقعة من يوسف السودا . وقد طالبت «بالحدود الطبيعية والتاريخية للبنان»[١٩] . وفرع الاتحاد

١٥) الاب ابراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية ، مطبعة المرسلين اللبنانيين ، جونيه ، ١٩٣٥ ، ص ٦١٤ .

١٦) المرجع السابق ، ص ٦١٥

١٧) وثائق الخارجية الفرنسية ، E-Levant, V-125, V.125, P 145 مع العلم ان كامل الاسعد والفرد سرسق المعينين من قبل مجلس الادارة لم يلتحقا بالوفد .

١٨) في ١٩ ت١ ١٩١٩ قدم المطران مغبغب مذكرة من ٩ نقاط الى الجنرال غورو ، وفي ذات الفترة قدم مذكرة اخرى الى ميللران ، كما قدم ايضاً مذكرة الى لويد جورج . راجع الخريطة المقدمة من المطران مغبغب في الملحق V. 125 p 21-35 الاب حرفوش ، المرجع السابق ، ص ٦٤٦ .

١٩) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : E - Levant, V 7, p 87 - 92

اللبناني في بوينس ايرس قدم مذكرة الى مؤتمر الصلح انتقد فيها فصل بيروت وطرابلس وعكار وصيدا وصور ومرجعيون والبقاع وبعلبك عن لبنان بعد تسوية ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ . وطالب بتطبيق خريطة الاركان الفرنسية لعام ١٨٦١ . أي في الشمال : النهر الكبير ، في الجنوب رأس الناقورة ، في الشرق المنحدر الشرقي للسلسلة الشرقية ، وفي الغرب البحر المتوسط»[٢٠] .

اما الرابطة اللبنانية في باريس التي جددت نشاطها بعد عام ١٩١٨ ، وكان محركها خيرالله خيرالله ، فقد قدمت عدة مذكرات الى مؤتمر الصلح ، أبرزها تلك المقدمة في ٨ شباط ١٩١٩ . ومن جملة المطالب المدرجة مطلب «تحقيق استقلال لبنان في حدوده الطبيعية والتاريخية»[٢١] .

ومن جهته ، فان نعوم مكرزل قدّم باسم جمعية النهضة اللبنانية ، عدة مذكرات الى مؤتمر الصلح والمسؤ ولين الفرنسيين . طالب في احداها[٢٢] باعادة لبنان الى «حدوده الطبيعية والتاريخية» . وفي الاخرى طالب «باعادة لبنان الى حدوده الطبيعية والتاريخية حسب الخريطة الموضوعة من قيادة الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ . في الشمال النهر الكبير ، وفي الجنوب رأس الناقورة وفي الشرق المنحدر الشرقي للسلسلة الشرقية»[٢٣] .

بالاضافة الى الوفود والى الجمعيات ، فقد كان هناك العديد من الوجهاء ـ من مختلف الطوائف المسيحية ـ الذين ارسلوا البرقيات والمذكرات ، وحسبنا الاشارة الى موقف اللجنة التنفيذية لتجمع مسيحي

٢٠) المصدر السابق . V. 46, p 24, Fevrier 1919.

٢١) نفس المصدر . V. 9, p 148, 8/2/1919.

٢٢) نفس المصدر . V. 13, p 112 et V. 10, p 208, 10/3/1919.

٢٣) نفس المصدر . V. 12, p 288 - 289 et V. 14, p 15-16 et V. 125, p 45 - 46, 14/5/1919.

بيروت ، وقد اجتمعت مع لجنة كينغ ـ كراين في ٧ آب سنة ١٩١٩ . اما اعضاؤ ها فكانوا : الفرد موسى سرسق ، ميشال تويني بك ، بيار طراد ، اميل قشوع ، شكري ارقش ، فيليب دي طرازي ، ميشال نعمة طراد ، ميشال شيحا . وقد «طالبوا باعادة لبنان الى حدوده الطبيعية والجغرافية والتاريخية طبقاً لقرار مجلس الادارة»[٢٤] . كما ان الوفد الماروني امام لجنة كينغ ـ كراين طالب «بلبنان الكبير» دون ان يعطى تفصيلات بالنسبة للحدود . ومن اعضاء هذا الوفد : اغناطيوس مبارك مطران بيروت ، مخايل الحويس ، جورج بيك ثابت ، اميل قشوع ، انيس هاني ، نجيب تيان ، فريد عساف ، البير بسول ، نجيب هوشر ، جاك فايق واميل اده[٢٥] .

اما موقف الطائفة الكاثوليكية امام اللجنة الذي قدمه البطريرك ، فقد كان مع وحدة سوريا في حدودها الطبيعية مع حفظ حق الاقليات ووصاية فرنسا[٢٦] .

ب ـ موقف بعض النخب المسيحية ذات التوجه الاندماجي السوري والعربي من مسألة الحدود الجنوبية : اذا كان التيار الغالب في الاوساط المسيحية قد وقف الى جانب فصل لبنان عن سوريا ، فقد كان هناك بعض النخب المسيحية التي دعت للوحدة السورية والعربية وقد انتظمت في جمعيات واحزاب من أبرز هذه الجمعيات :

ـ اللجنة المركزية السورية : وكان يتزعمها شكري غانم ، وقد

---

٢٤) المصدر السابق ، V. 15, p 112 - 115

٢٥) المصدر السابق ، V. 15, p 57 21/8/1919

ـ مع العلم ان الخريطة المرفقة بالمذكرة هي من وضع شكري الخوري وحبيب مسعود ، يراجع الملحق ـ

٢٦) المصدر السابق ، V. 14, p 105 27/6/1919

طالبت بتأمين الوحدة السورية[٢٧] ، وضرورة تنظيم سوريا على أساس فدرالي ديمقراطي بما فيها كيليكيا وفلسطين[٢٨] . ولهذه اللجنة فروع في مصر (يرأسها عبدالله صفير باشا) ، وفي اميركا الشمالية (يرأسها الدكتور ايوب ثابت ، ومن اعضائها امين الريحاني وجبران خليل جبران ومخايل نعيمه وغيرهم . . .) . كما كان لها فروع في مختلف بلدان اميركا اللاتينية .

ـ حزب الاتحاد السوري : ومن اعضائه ميشال بك لطف الله ، يعقوب صروف وفارس نمر ، سليم سركيس ونقولا حداد ، وربما شبلي شميّل وغيرهم .

اما برنامج[٢٩] هذا الحزب فهو الدعوة لوحدة سورية الطبيعية على أساس اللامركزية . مع مراعاة عوامل التقليد والجغرافية (تقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة) .

ـ جمعية سوريا الجديدة : وكان يرأسها د . جورج خيرالله ، وسكرتيرها العام د . فيليب حتي . وقد دعت الى جعل سوريا برمتها من طوروس الى صحراء سيناء بلاداً حرة مستقلة[٣٠] .

اذا كانت اللجنة المركزية مرتبطة بوزارة الخارجية الفرنسية ، واذا كان حزب الاتحاد السوري يميل الى السياسة البريطانية ، واذا كانت جمعية سوريا الجديدة قد طالبت بوصاية اميركا ، فقد كان هناك العديد من النخب المسيحية اللبنانية التي وقفت مع مشروع فيصل .

فمنذ بدء الثورة العربية أنضم العديد من المسيحيين اللبنانيين الى

---

٢٨) المصدر السابق ، V. 6, p 184 - 185; 28/12/1918.

٢٩) المصدر السابق ، V. 5, p 56. 27/11/1918.

٣٠) المصدر السابق ، V. 7, p 167 - 169.

القيادة الشريفية . فسعيد عمون (ابن اسكندر عمون) كان مديراً لتشريفات فيصل ، والمحامي اميل يزبك كان سكرتيره ، والدكتور ابراهيم ثابت كان طبيبه الخاص ، ومن مستشاريه الشيخ فريد الخازن واميل خوري واسكندر عمون والسيد مخلوف[٣١] . وقد شارك يوسف اسطفان[٣٢] في الوفد الاول لفيصل الى مؤتمر الصلح[٣٣] . والصحفي ابراهيم نجار كان من واضعي سياسة فيصل الاعلامية ، واصبح مديراً لمجلة «لاسي أراب» التي اصدرها فيصل في باريس[٣٤] . بالاضافة الى ذلك فقد حمل فيصل مذكرة ممهورة من بطريرك الروم الارثوذكس ورئيس طائفة البروتستانت لتمثيلها امام مؤتمر الصلح . ومن المعروف ان مشروع فيصل كان تحقيق الوحدة السورية بما فيها فلسطين[٣٥] .

ومن جهة أخرى فقد كان هناك بعض المثقفين المسيحيين المؤيدين للقومية العربية (كأسعد داغر مثلاً) ، كما شارك العديد من المسيحيين في المؤتمر السوري الذي كان يعقد جلساته في دمشق . منهم يوسف نمور عن البقاع ، توفيق مفرّج عن الكوره ، جورج حرفوش ورشيد نفاع عن جبل

---

٣١) Guerre, Turquie (Syrie-Palestine), V. 883, p 100, 8/2/1918, et V. 882, p 85-89, 16/1/1918.

٣٢) هو الخوري الماروني الذي كان خادماً لكنيسة مار جرجس المارونية في بيروت واصبح فيما بعد يدعى حبيب اسطفان . يراجع حول شخصيته الفذة كتاب : فريد اسطفان ، حبيب اسطفان رائد من لبنان ، منشورات لحد خاطر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية . Arabie, N° 8, p. 10.

٣٤) المصدر السابق . E - Levant, V. 57, p 145,

٣٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية : P.R.O. F.O. 608/92

ويمكن التوسع في موقف فيصل في مؤتمر الصلح بالعودة الى سليمان موسى ، المرجع السابق ص ٤١٣ - ٥٦٩ . وكذلك زين نور الدين زين ، الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٨٨ - ١٥٨ .

لبنان ومراد غلميّة عن مرجعيون ووديع ابو رزق عن زحلة[٣٦] .

ج - موقف بعض النخب الاسلامية من مسألة الحدود ١٩١٨ - ١٩٢٠

: اذا كان بعض النخب الاسلامية قد شارك في قرارات مجلس الادارة (عبد الحليم حجار ، محمد الحاج محسن ، محمد صبرا محمود جنبلاط وفؤاد عبد الملك) المطالبة بالحدود الطبيعية والتاريخية للبنان ، واذا كان البعض ايضاً قد شارك في الوفود التي ذهبت الى باريس (حجار ، عبد الملك ، توفيق ارسلان) فان اكثرية هذه النخب وقفت الى جانب دمج لبنان مع الداخل السوري وتحت ظل الحكم الفيصلي .

لكن من الضروري عدم التبسيط في هذا المجال . فاننا نلاحظ نسبة غير قليلة من العرائض ، خاصة من الجنوب ، الداعية للانضمام الى لبنان الكبير :

«الى مجلس الاربعة ومؤتمر السلام سلام»

بحق الدماء الذكية التي أهرقت لتحرير الشعوب نطلب باتفاق واجماع نحن سكان قضاء صور من شيعيين ونصارى البالغين اربعين الفاً ان تضم بلادنا الى لبنان لاسباب حقة . أولها : ان الشيعيين منا هم من قوم تفرقوا في صور وصيدا ومرجعيون وفي انحاء لبنان في الريحان واقليم الخروب وفي سواحله واعاليه وفي الهرمل . فبحق يريدون الانضمام الى قومهم .

ثانيها : ان النصارى منا هم من اصل لبناني أتى اجدادهم قديماً من شماليه الى جنوبيه حيث نحن واياهم الآن وهم الى اليوم أهل واقارب هناك اسمهم اسمهم ونسبهم نسبهم فيريدون الانضمام اليهم .

---

٣٦) وثائق وزارة الخارجية البريطانية : P.R.O. F.O. 371/5040.

ثالثها : ان لبنان وبيروت مدينته هما سوقنا التجارية منذ القدم . هناك نبيع غلاتنا ومن هناك نأخذ حاجاتنا فنريد صوننا لاقتصادياتنا ان نضم لاخواننا في الشمال وان نخضع لقوانينهم ونطلب الوصاية الفرنسية التي طلبوها .

رابعها : اننا ولبنان واحد في القومية والمذهب والعوائد والاخلاق فبحق يطلب كل فريق منا الانضمام الى قومه .

خامسها : اننا نطلب الانضمام الى لبنان فراراً من خطر الصهيونية فلا نريد ابداً ان نلتحق بفلسطين وان خفنا ابناء اسرائيل فلا لوم ، فان اميركا الغنية القوية الحرة خافت الياباني واغلقت في وجهه ابواب بلادها . وفلسطين كصور ارض زراعية فلا يمكن ان تكون سوقاً لنا ولا نذكر اننا أخذنا منها أو اعطيناها في زمن من الازمان ثم ان اخلاقها وعوائدها تختلف كثيراً عن اخلاقنا وعوائدنا فلا يكون بيننا امتزاج وسلام .

ان ابى مجلس الاربعة أو مؤتمر السلام الا الحاقنا بفلسطين فيكون قد ارتكب جناية عظمى يتبعها ولا شك جنايات .

اهالي صور	المجادل	تبنين
اهالي جويا	دير نطار	الجمجمية
دير كيف (١)	برج قلاوية	عيثا
مزرعة مشرف	كونين	رشاف
	بيتيحون	اليهودية
	طيرزينا	شمع
دير عامص	جوار النخل	حنويه
البياض	دير قانون	

قانا	علما الشعب
يارون	شيخية
الحبيبة	باثولية
طيرحرفا	عينبل
	القوزح
	دبل[٣٧]

واذا كان منهج الشك التاريخي يحملنا على التساؤ ل عن مدى صحة هذه الوثيقة وخاصة لجهة تعبيرها الحقيقي عن المواقف الفعلية لاهالي هذه القرى ، وما اذا كان بعض المؤ يدين للسياسة الفرنسية هم الذين كتبوها . إلا ان تقريراً عن موقف وجهاء منطقة صور امام لجنة كينغ - كراين يشير الى تأييد الاكثرية الساحقة من هؤ لاء الوجهاء الانضمام الى لبنان الكبير[٣٨] .

كما ان تقريراً آخر عن مواقف وجهاء منطقة بعلبك امام لجنة كينغ - كراين أشار الى وقوف ٦٠ مختاراً من المنطقة من متاولة ومسيحيين مع الانضمام الى لبنان الكبير[٣٩] . وهناك العديد من وجهاء صيدا المسلمين الذين وقفوا الى جانب الانضمام للبنان الكبير ايضاً[٤٠] . وكذلك اهالي قضاء راشيا ايدوا مقررات مجلس الادارة[٤١] .

اما بالنسبة للدروز فقد كان هناك تيار واسع مع لبنان الكبير ، ومن قادة هذا التيار : نسيب بك جنبلاط ، ومحمود بك جنبلاط ، وملحم بك

---

٣٧) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية - E - Levant, Syrie-Liban, V. 44, p 111-112.

٣٨) المصدر السابق V. 15, p 3, 16/7/1919,

٣٩) المصدر السابق : V. 14, p 132, et p 101, 4/7/1919,

٤٠) المصدر السابق : V. 15, p 3.

٤١) المصدر السابق : Arabie, V. 4, P 2, 1/4/1919.

حمدان ، توفيق ارسلان ، فؤاد بيك عبد الملك ، بالاضافة الى شيخي العقل[٤٢] .

على صعيد موقف النخب الاسلامية المؤيدة لوحدة سوريا الطبيعية فيمكننا القول ان الاكثرية الساحقة كانت مع هذا التوجه . ولكن منها من طرح الوحدة السورية مع وصاية فرنسية كموقف بعض وجهاء بيروت : عبد القادر واحمد مختار قباني ، ومصطفى سلطاني المخزومي ، والشيخ عبد الكريم ابو النصر ومحمد علايا ومحمد الجسر ، ومصباح الدنا ، والشيخ عبد القادر نحاس والشيخ اديب محرم ، وعمر فاخوري[٤٣] . وبعضها الآخر وهو الاكثرية نادى بالوحدة تحت لواء فيصل .

ومن أبرز مؤيدي فيصل اولئك الذين مثلوا المناطق اللبنانية في المؤتمر السوري[٤٤] رشيد رضا الذي ترأس المؤتمر ، رشيد سلطان وسعيد طليع وعبدالله مالك وأمين ارسلان وابراهيم الخطيب وعلي تلحوق وعبد الفتاح شريف وتوفيق البيسار وصبحي الطويل ورياض الصلح وتوفيق الجواهري وعفيف الصلح والحاج خليل عبدالله ومحمد بيك سهيل ومصطفى الاسعد .

وكذلك فقد أيد الوحدة السورية كل من علي سلام وعمر الداعوق

٤٢) المصدر السابق : V. 15, p 87, 30/5/1919,

٤٣) المصدر السابق : V. 11, p 157, 30/3/1919,

- ادلى فيصل الى «Jewish Chronicle» بتاريخ ١٤ ت١ ١٩١٩ بحديث قال فيه : «يجب ان تظل فلسطين جزءاً من سوريا . فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل فالعرب يريدون فلسطين ولاية عربية ولا يرونها بلاداً قائمة بذاتها . ونحن نسعى لننشىء امبراطورية عربية تتألف على الاقل من العراق وسوريا وفلسطين . اما بالنسبة لليهود فلا يمانع من ان يكون هناك ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية .

- نجيب صدقة ، قضية فلسطين ، دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص ٦٠ - ٦١ .

٤٤) وثائق الخارجية البريطانية : P.R.O. F.O. 371/5040-

ومختار بيهم[٤٥] . وشارك أمين ارسلان والدكتور فاخوري بوفد فيصل الاول الى مؤتمر الصلح[٤٦] . ولعب رستم حيدر لاحقاً دوراً أساسياً في صياغة المواقف التي اتخذها الوفد العربي الى مؤتمر الصلح ، اذ قدم ، بعد مؤتمر سان ريمو ، مذكرة يحتج فيها على مقررات هذا المؤتمر ويتشبّث بضم فلسطين الى سوريا . وأمام لجنة كينغ - كراين تكلم باسم جبل عامل السيد عبد الحسين شرف الدين والشيخ حسين مغنية فطرحا مطلب وحدة سورية بحدودها الطبيعية التي تضم قسميها الجنوبي (فلسطين) والغربي (لبنان) وكل ما يعرف ببر الشام[٤٧] . كما ان مؤتمر الحجير الذي حضره عينة كبيرة من وجهاء الشيعة في الجنوب من أهل دين وسياسة وأدب وقادة مقاتلين فقد قرّر الانضمام للوحدة السورية والمناداة بفيصل ملكا[٤٨] .

على صعيد الدروز فقد كان هناك مجموعة مؤيدة لفيصل ، ومنها عادل ارسلان ورشيد طليع والامير امين ارسلان ومصطفى بيك العماد ، وقامت وفود من المناطق الدرزية لتهنئة الامير فيصل في دمشق[٤٩] . كما ان مندوب الدروز في مجلس الادارة امتنع عن المشاركة في الاجتماع الذي اتخذ فيه توصية باستقلال لبنان التام[٥٠] .

بشكل عام علينا ان نشير الى وجود طرحين ، في موقف النخب الاسلامية من مسألة الحدود :

٤٥) وثائق الخارجية الفرنسية : E - Levant, Syrie-Liban, V. 7, p 146.

٤٦) المصدر السابق : Arabie, V 8, p 10

٤٧) منذر جابر ، مؤتمر الحجير وآثاره ، اطروحة باشراف د . هشام نشابه ، كلية التربية ، الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٣ ، ص ١٥

٤٨) المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٩ .

٤٩) وثائق الخارجية الفرنسية . Arabie, V. 1, p 64,

٥٠) المصدر السابق : Arabie, V. 4, p 239.

- واحد يقبل باستقلال جبل لبنان بحدود المتصرفية .

- وآخر متشدد يدعو لدمج لبنان ضمن وحدة سورية على أساس اللامركزية .

٢ - مسألة الحدود الجنوبية بين التنافس الفرنسي - الانجليزي ومطامع الحركة الصهيونية ١٩١٨ - ١٩٢٠ :

أ - سياسات فرنسية وانجليزية : بعد انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح بدا ان هناك تنافساً فرنسياً انجليزياً للسيطرة على المنطقة بالرغم من اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ والتصريح الفرنسي - الانجليزي المشترك (٨ ت٢ ١٩١٨) . واذا كان موضوع الحدود بين فلسطين ولبنان يرتبط بمجمل الاستراتيجيات والسياسات والأهداف لكل من الدولتين ، وبالتالي فان البحث العلمي يحتم علينا التطرق الى هذه الأهداف والسياسات والاستراتيجيات في تفاصيلها ، فان حدود البحث يحتم علينا الاختصار .

ان المتتبّع للسياسة الفرنسية بالنسبة لحدود لبنان في هذه الفترة يستنتج بوضوح انه كان هناك سياسات فرنسية ولم يكن ثمة سياسة واحدة . وهذا بالطبع مرتبط بمواقع التأثير الاقتصادية والعسكرية والدينية داخل فرنسا وموازين القوى الدولية من جهة ، وداخل لبنان والمنطقة من جهة اخرى .

فقد كان هناك تيار يدعو لضم لبنان (المتصرفية أو الكبير) الى وحدة سورية فيدرالية . وقد عمل لدعم هذا الموقف كل من جوزج سمنه وشكري غانم الموظفين في وزارة الخارجية[٥١] . وكذلك وقف «ديفرانس»[٥٢] وفرانسوا

٥١) يمكن مراجعة دراستنا عن اللجنة المركزية السورية في المؤتمر الأول لارشيف تاريخ لبنان - كلية الآداب (٢) الجامعة اللبنانية ١٩٨٣ - مجلة دراسات، السنة ١١ ، م١٣ - ١٤/ ٨٤ ، ص ٩٢ - ١١٣

٥٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie-Palestine) V. 885, p 102.

و Defrance هو قنصل فرنسا في القاهرة .

جورج بيكو مع هذا التوجه[٥٣] . كما ان هناك العديد من التقارير التي تبينّ تعاطف وزير الخارجية (بيشون) مع برنامج اللجنة المركزية السورية[٥٤] . هذا مع العلم ان غرف التجارة والجمعيات الكولونيالية والجغرافية والخبراء الاقتصاديين كانوا يضغطون مع هذا الاتجاه ، وفي هذا السياق يمكن فهم اهتمام غرفة تجارة مرسيليا بعقد مؤتمر علمي حول سوريا أواخر عام ١٩١٩ . وفي ضوء فهمنا لقوة هذا التيار يمكننا ان نفهم لماذا لم تلحظ فرنسا حدوداً للبنان من خلال اتفاقية سايكس - بيكو ، ولماذا تحدث تصريح ٨ ت٢ ١٩١٨ بين بريطانيا وفرنسا عن سورية (التي تشمل سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن) . حتى ان جواب كليمنصو الى البطريرك الحويك لم يشر بشكل صارم وواضح الى مسألة الحدود (لي الأمل - قال - ان الحل النهائي الذي يعطيه المؤتمر للقضية السورية يفسح المجال للحكومة الفرنساوية بتحقيق أماني هذا الشعب الباسل بأوسع ما يمكن)[٥٥] . وكذلك في مشروع الاتفاق بين فيصل وكليمنصو جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة (وستعين الحدود (للبنان) في مؤتمر الصلح ويؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار لاتمام حقوق ومصالح وأماني الاهلين[٥٦] .

وابان المفاوضات ارسل (بيرتيلو) الى فيصل رسالة يقول فيها ما مختصره : فيما يتعلّق بلبنان ، كان من المتفق عليه ان ترسم حدوده انطلاقاً من حقوقه التاريخية ومصالحه الاقتصادية وحرية الرغبة لدى سكانه . واني أود ان اؤكد

٥٣) المصدر السابق ، على سبيل المثال لا الحصر : Arabie, V. 2, p 79, 19/11/1919.

٥٤) المصدر السابق. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie-Palestine). V. 881, p 133 (R.V.)

٥٥) الاب ابراهيم حرفوش ، المرجع السابق ، ص ٦٠١ - ٦٠٢ .

٥٦) المرجع السابق ، ص ٦١١ ، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : Arabie, V. 8, p 83 - 86, 8/1/1920.

لك ان حكومة الجمهورية ستأخذ موقفاً غير منحاز بالتشاور معكم[٥٧] . بالاضافة الى ذلك كان هناك تجاهل للبنان في نص معاهدة (سيفر) (١٠ آب ١٩٢٠) .

وعندما عيّن غورو مفوضاً سامياً وجّه اليه كليمنصو رسالة فيها بعض الوضوح لجهة الاستقلال ولكن لم تحسم مسألة الحدود . فقد ابلغه ان لبنان يجب ان يكون مستقلاً تحت الانتداب الفرنسي وضمن حدود يقررها مؤتمر الصلح[٥٨] .

ومهما يكن من أمر فان ميللران هو الذي أوعز الى غورو باعلان قيام لبنان الكبير الذي يمتد جنوباً الى حدود فلسطين مع تأجيل تحديد العلائق بين لبنان وسوريا . وفي أول ايلول أعلن غورو قيام دولة لبنان الكبير من الناقورة الى النهر الكبير[٥٩] . وقد ارفق غورو ذلك بعدة قرارات : القرار ٣١٨ حول انشاء لبنان الكبير[٦٠] . والقرار ٣٢٠ بالغاء ولاية بيروت[٦١] . والقرار ٣٢١ الذي يلغي جملة قوانين[٦٢] .

والتنظيم الاداري الموقت الذي صدر لدولة لبنان الكبير استناداً الى القرار ٣١٨ ، يذكر ضمن التقسيمات الادارية :

«قضاء صور المؤلف من القسم الجنوبي من الشمر ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشاره .

٥٧) المصدر السابق : Arabie, V. 8, p 87, 6/1/1920.

٥٨) المصدر السابق : Arabie, V. 7, p 254 - 255.

٥٩) E - Levant, V. 125, p 254 - 256.

٦٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، V. 125.

٦١) المصدر السابق ، ص ٢٧٦. V. 125.

٦٢) المصدر السابق ، V. 125, p 277.

قضاء حاصبيا المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية[٦٣]» .

اذن اعلان غورو لم يدخل في التفاصيل الجزئية للحدود وانما كان ذو صفة عامة .

- ثم هناك التيار الداعي لتكبير لبنان واستقلاله عن سوريا ومن مؤيدي هذا التيار بعض الموظفين في الخارجية الذين ربطتهم علاقات شخصية بالبطريرك الحويك أو بقادة لبنانيين آخرين وفي طليعتهم بول كامبون ، كما ان ثمة تصاريح لبيشون تقف مع هذا التيار ، بالاضافة الى العديد من القادة العسكريين الفرنسيين ومنهم (كولوندر) ، وبعض الاوساط الدينية الكاثوليكية المتأثرة بتوجيهات الفاتيكان .

- اما التيار الثالث فهو التيار الداعي الى تكبير لبنان مع تأجيل البت النهائي بمسألة علاقاته مع سوريا وتركها لعامل الوقت . ومن هذا التيار كان الجنرال غورو والرئيس ميللران[٦٤] .

اما بالنسبة للسياسة البريطانية فقد كان هدفها الاساسي تعديل اتفاقية سايكس - بيكو باتجاه ضم فلسطين الى مناطق نفوذها ، وكذلك الموصل ، مع دعم الحكم الفيصلي في الداخل السوري[٦٥] . واذا كان ثمة وضوح اكثر

٦٣) د . عبد العزيز نوار ، وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ، دار الاحد ، بيروت - ١٩٧٤ ، ص ٥٥٣ .

٦٤) يمكن مراجعة الرسائل البالغة الاهمية بين غورو والخارجية الفرنسية (آب ١٩٢٠) وكذلك رسائل ميللران الى غورو وخاصة تلك المرسلة في ٢٣ آب ١٩٢٠ .
E - Levant, V. 125, p 230 - 233.

٦٥) يمكن مراجعة الخرائط المتبادلة بين فرنسا وبريطانيا لتعديل اتفاقية سايكس - بيكو :
E - Levant, V. 10, p 272.

في هذه السياسة بالمقارنة مع السياسات الفرنسية فمن الضروري الاشارة الى وجود صراع بين تيارين في الخارجية البريطانية : تيار متصلب (يدعى الانجلو - انديان)[٦٦] . وهو يطالب بتوسيع مناطق النفوذ ، وتيار آخر يدعو الى الواقعية في طرح التعديلات على اتفاقيات ١٩١٦ . ومهما يكن من أمر فكلا التيارين كانا يتفقان على توسيع حدود فلسطين ، باعتبار ان ذلك يوسع منطقة النفوذ الانجليزية كما يستجيب للمطالب الصهيونية .

ب - الصراع الانجليزي - الفرنسي ومسألة الحدود اللبنانية - الفلسطينية : في اوائل تشرين الاول ١٩١٨ غادر الاتراك سوريا ولبنان تحت وطأة الهجوم الذي قام به القائد الانجليزي (اللنبي) وكانت مدينة القدس قد سقطت بيد قوات الحلفاء في ٩ ك١ ١٩١٧ . ولقد امسك اللنبي بيده السلطة الفعلية العليا في المنطقة كلها :

- من خلال الادارة العربية في الداخل السوري .

- في فلسطين كان الحكم الانجليزي مباشراً .

- في المنطقة الغربية (من شمال عكا حتى الاسكندرونة) من خلال القائد الفرنسي (دي بيباب) .

ولقد ركز الانجليز على المطالبة باعادة النظر باتفاقية سايكس - بيكو باتجاه ضم فلسطين والموصل وكيليكيا الى منطقة النفوذ الانجليزي ، ودعم الحكم الفيصلي في داخلية سوريا ، والسيطرة على منطقة جبل الدروز والصحراء الممتدة بين دمشق والفرات لتأمين سكة حديد بغداد - حيفا . ومن جهة أخرى فقد عمل لورنس على ضم لبنان الى سوريا الفيصلية وذلك ضمن

---

٦٦) اللورد كيرزون مثلا من هذا التيار .

شكل فدرالي ، وكذلك اقترح الجنرال كلايتون صيغة فدرالية متشابهة[١] . كما حاول المفاوضون الانجليز ، في مؤتمر الصلح ، باستمرار تصغير لبنان بايصال حدود فلسطين حتى صيدا .

بمواجهة السياسة الانجليزية[٢] كانت الصفة العامة للسياسة الفرنسية في المنطقة هي الارتباك والافتقار الى الوضوح . فثمة تيار تدعمه الجمعيات الاستعمارية وغرف التجارة والفعاليات الاقتصادية ، يطالب بسوريا الكبرى ، بما فيها فلسطين ، كجزء من مناطق النفوذ الفرنسية في المشرق . ولكن ثمة تيار آخر تمثل بكليمنصو دعا الى تسوية مع انجلترا وأساس هذه التسوية الموافقة على ضم فلسطين الى منطقة النفوذ الانجليزي ، واقتسام النفط في الموصل مع الحليفة القوية . لكن مع التشبث بباقي المناطق .

هذا التناقض النسبي في المصالح بين السياستين الفرنسية والانجليزية حول مستقبل المنطقة تبلور في جلسات مؤتمر الصلح الذي بدأ جلساته في باريس ابتداء من ١٩ ك٢ ١٩١٩ . ولقد تقدّم الوفد الصهيوني بمذكرة مؤرخة في ٣ شباط ١٩١٩ ، وقد تم استقبالهم من قبل ممثلي الدول الكبرى في ٢٧ شباط . ومن أهم ما جاء في المذكرة بالنسبة لمسألة الحدود[٣] .

تقترح المنظمة الصهيونية على مؤتمر السلام ان يدرس المقررات الآتية ويعتنقها :

---

١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية . E - Levant - Syrie - Liban, V. 13, P 192

٢) راجع مقالتنا في عدد تشرين الثاني ١٩٨٢ - من مجلة الجندي اللبناني .

٣) كانت الحدود الشمالية والشمالية الشرقية والمنطقة البنية (فلسطين) قد عيّنت في اتفاق سايكس - بيكو - وابتدأت تلك الحدود من ناقورة عكا على البحر المتوسط الى منتصف المسافة بينها وبين بحيرة الحولة . ثم يتجه خط الحدود جنوباً بشرق فيخترق بحيرة طبرية الى نقطة تقع قرب سمخ (جنوب بحيرة طبرية) ومنها جنوباً بشرق حتى تصل أربد (خارجة عن فلسطين) .

١ - يعترف المتعاقدون بحق اليهود التاريخي على فلسطين ، وبحقهم في تأسيس وطنهم القومي فيها .

٢ - تخطط حدود فلسطين وفقاً للمذكرة المرفقة بهذا التقرير (وهي تطالب ، فضلاً عن فلسطين ، بشرقي الاردن واقسام من سورية ولبنان) . وقد جاء في المذكرة الملحقة :

«ان حدود فلسطين يجب ان تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة ادناه :

«تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل الى جسر القرعون ، فتتجه منه الى البيرة ، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم ، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن ، وتتجه منها شرقاً متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي الى الغرب منه .

وفي الشرق يحدّها خط يسير بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي والى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة .

وفي الجنوب حدود يجرى الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية .

وفي الغرب البحر الابيض المتوسط[٤] .

وتضيف المذكرة الملحقة :[٥]ز «ان جبل الشيخ (حرمون) هو «أب

٤) نجيب صدقة ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، واسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ نقلاً عن :
J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, V II. Princeton, 1956, p 46.

٥) اسعد رزوق ، المرجع نفسه ، ص ٤٠٣

المياه» الحقيقي لفلسطين ، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة الى جذور حياتها الاقتصادية بالذات . وجبل الشيخ لا يحتاج فقط الى اعادة تحريج وتشجير ، بل وايضاً الى أعمال اخرى قبل ان يصبح مؤهلا ليكون خزان مياه البلاد ، لذلك يجب ان يخضع كلياً لسيطرة اولئك الذين تحدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال امكاناته حتى اقصى الحدود . كما يجب التوصل الى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (أي اليهود في فلسطين الكبرى) حماية تامة . اذ ان منابع المياه هذه ، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة تستطيع ان تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين» .

في نفس الفترة تقريباً نشرت مجلة : «La Palestine Nouvelle» مقالاً تطرقت فيه الى مسألة الحدود الشمالية . ومما جاء في هذا المجال[٦] .

«ان الحدود الشمالية لفلسطين التوراة تبدأ من الساحل الشمالي لصيدا وتتجه في خط مستقيم باتجاه جنوبي شرقي الى النقطة التي تلتقي بها وادي اللوا Wadi Luwa مع بحيرة Matek-Burak جنوب شرق دمشق» .

وتضيف المقالة :

«Au nord toute la frontière méridionale de l'Etat autonome du Liban, telle qu'elle existait dans l'empire ottoman, ainsi que la portion extrême-sud de la frontière orientale de ce même territoire autonome du Liban (Laquelle frontière court à l'ouest d'une ligne à peu près parallèle au fleuve litany) dans la direction Nord-est, jusqu'à un point situé sur le 33 /36 degré de latitude nord; de là une ligne droite allant dans la direction Sud-Est jusqu'à son intersection avec le 36° degré de longitude est par 33 degrés 38' de latitude nord;

لقد راهن قادة الحركة الصهيونية على السياسة الانجليزية في تحقيق

٦) E - Levant, Palestine 1918 - 1929, V. 12, P 100. extrait de «La Palestine nouvelle», Le 27 janvier. 1919.

مسألة الحدود التي يطالبون بها لفلسطين ، ولقد كان هناك مصالح مشتركة بين الفريقين :

ـ فاذا كان هدف السياسة البريطانية بعيد الحرب العالمية الاولى ـ وحتى ابانها «خلق كتلة تشرف وتسيطر عليها بريطانيا بين البحر المتوسط والخليج العربي ، ولا تنازعها فيها دولة كبرى أخرى ، على ان تكون خطوط مواصلاتها سليمة ومتصلة»[٧] . فقد حاول قادة الحركة الصهيونية ان يؤ منوا للانكليز هذا الهدف الاساسي . وقد حاول الانجليز عبر قادتهم وديبلوماسييهم المهتمين بشؤ ون المنطقة ان يطبقوا وعد بلفور في فلسطين من جهة وان يكبّروا حدود فلسطين من جهة أخرى .

فالكولونيل لورنس ، الذي كان له التأثير الكبير على فيصل ، يبدو ـ من خلال الوثائق ـ من كبار العاملين لخدمة المصالح الصهيونية في الخارجية البريطانية . انه ينطلق من ضرورة جعل فلسطين ـ مستقبلاً ـ دولة يهودية صافية[٨] . ويعمل لتكبير فلسطين الى ما بعد صور شمالاً[٩] .

والجنرال ويلسون (من كبار الضباط الانجليز) يؤكد للمفاوض الفرنسي ان الحدود الجنوبية بين لبنان وفلسطين يجب ان تكون قرب صيدا[١٠] . الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على الصعيد الداخلي وعلى صعيد المسؤولين الفرنسيين[١١] .

٧) Stein, L. The Balfour Declaration, London, 1961, p 617-618.

٨) Archives du Ministère des Affaires Etrangères-Français: Archives Diplomatiques: E - Levant, Syrie Liban cillicie, Dossier général, V. 11, p. 216.

ومن الآن فصاعداً سنشير الى هذا المصدر بمصطلح : A.E.

٩) A.E. المجلد ١١ ، ص ١٣١

١٠) A.E. المجلد ١٣ ، ص ٨٦

١١) A.E. المجلد ١٣ ، ص ١٠٦

والجنرال كلايتون يأتي الى بيروت في ايار ١٩١٩ ليقنع بيكو بعدم تقسيم سوريا ، بما فيها فلسطين ، مع وضع خاص للقدس والاماكن المقدسة[١٢] . وربما كان هذا الموقف منسجماً مع الاسلوب الذي اتبعته السياسة البريطانية في هذه المرحلة والذي كان قائماً على مبدأين : اولهما محاولة التقريب والتفاهم بين الحركة الصهيونية والحركة العربية . والثاني تركيز النفوذ الانجليزي وابعاد النفوذ الفرنسي عن المنطقة . وعلى كل حال كانت السياسة الفرنسية متحفظة الى حد كبير ازاء الحركة الصهيونية . ففي توجيه من بيشون الى بيكو «ان اليهود سيكون لهم نوع من الاستقلال الذاتي ضمن التجمعات الاثنية والدينية» . وفي ٩ شباط ١٩١٨ اجتمع سوكولوف ، ممثل المنظمات الصهيونية ، بوزير الخارجية بيشون . وقد كان بيشون مسروراً بابلاغ سوكولوف ان الاتفاق تام بين الحكومة الفرنسية والبريطانية فيما يتعلق بمسألة المؤسسة الصهيونية في فلسطين[١٣] . وضمن الوضع الدولي الخاص لفلسطين كان هناك اتفاق بين الحكومتين (فرنسا وبريطانيا) على اعطاء اليهود استقلالاً اداريا في فلسطين[١٤] .

واذا كان الموقف الفرنسي مرناً بالنسبة للمطالب العامة التي قدمها الصهاينة إلا انه كان من الواضح ان ثمة تناقضاً واسعاً حول أمرين على الاقل بين الفرنسيين والحركة الصهيونية . الأول طبيعة الاستقلال الاداري لليهود والثاني مسألة الحدود .

ففي ٣ آذار ١٩١٩ نشرت صحيفة نيويورك تايمز تصريحاً لحاييم وايزمن حول حدود فلسطين جاء فيه «ان فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان

١٢) A.E. المجلد ١٣ ، ص ١٩٢

١٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية : Guerre 1914 - 1918, Sionisme, V. 1200, p 144.

١٤) المصدر السابق : V. 1200, p 171, 15/2/1918.

المستقل الى الحدود المصرية ، ومن البحر الى الخط الحجازي الحديدي ، يجب ان تفتح ابوابها أمام الاستيطان الذي سيتحول اخيراً الى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي[١٥] .

وفي مؤتمر الصلح المنعقد بباريس تصاعد الخلاف بين لويد جورج وكليمنصو خاصة حول تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو . ففي الجلسة ٨٦ التي عقدت في ٢٢ ايار ١٩١٩ بين ويلسون وجورج وكليمنصو ، يحتج كليمنصو قائلاً :[١٦]

«Je suis surpris de voir que, sur cette carte, la frontière de la Palestine s'étend vers le nord, de manière à faire passer le chemin de fer entièrement en territoire britanique. Ce n'est pas cette carte que vous m'avez montrée à Londres...»

هكذا اذن يبدو وكأن فرنسا تضغط من الشمال وبريطانية مع تشجيع الصهيونية من الجنوب[١٧] .

وفي مذكرة من بلفور الى لويد جورج بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩١٩ ما يلي :

«لا أطلب سوى ان يتم تحديد هذه ، فيما يهم الدول العظمى على الاقل ، مع اعتبار قليل لمسائل الاستراتيجية واعتبار بالغ لمسائل الاقتصاد . فعلى سبيل المثال اعتقد ان الجنود يتحدثون عن الحدود الشمالية لفلسطين من وجهة نظر الدفاع عن مصر . آمل ان لا يعطى لمناقشات كهذه وزناً كبيراً . ففي تحديد الحدود الفلسطينية ، الشيء الرئيسي الذي يجب ان يؤخذ في عين الاعتبار ، هو جعل السياسة الصهيونية ممكنة من خلال اعطاء أوسع مجال

١٥) حسان حلاق ، لبنان وفلسطين ، مركز الابحاث الفلسطيني بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

١٦) .A.E المجلد ١٣ ، ص ٦٦

١٧) مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٥٢ ، ص ٨٦ .

للتطور الاقتصادي في فلسطين . وهكذا يجب ان تعطى الحدود الشمالية لفلسطين سيطرة كاملة على القوة المائية التي تنتمي جغرافيا الى فلسطين وليس الى سورية بينما يجب رسم الحدود الشرقية بحيث توفر أوسع مجال للتطور الزراعي على الضفة اليسرى من نهر الاردن ، الأمر الذي ينسجم مع ابقاء سكة حديد الحجاز تحت سيطرة العرب الكاملة» .

في ١٧ ايلول ١٩١٩ ـ ولاسباب تعود للاوضاع الداخلية والخارجية لبريطانيا ـ أعلن اللورد (بيل) ، وكيل وزارة الحرب انه «قد تم انسحاب القوات البريطانية من كيليكيا ومن سوريا ، وستمكث في فلسطين كحامية لفترة ما بعد الحرب فرقة مشاة هندسية وفرقة خيالة بريطانية» ثم اضاف «ان خط الاحتلال الشمالي يبتدىء تقريباً من رأس الناقورة ، في منتصف الطريق بين صور وحيفا على الساحل ، الى المستنقعات الواقعة شمال بحيرة طبرية[١٨]» .

على اثر هذا الموقف نشرت جريدة التايمز في ١٩ ايلول ١٩١٩ مقالاً[١٩] ، يعكس وجهة نظر الاوساط الصهيونية في مسألة الحدود ، ومن أبرز ما جاء فيه :

«ثمة قضيتان يجب الاتفاق حولهما : ترسيم الحدود بين سوريا وفلسطين ، وبلورة جوانب الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي حول المسألة السورية . . .

١٨) د . كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ ، ص ١١٨ . نقلاً عن :

P.D. (House of Lords) Vol. 38. Col. 359-95.

١٩) راجع الملحق .

حول القضية الاولى أي قضية حدود شمال فلسطين لا يستطيع التاريخ اعطاء حل مرضٍ . فالتحديد التوراتي من دان الى بئر السبع يشكل بالنسبة للدولة اليهودية حدوداً ستراتيجية في الشمال ، ولكن افضلية التقاليد التوراتية تتمثّل في وصل مناطق اليهود الموجودين في الشمال بمناطقهم الموجودة في الجنوب ، وهي كانت دائماً مهدّدة بالاجتياح عبر شرق الاردن . هذه هي حجة من جملة حجج كثيرة لكي يتم رفض الحدود الموضوعة لفلسطين من قبل اتفاقية سايكس ـ بيكو . ان نهر الاردن لا يمكن ان يشكل الحدود الشرقية لفلسطين ، وفلسطين تتضمن جزءاً كبيراً من حوض الليطاني ، أي المنطقة الممتدة بين لبنان (أي لبنان المتصرفية) لا يجب ان تتمتع فلسطين فقط بحدود عسكرية في شرق الاردن ، ولكن ايضاً يجب ان تتضمن مياه الليطاني الضرورية للتنمية الاقتصادية في شمال الجليل . ان حتمية تحقيق هذه الحدود في الشمال تخضع لضرورتين بارزتين لا يجب اضاعتهما في عداد باقي الحجج الاخرى ، إلا وهما تحقيق التفوق الاستراتيجي وتأمين الاستقلال الوطني ، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار ـ بالنسبة للحدود الشمالية ـ تأمين كل ما كانت تفتقر اليه فلسطين التوراة . . . ان الليطاني يشكل ثروة نفيسة بالنسبة لسهول الجليل الزراعية في الشمال . . وكذلك أهمية حوضه تتخذ بعداً عسكرياً بالنسبة للأمن لقومي لفلسطين اليهودية . . . »

وفي ٢ ت٢ ١٩١٩ اقترحت نشرة فلسطين (باليستين) الناطقة بلسان الحركة الصهيونية مد حدود الدولة اليهودية الى شمال صيدا وادخال مدينة صيدون القديمة ضمن الاراضي اليهودية فتشمل بذلك ضواحي بيروت . وفي ٦ ك١ ١٩١٩ حددت النشرة نفسها اطماع زعامة الحركة الصهيونية ، فادخلت ضمن فلسطين «مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الاردن وثلوج جبل الشيخ»[٢٠] .

---

٢٠) حسان حلاق ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

بالاضافة الى مقال التايمز استمرت الاوساط الصهيونية تضغط لتعديل الحدود الشمالية لفلسطين مستفيدة من الامكانيات التي وفرتها عملية تأجيل التحديد النهائي للحدود بين فرنسا وبريطانيا وقد ساعد بعض الموظفين الانكليز في دعم المطلب الصهيوني . ففي ١٥ كانون الاول ١٩١٩ تلقى اللورد كيرزون مذكرة من الكولونيل مايزتزهاجن كبير الضباط السياسيين البريطانيين في القاهرة . ومن جملة ما جاء في هذه المذكرة :

«ان التنمية النهائية لفلسطين غرب نهر الاردن تعتمد اساساً على الزراعة بسبب تربتها ومناخها وقربها من شاطىء البحر . ولا يمكن تأمين الصحة الاقتصادية في فلسطين إلا بالري على نطاق كبير ، وعلى جلب المياه من غير المطر . ولا يمكن الحصول على هذه المياه إلا في شمالي فلسطين من منابع نهر الاردن والليطاني . واذا ما حرمت فلسطين من وسائل الري والقوة المائية على أوسع نطاق ، فسيعاق مستقبلها الاقتصادي منذ البداية ، اما اثر فقدان القوة التي تحتل سورية لهذه المياه فهو ضئيل بالمقارنة . فاذا ما أريد تأمين هذه الأوضاع الاقتصادية فيجب ان ترسم الحدود الشمالية من البحر ، شمال نهر الليطاني بالضبط وتتبعه الى فوق ، وعلى مسافة معيّنة من الضفة اليمنى ، تقطعه من الغرب الى الشرق بالقرب من مكان انحدار الليطاني . ومن هناك يجب ان تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري الى وادي الليطاني أو الاردن»[٢١] .

لقد كان الموقف الفرنسي صلباً في رفض توسيع الحدود الشمالية لفلسطين[٢٢] . وفي ٢٣ كانون الاول ١٩١٩ قدم الانجليز حلاً وسطاً بين

---

٢١) شؤ ون فلسطينية ، العدد ٥٢ ، ص ٨٩ ـ ٩٠

٢٢) بالرغم من ان الكولونيل (دي ميري) كان قد ابلغ السلطات الفرنسية ان مجلس الحرب البريطاني (وور اوفيس) طالب بايصال فلسطين الى صور ٢٣/١١/١٩١٩ .

التطرف الصهيوني والتشدّد الفرنسي . ومما جاء في الاقتراح « . . . اننا نعتقد انه يمكن تحقيق الأهداف الصهيونية في هذا الاتجاه اذا حصلت الحدود ، بدلاً من ان تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر وحتى الانحناء شمالاً ، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس بيكو ، شمال عكا ، باتجاه شمال شرقي بحيث تضم لفلسطين انحناء الليطاني ذاته وجزءاً صغيراً من (المنطقة ؟) حتى شمال الانحناء . ومن هناك يمكنها ان تمتد شرقاً حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني .

ان هذا الاقتراح الاخير الذي يترك لسورية المنطقة الساحلية شمال عكا وحول صور وكذلك مقاطعات حاصبيا وراشيا سيكون حلاً وسطاً عادلاً جداً»[٢٣] .

ولكن أقصى ما قدم الفرنسيون اعطاء الصهاينة ٣٣٪ من مياه جبل الشيخ المتدفقة جنوباً ، مع التأكيد على خط سايكس ـ بيكو .

في هذه الاثناء بادرت الاوساط الصهيونية الى تنظيم حملة صحفية قوية في الولايات المتحدة ، وطلب من الرئيس ويلسن ان يتدخل في الأمر ، فنزل عند ارادتهم ، وأرسل الى الحكومة البريطانية كتاباً رسمياً حادّ اللهجة وضع الصهيونيون أنفسهم نصه واكتفى ولسن بتوقيعه . جاء في هذا الكتاب[٢٤] .

«ان حققت مطاليب الفرنسيين المستندة الى معاهدة سايكس ـ بيكو السرية ، كان تحقيقها ضربة قاضية على الوطن القومي ، تنافي طبيعة أرضه الجغرافية وتهمل حاجاته الاقتصادية . ان نجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق الى ان تشمل نهر الليطاني ومنابع المياه

٢٣) شؤ ون فلسطينية ، المرجع السابق ، ص ٩٠

٢٤) نجيب صدقه ، المرجع السابق ، ص ٨٤

في الحرمون ، أي سهلي حوران وجولان . ان لم يكن وعد بلفور ـ الذي وافقت عليه فرنسه وسائر الدول الحليفة ـ قصاصة من الورق ، فيجب ان تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه» .

في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ انهى مؤتمر الصلح دورته الاولى ولم يتخذ أي قرار نهائي بشأن وضع فلسطين . وفي لندن استأنف المؤتمر اعماله ، بغياب اميركا ، واتخذ في ٢١ شباط ١٩٢٠ قراراً نص على ما يلي : «توضع فلسطين بحدودها القديمة من دان الى بئر السبع تحت الانتداب البريطاني»[٢٥] .

واستمرت الاتصالات بين الفرنسيين والانجليز ، وفي ١٣ آذار ١٩٢٠ أرسل (بيرتيلو) تقريراً الى الخارجية الفرنسية جاء فيه :

«الحدود التي اقترحت امكانية اعتمادها من قبلنا بين سوريا وفلسطين هي التالية :

خط ينطلق من نقطة على شاطىء المتوسط تقع على بعد ٥ كلم جنوب صور ، ويتجه نحو رأس العين ، على الخارطة صفحة ١٥ من اطلس فلسطين لآدم سميث ، ثم يتجه نحو قانا ، ويمر بوادي عاشور (آشور) في نقطة تدعى (ميزراح) ثم يمر بوادي علما تاركاً (تورونوي) جنوباً ، ثم يمر عبر وادي سلوقية شمال شقرا ويصل جنوباً بيت رحوب . وهذا الخط يقسم مياه حوض الاردن عن حوض الليطاني . ويبقى لنا حوض الليطاني بكامله . ويتجه الخط شمالاً على القمم حتى يصل الى علوكوع نهر الليطاني . ومن ثم يتجه بخط مستقيم نحو اقصى نقطة جنوبية من قمة حرمون بحيث يبقى جبل حرمون بكامله في سوريا . هذا الخط يمر على بعد ٦

٢٥) د . كامل محمود خلة ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

كلم شمال دان التوراتية والموجودة في الاطلس نفسه . هكذا نكون ضمن المصطلحات نفسها التي استعملها لويد جورج بالنسبة للصهاينة وامام مجلس العموم . أي فلسطين بحدودها التاريخية من دان الى بئر السبع . انها الحدود التاريخية الثابتة لفلسطين عبر العصور . وهذا يستجيب لما يمكن ان يكون مشروعاً في مطالب الحركة الصهيونية ، وكذلك فهي تبقى خارج سوريا الحقيقية .

. . . السيد روبير دوكي مؤيد لهذه الحدود ، ومنذ البدء فهو يرجو ان تتجاوب مع الواقع . ولويد جورج قال لي انه في حال حصوله على هذه الحدود فانه لن يذهب اكثر مع مطالب اليهود . لا امكانية لمزيد من التراجع بعد هذه الحدود ، مع العلم ان اللورد كورزون تساءل اذا ما كان فيصل يوافق على حدود اخرى . فاجبته ان فيصل لا يوافق على ذلك بل يطالب بكل فلسطين وشرق الاردن باعتبارهما تشكلان جزءاً من سوريا . لقد عملت بحسب توجيهكم القائل بان القاعدة الايجابية لكل تفاوض هي الحدود المنصوص عليها في اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦»[٢٦] .

وفي ١٨ نيسان ١٩٢٠ استكمل مؤتمر الصلح جلساته فعقد في سان ريمو مؤتمراً حضره كل من ميللران وبرتلو عن فرنسا ، ولويد جورج وكورزون عن بريطانيا و(نيتّي) عن ايطاليا و(ماتسي) عن اليابان وجونسون عن الولايات المتحدة (بصفة مراقب) . وقد تناقش المجتمعون بكل ما يتعلق بالمسألة الالمانية ، والمسألة التركية . وفي سياق البحث حول تسوية المسألة التركية تطرقوا الى قضية الانتدابات على سوريا وفلسطين (ولبنان) ، وحصل صراع بين الموقفين الانجليزي والفرنسي . فالفرنسيون رفضوا وعد بلفور

٢٦) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية :
Arabie, V. 9. p 142, 13/3/1920.

بالوجه الذي فسرّه الانجليز واقروا نوعاً من (اوم ناسيونال) لهم ، مع حفظ حق باقي الطوائف في فلسطين مشددين على مصالحهم لدى الطوائف الكاثوليكية .

وفي ٢٥ نيسان تم اقرار انتداب فرنسا على سوريا (ولبنان) وبريطانيا على فلسطين والعراق[٢٧] . ولكن مسألة الحدود تم تأجيل البت بأمرها[٢٨] . وذلك بالرغم من طرح المندوب الفرنسي برتلو تصوره للحدود الشمالية لفلسطين على النحو التالي[٢٩] .

«تتبع الحدود الجنوبية (لسورية) خط سايكس - بيكو ، باستثناء تعديل طفيف لحدود فلسطين ، يتوافق مع التعريف الذي يدعو له السيد لويد جورج ، الذي كان يفضل الحدود القديمة لدان وبئر السبع ، وبكلمات أخرى ، ان فلسطين ستضم قضاء صفد حتى دان شمالاً ، وان الحدود ستعين الى الشرق بخط عمودي يرسم من جنوب جبل الشيخ الى حيث تقطع الحدود التي تصفها اتفاقية سايكس - بيكو لعام ١٩١٦ . لقد ضمنت هذه الحدود في العهد التمهيدي الذي قدم الى البعثة البريطانية في لندن . ولم تبد أية اعتراضات على الاطلاق ، لانه تم التوصل الى اتفاق كامل بين المبعوثين البريطانيين والفرنسيين» .

وما يجدر التوقف عنده انه اثناء مؤتمر سان ريمو وجّه حايم وايزمن ثلاث رسائل الى اللورد بلفور السير لويس رامير واحد اعضاء الوفد الايطالي

٢٧) ان تفاصيل هذا المؤتمر يمكن مراجعتها في وثائق وزارة الخارجية الفرنسية
Y International, V. 669, 670 et 671.

٢٨) المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر ، التي أقرت نصوصها في مؤتمر سان ريمو ، ووقعت فيما بعد ، نصت على تخطيط الحدود بين منطقة الانتداب الفرنسي ومنطقة الانتداب البريطاني .

٢٩) شؤون فلسطينية ، المرجع السابق ، ص ٩١ ، نقلاً عن : Documents السلسلة ١ ، المجلد ٨ ، لندن ١٩٥٨ .

في مؤتمر السلام[٣٠] . وقد نشرت صحيفة يد يعوث احرونوث في ٢١/٣/١٩٧٨ نص الرسائل الثلاث . وجاء في الرسالة الموجهة الى اللورد بلفور :

«علمت انه ستقرر غداً مسألة الحدود الشرقية لارض اسرائيل . وقد سمعت ايضاً ان هناك امكانية لايجاد حل وسطيقضي باخراج نهر الليطاني من حدود أرض اسرائيل وهذا يعني ان بلادنا ستحرم من عامل اقتصادي ضخم .

اني اتوسل اليك في هذه الساعة الاخيرة ان تستغل تأثيرك ضد أي حل من هذا النوع . واذا أراد البريطانيون فبامكانكم ان يؤمنوا لارض اسرائيل حدوداً ملائمة . اما الفرنسيون فليس من المؤكد ان باستطاعتهم اعطاء أهمية كبيرة لنهر الليطاني . لقد عملت اشياء كثيرة من اجلنا واسمح لي ان ازعجك بطلبي هذا في ساعة التقرير» .

وجاء في الرسالة الثانية الى السير لويس رامير :

«نحن نعتقد ان ليس هنالك أهمية لنهر الليطاني في المنطقة الواقعة الى الشمال من الحدود المقترحة . وانه من الممكن الاستفادة منها بشكل جيد في المنطقة الجنوبية فقط» .

وجاء في الرسالة الثالثة الموجهة الى أحد اعضاء الوفد الايطالي في مؤتمر السلام : «يعتقد الفرنسيون انه اذا اصررنا بشدة على اعتبار الليطاني وجبل الشيخ حدودنا الشمالية ، فليس هذا إلا بكوننا ابواق دعاية للاستعمار البريطاني . وهذا طبعاً خطأ كبير . كن متأكداً بان البريطانيين غير معنيين

٣٠) بدر الحاج ، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان ، دار مصباح الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

بهذه المنطقة الصغيرة . واذا كانوا يعيرون أي اهتمام لهذه المسألة ، فليس ذلك إلا لانهم يعرفون جيداً انه سوف لا تكون أي امكانية تقريباً لاقامة الوطن القومي اليهودي من ناحية اقتصادية بدون مصادر مياه الاردن والليطاني» .

رداً على هذه الطروحات الفرنسية حصلت مشاورات مطولة بين قيادة الحركة الصهيونية وبين وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية ، وقد تركزت حول مسألة الحدود الشمالية لفلسطين . وحسبنا التوقف عند رسالة موجهة من : Ch. Weizman الى الخارجية الانجليزية .

«أود ان اشكرك لرسالتك اللطيفة المؤرخة في ١٨ الجاري جواباً على الكتاب الرسمي المؤرخ في ١١ منه ، وقد كتبته بخصوص قلقنا على الحدود الشمالية لفلسطين . أريد ان تعلم كم هو عميق تقديري للاهتمام الشخصي المتعلق بشؤوننا ، وكم هي مطمئنة هذه المعرفة الي . ويسعدني ان أحصل على مقابلة مع سعادتكم في وقت ما خلال الاسبوع القادم لنقيّم الموقف العائد الى موضوعي الحدود والانتداب ، واظن انه سوف يساعدني اذا كتبت لك باختصار عن هذه الأمور .

لقد اخبرني M. Vansittart [٣١] حول آخر التطورات في باريس والتي تتعلق بمسألة الحدود . لكنني لا أرى كيف ان الاتفاق المعروض الآن من قبل فرنسا يمكن ان يقبل اذا أخذ بعين الاعتبار مستقبل فلسطين . ان الفرنسيين كما نستطيع ان نرى حتى الآن ، ليس لهم مصالح مهمة يمكن ان تتأمن فيما لو سلخت عن فلسطين تلك الموارد الموجودة في الشمال والشرق والتي هي جوهرية بالنسبة لحاجات فلسطين الاقتصادية ، وانه سوف يكون مؤسفاً حتى من وجهة نظر فرنسا نفسها ، فيما لو ان اتفاقاً تم الاسراع بانجازه ،

٣١) السفير الانجليزي في باريس .

الأمر الذي سوف يضع في خطر دائم مستقبل الاراضي المقدسة . ان الجو المسيطر الآن في باريس ، كما اعلم هو مشحون بشعور معاد للانكليز ، وهذا ينعكس سلباً على «مصالح» الوطن القومي اليهودي . لكن مجرى الأمور هي الآن في حال تغيّر دائم ، حتى انني اشعر بتأكيد ان اتفاقاً مناسباً يجب ان يحصل ، في حال استحالة ذلك الآن ، بسبب غليان مشاعر الفرنسيين ، فلا يمنع ان نبادر الى عقد اتفاق مؤقت معهم . لقد ظهر انه كان باستطاعتنا عقد اتفاق مقبول في سان ريمو ، وانه لمن غير المعقول «ان التطورات» التي حصلت ، منذ ذلك الوقت ، قد اخرت بشكل لا يعوّض مصالح الوطن القومي . ونظراً للتأخير المتكرر والمتعمّد ونظراً للاتفاق المسيء لمصالحنا والذي هو الآن قيد التداول ، فانه لمن الصعب ان نرى ان ثمة ضرراً سوف يمكن ان يحصل من أي تأخير جديد . ويبدو من المؤكد ان الرأي العام البريطاني يقف متضامناً ضد أي افتئات متعمّد على الحدود الفلسطينية . واني لآمل ان عضداً أقوى سوف يأتي من اميركا مباشرة بعد ان تمر الانتخابات الرئاسية ، فالسيد فانزيتارت يعتقد ان نداء من الحكومة الاميركية ربما يؤثر على فرنسا حول الموضوع الذي لم نتمكن نحن من تسجيل تقدم فيه .

ان مشروع الاتفاق المقدّم الآن من الفرنسيين لا يكتفي بقطع فلسطين عن أي وصول الى نهر الليطاني فحسب ، بل ايضاً سيحرمها من منابع مياه نهر الاردن ، ويحرمها كذلك من الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا وكل وادي اليرموك شمالي خط سايكس - بيكو . اني متأكد تماماً ان سيادتكم على وعي تام بالمستقبل السيء للبلاد ولمشروع الوطن القومي اليهودي ، فيما لو طبق ذلك المشروع . لقد بان لي من رسالة سيادتكم انه ربما لم أكن واضحاً تماماً حول عدم امكانية صيانة حقوقنا بشكل ملائم تماماً ، فيما يتعلق باستعمال مياه

الاردن العليا واليرموك اذا لم يلحظ ذلك عن طريق ادخال تلك المياه ضمن حدود الاراضي الفلسطينية . ان استعمال تلك المياه لا يتضمن فقط اشغالاً هندسية واسعة ، ولكن ايضاً يفترض قطع الاشجار على مدى واسع . وان أي مخطط للتطوير سوف لن يكون آمناً من الوجهة الطبيعية أو عملياً من الوجهة الاقتصادية اذا بقيت تلك المناطق - التي يجب ان تتم فيها تلك المشاريع - غير متفق على ضمها ضمن النطاق القانوني لفلسطين . ان عمليات التجفيف والري اللاحقة في المنطقة الواقعة حول بحيرة الحولة مثلاً تتعلق بتنظيم مياه حوض الاردن الاعلى . ان هذا يتطلب بناء خزانات لجمع المياه وعملية قطع للاشجار في مناطق واسعة في وادي الحاصباني والوزاني وفي بانياس . ان العناية بمثل هذه الاعمال لا يمكن ان يتصور على أراض اجنبية . فلا رأس المال ولا العمل يمكن ان يتأمن لمثل هذه الاعمال في مثل هذه الظروف . وانه لمن الواضح ايضاً ، فيما خص وادي اليرموك ، لا يمكن ان يتوفر أمن لتنفيذ المشاريع خارج نطاق سيطرة شرطة الوطن القومي (المزمع قيامه) . ان الأمن هنا سوف يحصل فقط من خلال - أو مع - وجود مستوطنين يهود مستقرين بشكل نهائي . ان استعمال مياه اليرموك وروافده لا يتعلق فقط بمستقبل سهول الضفة الغربية الخصبة ، بل كذلك بمنطقة الضفة الشرقية . ان ري وادي الاردن بشكل طبيعي هو ممكن فقط اذا كانت المياه آتية من المستويات العليا في وادي اليرموك وإلا فان المياه يجب ان يؤتى بها من بحيرة طبريا ، ولكن للحصول على هذه المياه من بحيرة طبريا يجب استعمال المضخات الى المستوى المطلوب ، وان ذلك يتطلب مجهوداً كبيراً من الطاقة مما يؤدي الى جعل كل مشروع للري مستحيلاً من الوجهة الاقتصادية . اذا كان لا بد من استعمال مياه اليرموك من الضروري بناء خزانات وأقنية لجهة الشرق حتى بحيرة المزيريب التي توفر مكاناً ملائماً لانشاء سد كبير يجب ان ينشأ عند نهاية المشاريع . ان عملية قطع الاشجار الضرورية بقصد تنظيم انسياب

مياه اليرموك وروافده يجب ان تتم على امتداد الوادي . وانه لمن الواضح ايضاً ان بحيرة طبريا تؤلف خزاناً طبيعياً ، ويجب ان تستعمل لهذا الغرض في أي مخطط لمشروع يمكن ان يوضع . وبالتالي فالشاطىء الشرقي للبحيرة يجب ايضاً ان يكون داخلاً في فلسطين اذا لم يرد لمشروع تطويره ان يتعطل في الوقت الذي يبدأ به . وفي حال فصل تلك الضفة الشرقية من بحيرة طبريا عن فلسطين ، فان مشروع السيد روتنبرغ ، وهو الآن قيد الدرس مع المفوض السامي ، والذي من اجله جمعت حتى الآن كمية كبيرة من المال ، هذا المشروع سوف يتعرض لانتكاسة خطيرة . ان سيادتكم تعرفون ولا شك الاهمية الكبرى لليطاني بالنسبة لفلسطين حتى ولو ضمت كل مياه نهري الاردن واليرموك واتي بها الى فلسطين ، فانها سوف تكون غير كافية بالنسبة لحاجة البلاد . ان الصيف في فلسطين هو جاف جداً وان عملية التبخر سريعة وكثيفة . ان ري القسم الاعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية ولو محدودة يجب ان يتم بواسطة مياه الليطاني . والخبراء يتفقون ان الليطاني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة للبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه . واننا دائماً كنا متفقين حول الشروط لمنطقة غير داخلة ضمن حدود فلسطين بحيث تسوّى بالشكل المناسب .

ان فرنسا تدرك ولا شك أهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها . فلو فصلت فلسطين عن نهر الليطاني والجزء الاعلى من الاردن واليرموك ، حتى لا نذكر اطلاقاً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا ، فانها لا تستطيع ان تكون مستقلة اقتصادياً وبالتالي فان وجود فلسطين فقيرة وضعيفة ـ اقتصادياً ـ سوف لا يكون عاملاً فعالاً لمصلحة أية قوى غربية كبرى . وارجو ان تسمحوا لي ببعض الكلمات حول الانتداب . انك تعرف عدم رضاي عن التغييرات التي حصلت . اني

ادرك وجوب قبولي ببعضها ، ولكن هناك فقرتان اهملتا من المسودّة الاخيرة ، الأمر الذي يجعل عملنا العازم على بناء فلسطين اكثر صعوبة فيما اظن ، وبشكل لم أوضحه تماماً لك . احدى هاتين الفقرتين هي المقدمة التي تعترف بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين والادعاء الذي يجعلهم محقين بالمطالبة بفلسطين كوطن قومي لهم .

انكم قد اخبرتموني مرة انكم تفكرون ان ايراد مثل تلك الفقرة غير ضروري بسبب كون قرار سان ريمو قد حدّد بشكل واضح وضع فلسطين . وانه غير ضروري ان يزاد اي شيء آخر . ان هذا بالطبع صحيح من الوجهة الحقوقية البحتة ولكنه ليس بالضرورة غير مهم بالنسبة لاولئك الذين مثلنا سوف يطلبون من يهود العالم ان يضحوا وان يبذلوا ما هو ضروري لجعل فلسطين ارضاً طيبة وسعيدة الأمر الذي نأمل ان بريطانيا سوف تنظر اليه باعجاب ورضى في السنين الطالعة . اما الفقرة الثانية ذات الأهمية الحيوية والتي بقيت دون ذكر لها في المسودة النهائية ، فهي عدم لحظ حق الوكالة اليهودية بالتزام القيام بالاعمال العامة وتطوير الموارد الطبيعية فيما لو ان الادارة الحكومية تأخرت عن انجازها . ومجدداً يمكن ان يقال ان هذه الفقرة هي ايضاً غير ضرورية من وجهة النظر الحقوقية البحتة ، ولكن لا يكفي ان يكون ضمان الحياة الاقتصادية للوطن القومي اليهودي قائماً تحت الادارة البريطانية ، ولكنه ضروري ان يطلع اليهود ـ من غير المطلعين على نمط الحياة السياسية الانجليزية ـ ان الضمانات موجودة فعلاً لهم . فبمقدار ما ان الوكالة اليهودية هي حرة من أية مصلحة خاصة ، وبمقدار ما انها تحت موجبات ملحة في كل مشاريعها العامة لتصون مصالح كل الجماعة اليهودية ، فبمقدار ذلك يبدو انه من الضروري ان يعبر عن السياسة الاقتصادية للحكومة البريطانية بشكل واضح تماماً . اما فيما يتعلق بالتطبيق العملي لذلك فاني لا اعتقد ان هناك أية مشكلة .

وكما قلت سابقاً فان تكليفي يمكن ان يكون صحيحاً من وجهة نظر الحكومة ، ولكن يجب ان يكون ايضاً صحيحاً من وجهة النظر الاخرى ، إلا وهي وجهة النظر الاقتصادية . ويجب ان يكون مناسباً ايضاً استدعاء النشاط اليهودي الضروري لاعادة بناء فلسطين وجعلها الوطن السعيد لشعب سعيد ايضاً»[٣٢] .

وفي اطار استمرار رفض الأمر الواقع للحدود ، اتخذ المجلس الاستشاري الصهيوني في القدس في ت٢ ١٩٢٠ القرار التالي :

«يصر ممثلو عموم سكان فلسطين بالاجماع على ان تشمل الحدود الشمالية : القسم الاسفل من الليطاني ، وكل منطقة وادي الاردن وجميع روافده ومجاريه . ويطلبون الى المندوب السامي اتخاذ الخطوات اللازمة»[٣٣] .

في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ تم التوقيع على اتفاق بين فرنسا ممثلة بـ G. Leygues وبريطانيا ممثلة بـ Hardinge of Penshurst حول تنظيم شؤون الحدود والمياه وسكك الحديد وما اليها من شؤون تربط مناطق الانتداب . وفي المادة الاولى توضيح لحدود فلسطين مع منطقة الانتداب الفرنسي . فالخط يبدأ من سمخ مارا داخل بحيرة طبرية فأول وادي المعدية حيث يسير مع مجري هذا النهر في وادي جرايا الى نبعه ، ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة ـ بانياس بالمكان المعروف بالسكيك فيسير مع الطريق ـ التي تبقى في المنطقة الفرنسية ـ لغاية بانياس ، ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل الى المطلة ، وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية» ، واشترط ان توضع لهذا الجزء من الحدود»

٣٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

Public Record Office, F.O. 406/44.

٣٣) اسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ٥٨٤ نقلاً عن :

Mc. Crackan, The new Palestine, 1922, p 382.

تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع أطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي كصور وصيدا ، والمناطق الواقعة الى الغرب (فلسطين) والى الشرق من بانياس» . ومن المطلة يسير خط الحدود جنوباً مع وادي الاردن ، فوادي فرعم ووادي كركرة ، اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية ، فوادي البلاونة ، ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية . ويصل الحد الى شاطىء البحر المتوسط (غرباً) في ميناء رأس الناقورة وتظل في المنطقة الفرنسية[٣٤] .

وفي المادة الثانية من الاتفاق (المؤلف من ٩ نقاط) كلفت لجنة لتعقد خلال ٣ أشهر من تاريخ التوقيع ، خرائط ميدانية . وهذه اللجنة تتألف من ٤ اعضاء اثنان من السلطات الفرنسية والانجليزية واثنان من أهالي المناطق المعنية .

وهكذا استطاعت بريطانيا ان تنتدب نفسها على فلسطين ونجحت في اضافة الجليل الاعلى الى الرقعة البنية اللون على خريطة سايكس ـ بيكو ، بعد ان كانت تصل الى شمالي عكا فقط[٣٥] .

لقد قام نقد شديد لقيادة الحركة الصهيونية ، وخاصة مكتب باريس ، لتقاعسها عن تحقيق مضمون المذكرة المقدمة الى مؤتمر الصلح . واتخذ المؤتمر العام الصهيوني الذي اجتمع في باريس قراراً يتحفظ فيه على مسألة الحدود الشمالية :

«ويجد المؤتمر نفسه ملزماً بالاعراب عن اسفه لكون مسألة الحدود

٣٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

Public Record Office, F.O. 406/44.

٣٥) اسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

الشمالية لارض اسرائيل لم تجد سبيلها الى حل مرض حتى الآن وعلى الرغم من جميع المساعي التي بذلتها اللجنة التنفيذية . . .»[٣٦] .

ما هي الملاحظات التي يمكننا ايرادها حول مواقف نخب الطوائف وحول الصراع الدولي بالنسبة لمسألة الحدود الجنوبية ابان الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٠ ؟

١ - ان اكثرية نخب المسلمين السنة ونسبة كبيرة من نخب الشيعة ونسبة أقل من نخب الدروز طالبوا بضم لبنان - وفلسطين - الى سوريا الكبرى . وبالتالي فموقفهم من مسألة الحدود الجنوبية للبنان لم يلق منهم كبير اهتمام .

٢ - ان بعض النخب المسيحية - من منطلقات متباينة وخلفيات سياسية مغايرة - قد وقف الى جانب الوحدة السورية .

٣ - ان التيار المتشدد في مسألة الاستقلال عن أية تبعية للكيانات السياسية المحيطة كان في أغلبيته الساحقة يتشكل من النخب المسيحية . من هنا تأكيده على مسألة الحدود وضرورة ترسيمها . وفي هذا السياق يمكننا ان نلاحظ بعض التباين بين عدة طروحات :

- المطالبة بايصال الحدود الجنوبية الى الليطاني (داود عمون) .

- التأرجح بين الليطاني كحد ادنى والناقورة كحد اقصى (البطريرك الحويك) . وبالتالي فمساحة لبنان من خلال الخريطة المقدمة من قبل البطريرك تقارب ٦٢٠٠ كلم٢ [٣٧] .

٣٦) المرجع نفسه ، ص ٤٥٨ .

٣٧) لقد استعنا بآلة Planimètre وهي التي يستعملها علماء الجغرافية لمعرفة مساحات الخرائط .

- على الرغم من مطالبة حزب الاتحاد اللبناني - في مذكرته الى مؤتمر الصلح - بتطبيق خريطة الاركان الفرنسية (١٨٦٠ - ١٨٦١) ، إلا ان تفسيره لها يوصلها الى الناقورة . وهذا التفسير نفسه تبناه نعوم مكرزل ، باسم النهضة اللبنانية ، وقدمه الى مؤتمر الصلح[٣٨] .

- اما المطران كيرللس مغبغب فقد قدّم خريطة تنطلق حدودها الجنوبية من جنوب رأس الناقورة نحو جنوب بحيرة الحولة ، وتتجه شمالاً صوب جبل الشيخ بخط يكاد يكون مستقياً . وهذا يعني ان وادي الحولة موجودة ضمن الحدود اللبنانية[٣٩] .

- ان الرابطة اللبنانية في باريس ، وهي التي كان يوجهها خيرالله خيرالله ، لم تقدم - حسب علمنا - خريطة محددة الى مؤتمر الصلح ، واقتصر طلبها على ، «تحقيق استقلال لبنان في حدوده الطبيعية والتاريخية» .

٤ - ان الموقف الفرنسي كان متشدداً في مسألة توسيع الحدود اللبنانية اقصى ما يمكن باتجاه الجنوب . وربما كان ذلك مرتبطاً بتوسيع مناطق النفوذ التي تسعى فرنسا لترسيخ انتدابها عليها .

٥ - ان الموقف البريطاني كان متشدداً في توسيع فلسطين باتجاه الشمال ، وذلك بسبب سعي الانجليز لتوسيع منطقة انتدابهم من جهة ، وللتطابق القائم بين سياستهم في المنطقة ومطامع الحركة الصهيونية من جهة أخرى .

٣٨) تجدر الاشارة الى ان العديد من العرائض والمذكرات تضمنت خريطة موضوعة من قبل شكري خوري وحبيب مسعود . وهي تشبه خريطة الاركان الفرنسية ولكنها تزيدها مساحة ، اذ تبلغ ٧٨٠٠ كلم٢ تقريباً . راجع الملحق .

٣٩) راجع الملحق .

٦ ـ ان الحركة الصهيونية ، من خلال مذكرات ومواقف قياداتها ، اعتبرت ان توسيع فلسطين حتى الليطاني على الاقل هي مسألة تمس في الصميم وجود «وطن اليهود القومي» ، المزمع انشاؤه . من هنا كان رفض الصهاينة المستمر لكل ترسيم للحدود لا يدخل الليطاني في «أرض الميعاد» .

الفصل الثالث :

مسألة الحدود الجنوبية بين ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦

ان اعلان قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ اعتبر انتصاراً لطروحات اغلبية النخب المسيحية ، وفي الآن نفسه اعتبر هزيمة لطروحات التيار الغالب في النخب الاسلامية . من هنا كان موقف أغلبية النخب المسيحية ، في هذه المرحلة ، الانتقال للدفاع عن الدولة في حدودها الجديدة . بينما استمرت أغلبية النخب الاسلامية ، ولو بنسبة أقل ، في معارضتها لحدود هذه الدولة .

١ ـ مواقف بعض النخب الطائفية من مسألة حدود لبنان الجنوبية (١٩٢٠ ـ ١٩٣٦) :

أ ـ موقف أغلبية النخب الاسلامية :

إن الخط العام ، بين ١٩٢٠ و١٩٣٦ ، الذي حرّك أغلبية النخب الاسلامية ، وخاصة السنية ، هو رفض الانضمام للدولة اللبنانية . وإذا كان هناك جملة أسباب دينية واقتصادية وسياسية وغيرها قد حملت أغلبية هذه النخب على رفض الدولة اللبنانية ، فمن الواضح ان هذا الرفض استمر قوياً

حتى العام ١٩٣٦[١] . على امتداد أوائل العشرينات كانت الحركة المطلبية بالانضمام للوحدة السورية ناشطة باستمرار . فأبان سنة ١٩٢٢ وقع أهالي طرابلس والملحقات عرائض يطلبون فيها إلحاقهم بالداخلية لأنهم لم يروا فائدة من آلحاقهم بلبنان[٢] . وبسبب ربط كلمة لبناني بالمسيحيين استبدلت بطاقات هوية مسلمي بيروت بكلمة بيروتي[٣] . وحتى حاكم لبنان الاداري حسين الأحدب ، عام ١٩٢١ ، تعرض للانتقاد لأنه أغفل ذكر لبنان الكبير في المأدبة التي أقامها على شرف الجنرال غورو[٤] . أما الوثيقة الهامة التي تطرح مسألة الحدود وتناقشها بأسانيد تاريخية ، فهي تلك المذكرة التي تقدمت بها القوى الوحدوية الاسلامية في المناطق الساحلية الى الجنرال ويغان عام ١٩٢٣ :

« نحن الموقعين امضاءاتهم بذيله المفوضين من ألوف من الطائفة الاسلامية في بيروت مركز الولاية نتقدم الى المفوضية العليا برفع مطالب الأهالي وهي رغائب الأكثرية الساحقة وتلك الرغائب تنحصر موجزة في طلب الانسلاخ عن متصرفية جبل لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية مستندين بهذا الطلب على الحقائق التالية :

أولاً : إن إلحاق الولاية البيروتية أو قسماً منها وهما لواء بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان ثم بدون رضاء من أهالي وبغير استفتاء . . .

---

١) راجع مقالتنا : مواقف بعض النخب الاسلامية (١٩١٨ - ١٩٤٣) : من رفض الدولة اللبنانية الى التعايش الميثاقي ، مجلة الواقع ، العدد ٥-٦ ، تشرين الأول ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ - ٢٧٣ .

٢) جريدة المهماز ، العدد ٤ ، ٢٨ ك١ ١٩٢٢ .

٣) جريدة لسان الحال ، العدد ٨٤٧١ ، ١٤ ت٢ ١٩٢١ .

٤) جريدة الحقيقة ، العدد ١٤٦٠ ، ٢٠ نيسان ١٩٢١ .

ثانياً : إذا قيل ان جبل لبنان له حدود طبيعية - هي البلاد التي ألحقت به رغماً - وان الولاية أو الدولة العثمانية سلبت منه بلاده ، وتجاوزت على حدوده ، وهم اليوم يستردونه ، فهذا القول يرده ويرفضه التاريخ - إذ اثبت ثقاة المؤرخين كأبي الفرج ، وأبي القاسم عبدالله مؤلف كتاب المسالك والممالك ، وابن حوقل ، وأبي الفداء ، والقزويني ، والمسعودي وأكثرهم من الجيل الثالث (أي قبل تشكل الدولة العثمانية بثلاثماية عام ونيف) وابن سباط ، والأمير حيدر ابن أحمد الشهابي ، وآخرهم العلامة كرنيليوس فانديك وجميعهم متفقون على أن حدود جبل لبنان تبتدىء من الشمال من مكان فوق طرابلس الشام يدعى (فم الميزاب) وتنتهي حدوده جنوباً في وادي نهر الشقيف المكان المسمى (بجرمق) ، وشرقاً عند معلقة زحلة ، وغرباً نهر بيروت وفرن الشباك . . . » . وبعد أن ترفض المذكرة ما يقال عن تمتع لبنان بالاستقلال خلال الحكم العثماني معتبرة إياه كسائر مقاطعات السلطنة ، فانها تعيد الامتيازات التي حصل عليها جبل لبنان الى مرحلة ما بعد فتن ١٨٦٠ . وتضيف : « ولا حاجة للقول بأن الدولة العثمانية لم تكن باستطاعتها مقاومة إرادة الدول العظمى لو كلفتها مع الاثبات - ان حدود لبنان يتناول أكثر مما رسموه من الحدود القديمة . . . ولكن هو الحق الذي اتبعته الدول العظمى في حدود لبنان ، وطلبته له وحصلت عليه وقبلت به الدولة العثمانية وجعلت له ذلك الامتياز المعروف . . . »[٥] .

إن الخط الساعي الى الوحدة مع سوريا استمر بالتحرك ، كما ان السلطات السورية كانت تعمل لاستعادة الأقضية الأربعة على الأقل . فبرنامج تاج الدين الحسيني عام ١٩٢٥ - وهو من زعماء سوريا - يدعو

---

٥) د. حسان حلاق ، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦ ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ - ١٣١ ، نقلا عن مجموعة محمد جميل بيهم الوثائقية .

لاسترداد البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا(٦) .

وعندما طرحت اللجنة النيابية المكلفة بوضع الدستور أسئلة على القيادات الاجتماعية ، عام ١٩٢٦ ، اجتمع وجهاء المسلمين (أحمد عباس ، أحمد نامي ، بدر دمشقية ، جميل الحسامي ... عبدالله بيهم ، عمر الداعوق ، الحاج عبد القادر قباني ، خير الدين الأحدب وغيرهم ...) في نادي جمعية المقاصد الخيرية للبحث في الأسئلة الموجهة بشأن الدستور اللبناني ، وتم الاتفاق بالاجماع على رفض الاجابة على هذه الأسئلة لأن الأمة الاسلامية لا تقر بلبنان الكبير(٧) . وكذلك علماء طرابلس وصيدا وتجارها وعدة نقابات فيها يقاطعون الدستور ويدعون للوحدة السورية(٨) . وفي ١٩ شباط يصرح عمر الداعوق مؤكداً موقف الطائفة الاسلامية في بيروت برفض الدستور والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية(٩) .

وفي جلسة ١٩ أيار ١٩٢٦ النيابية عند طرح المادة الأولى من الدستور على بساط البحث وهي المتعلقة بحدود لبنان ، قدم عمر الداعوق نائب بيروت الاحتجاج التالي : لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهلها نحتج على المادة الأولى من القانون الأساسي ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم ، وجعلها حكومة مستقلة إدارياً واقتصادياً وسياسياً على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية :

---

٦) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، ج ٣ ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٤ ، ص ٣٩٣ .

٧) العهد الجديد ـ العدد ١٥٩ ـ ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ .

٨) العهد الجديد ـ الأعداد ١٦٣ حتى ١٦٦ ، بين ١٢ كانون الثاني و١٦ كانون الثاني .

٩) العهد الجديد ـ العدد ١٩١ ، ١٩ شباط ١٩٢٦ .

نائب الجنوب : خالد شهاب ـ نائب طرابلس : خير الدين عدرة ـ نائب البقاع : صبحي حيدر .

نائب بيروت : عمر الداعوق ـ نائب بيروت عمر بيهم(١٠) .

ما هو جدير بالملاحظة حول موقف أكثرية النخب الاسلامية من مسألة الحدود في هذه المرحلة :

ـ ان هناك بعض هذه النخب قد وقف الى جانب كيان الدولة وحدودها . بل ان الشيخ محمد الجسر استعمل مصطلح « الأمة اللبنانية »(١١) .

ـ ان ثمة تحولاً نسبياً في أوساط النخب الشيعية والدرزية باتجاه الاندماج أكثر فأكثر في مؤسسات الدولة الجديدة . فالنواب تلحوق وحماده وعسيران والزين وافقوا على المادة الثانية من الدستور التي تنص على انه « لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه » . من جهة أخرى ، بعد وضع الدستور عام ١٩٢٦ ، استمر تحفظ أغلبية النخب الاسلامية على مسألة الحدود خاصة من خلال نشاط حزب الاستقلال العربي(١٢) .

كما جسّدت مؤتمرات الساحل مؤشراً هاماً تبلورت فيه مطالب أغلبية هذه النخب بالالحاح على الوحدة السورية الشاملة(١٣) .

---

١٠) العهد الجديد ، العدد ٢٣٥ ، ٢١ أيار ١٩٢٦ ، وكذلك أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية ، القسم الثاني ـ دستور لبنان ، بيروت ، ١٩٧٠ ، لا اسم للمطبعة ، ص ١١ و١٢ .

١١) أنور الخطيب ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

١٢) A.E. ، مجلد ٢١٤ ، ص ١٨ . ومن أبرز أعضاء هذا الحزب رياض الصلح ورشيد رضا وشكيب وعادل ارسلان .

١٣) يمكن مراجعة بحثنا في مجلة الواقع ، المرجع السابق ، ود. حسان حلاق ، المرجع السابق .

لقد كانت نخب كثيرة من الطوائف الاسلامية قد استمرت في الدعوة الى الوحدة السورية ورفض التسليم بحدود الدولة اللبنانية . فمؤتمرات الساحل التي بدأت في أواخر العشرينات واستمرت في أوائل الثلاثينات كانت تطرح شعاراً مركزياً وهو المطالبة بالوحدة السورية ، وقد أرسل سليم علي سلام جملة مذكرات الى وزارة الخارجية الفرنسية(١٤) ، تعبّر عن أجواء هذه المؤتمرات . كما أن رياض الصلح كان يقود تياراً يطالب بالوحدة السورية أيضاً ويطرح فكرة المعاهدة مع فرنسا عاملاً على توحيد مسلمي لبنان مع القوميين السوريين وبعض المسيحيين المتضررين من سلطات الانتداب(١٥) . وقد كان عضواً في الوفد السوري الذي فاوض الفرنسيين حول المعاهدة . وقد طالب هذا الوفد باعادة النظر بالحدود اللبنانية واعادة المناطق التي ضمت الى لبنان بحيث لا يستطيع لبنان الجبل الصمود إزاء الابتلاع السوري. . . وقد طرح الوفد السوري شكلان من الفدرالية في المصالح المشتركة والتمثيل الخارجي والدفاع(١٦) . وعلى امتداد صيف وخريف ١٩٣٦ عرف لبنان اضطرابات دموية وصلت في بعض المدن الى مرحلة احتلال المخافر ورفع الأعلام السورية (صيدا وطرابلس)(١٧) .

ولكن مع لحظ مبدأ الـ ٦ و٦ مكرر في الوظائف وإيلاء خير الدين الأحدب رئاسة الوزارة حصل تطور في الموقف الاسلامي باتجاه التسليم بحدود الدولة وسيتكرس هذا الموقف ، الى حد كبير ، في ميثاق ١٩٤٣ .

ب ـ موقف أغلبية النخب المسيحية : لقد حصل تراجع نسبي في

---

١٤) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، E. - Levant, Syrie-Liban, V. 507, P 74.

١٥) المصدر السابق V. 497, P 58 (V).

١٦) المصدر السابق V. 516, P 69

١٧) المصدر السابق V. 501, P 106 - 107 والواقع ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢-٢٦٠ .

مواقف التيار المسيحي المؤيد للوحدة السورية وحصل تكيّف مع الوضع الدولي الجديد للحدود اللبنانية . لكن هذا لم يمنع بعض الأفراد اللبنانيين ـ وخاصة من اوساط المثقفين ـ من الاستمرار في الدعوة لدمج لبنان بمحيطه السوري .

فبينما يقدم الدكتور أيوب ثابت ـ على سبيل المثال ـ مشروع دستور الى الجنرال Sarrail ينص في مطلعه على التمسك بالحدود المعلنة عام ١٩٢٠(١٨) ، نلاحظ مفكراً كأمين الريحاني يدعو ـ على امتداد العشرينات والثلاثينات ـ الى الوحدة السورية ـ اللبنانية(١٩) . وقد وقف مثقفون مسيحيون آخرون مواقف مشابهة للريحاني ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ، داود مجاعص ، جورج صوايا ، أبو الفضل الوليد (الياس طعمة) ، جورج عساف ، يوسف العيد ، الياس فرحات ، نجيب الحداد ، نقولا الحداد ، نعيم شحادة ، سعيد شقير ، حبيب اسطفان ، أمين الحداد ، وديع عقل ، فيليكس فارس ، ابراهيم الحوراني .

غير أن الزعيم المسيحي اميل اده يقدم ، عام ١٩٣٠ ، مذكرة الى الفرنسيين يقترح فيها ضم طرابلس الى سوريا ، وإعطاء جنوب لبنان وضعاً استقلالياً ذاتياً يكون تحت إدارة موظف فرنسي . وبهذا الاجراء يخف عدد المسلمين في لبنان ١٤٠ ألفاً ويصبح المسيحيون ٨٠٪ من عدد سكانه(٢٠) .

---

١٨) Dr. Eyoub G. Tabet, l'Etat du Liban et le Mandat, Beyrouth, 1926, P 32.

١٩) جاء في محاضرة بعنوان «روح العروبة» ألقاها الريحاني عام ١٩٢٨ بدمشق : « أيها السادة والسيدات كنت ، ولا أزال ، من دعاة الوحدة السورية ـ اللبنانية . وقلت ، ولا أزال أقول ، إن الخير الأكبر لوطننا الأكبر ، لسوريا ولبنان هو في الاستقلال التام ، وفي الاتحاد التام عاجلا أو آجلاً ان في الاتحاد التام الشامل الأقاليم السورية واللبنانية كلها رقي البلدين وسعادة البلدين» أمين الريحاني ، القوميات ، ج ٢ ، دار ريحاني للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص ٨ .

٢٠) Khalifé Issam, A la recherche d'une politique ou d'un concept de sécularisation dans le Liban multiconfessionnel (1958-1975), Thèse polycopiée, Université de Paris-Sorbonne, Paris IV, 1980, P 87 - 89.
نقلاً عن وثائق وزارة الخارجية الفرنسية .

وفي منتصف الثلاثينات تتخذ مسألة تثبيت حدود الدولة اللبنانية طابع التجاذب الحاد بين مختلف التيارات الطائفية ، وذلك بمناسبة طرح مشروع معاهدة بين لبنان وفرنسا .

ففي ١٢/٦/١٩٣٦ يرسل البطريرك عريضة رسالة الى Debos وزير الخارجية الفرنسية مشدداً على مسألة الحفاظ على حدود الدولة اللبنانية دون تعديل[٢١] . والمطران مبارك يؤكد على ضرورة عقد معاهدة تحمي وحدة الأراضي اللبنانية واستقلالها[٢٢] ، كما يقدم مذكرة الى ليون بلوم بذات المعنى[٢٣] بعد أن كان قد اجتمع مطولاً برئيس الوزراء الفرنسي ودار نقاش مطول حول مسائل الحدود اللبنانية[٢٤] .

ولقد انعكست مسألة الحفاظ على الحدود اللبنانية على البنية السياسية في الأوساط المسيحية . فقد ارتبطت نشأة « حزب الوحدة اللبنانية » ، بالدفاع عن الحدود اللبنانية . وكان يتزعم هذا الحزب توفيق عواد من أقرباء البطريرك عريضة[٢٥] . كما أن نشأة حزب الكتائب اللبنانية حصلت في هذه الأجواء .

وقد كان الوصول الى مشروع معاهدة مع فرنسا مجال ارتياح في أوساط القيادات المسيحية . وقد عبّر البطريرك عريضة عن هذا الارتياح برسالة

---

٢١) المصدر السابق A.E. V. 501, P 64-67,

٢٢) المصدر السابق A.E. V. 501, P 68, 13/6/1936,

٢٣) المصدر السابق A.E. V. 501, P 71 - 74, 16/6/1936,

٢٤) المصدر السابق A.E. V. 501, P 48 - 50, 28/5/1936,

٢٥) المصدر السابق A.E. V. 501, P 45, 22/5/1936,

بعثها الى الخارجية الفرنسية معتبراً انها مؤشر إبقاء للبنان بحدوده الحاضرة[٢٦] .

إن الموضوعية تحتم علينا الاشارة الى ظاهرتين : بروز حركة جديدة تدعو للقومية السورية تزعمها انطون سعاده منذ أوائل الثلاثينات لكن تأثيرها اقتصر ، في بادىء الأمر على بعض أوساط الطلبة والأساتذة والمثقفين . وقد استعادت هذه الحركة الخطاب السياسي الذي ساد قبيل مجيء الانتداب الفرنسي حول الوحدة السورية مع محاولة لادخال مزيد من الجذرية والاستقلالية النسبية الى هذا الطرح .

ومن جهة أخرى نشأة الحزب الشيوعي منذ أوائل العشرينات الذي اقتصر تأثيره ، هو الآخر ، على بعض النخب المثقفة المحدودة التأثير .

٢ ـ مسألة الحدود الجنوبية بين التوافق الفرنسي ـ الانجليزي والرفض من قبل الحركة الصهيونية (١٩٢٠ ـ ١٩٣٦) :

بعد اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ حول مسألة الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسي ومناطق النفوذ الانجليزي في المشرق ، مرّت العلاقات البريطانية ـ الفرنسية بعدة محطات .

فقد نصت المادة الثانية من الاتفاق المذكور على تأسيس لجنة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي توقيعه ، على أن تكون مهمتها ترسيم الخط الحدودي على الأرض وفقاً لما نصت عليه المادة الأولى . وكان على هذه اللجنة أن تتألف من أربعة أعضاء بينهم اثنان تعينهما كل من الدولتين الفرنسية والبريطانية ، والعضوان الآخران يعينهما كل من الأنظمة المحلية المعنية بالأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي والبريطاني شرط موافقة السلطة المنتدبة . كما أشير الى ان

---

٢٦) المصدر السابق A.E. V. 516, P 127 15/12/1936,

الخلافات التي قد تنشأ عن أعمال هذه اللجنة ترفع الى مجلس عصبة الأمم بحيث تكون قراراتها غير قابلة للاستئناف .

كانت مهمة اللجنة محددة اذن بدقة تامة . وكانت تقضي بأن تحدد على الأرض ، أي ان ترسم الخط الحدودي ، المذكور في البند الأول من اتفاق ٢٣ كانون الأول ، بين البحر المتوسط ونهر دجلة . ولم يكن من صلاحياتها إدخال أي تعديل في هذا الخط . وفي حال أدى تنفيذ هذه المهمة الى نشوء صراعات ، يحال الأمر الى عصبة الأمم . أما طبيعة وموضوع المراجعات المحتملة لمجلس العصبة فكانت هي أيضاً بدورها محددة بدقة تامة .

في أوائل حزيران ١٩٢١ اجتمعت لجنة ترسيم الحدود ، وبدأت أعمالها على الأرض ، وكان على رأسها من الجانب البريطاني الكولونيل نيوكومب Newcomb ، ومن الجانب الفرنسي الكولونيل بوليه Paulet . وتجدر الاشارة الى أن تطبيق الاتفاقية قد نقض للمرة الأولى حتى قبل اجتماع اللجنة . فقد كانت الدولتان قد اتفقتا ، بناء لطلب من الدولة البريطانية (مذكرة من السفارة البريطانية بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٢١) ، على أن أعمال لجنة بوليه - نيوكومب سوف لن تتناول كل الخط الحدودي، من البحر المتوسط الى ما بين النهرين ، بل المنطقة الممتدة بين المتوسط وامتان جنوبي جبل الدروز فقط . ومن خلال مذكرة سفارة بريطانيا العظمى ، كانت الدولة البريطانية تعتقد ان ترسيم حدود العراق لن يباشر به قبل فصل الصيف ، وفي هذه الحال اعتبرت انه من الأفضل أن يؤجل ذلك الى ما بعد إقرار تأليف جديد للجنة ، أي بعد أن يكون القسم الفلسطيني قد استكمل . وكان من المقترح أن يطبق على عملية الترسيم هذه الشروط المنصوص عنها في معاهدة Sèvres . وقد لاقت هذه المقترحات قبولاً من الدولة الفرنسية . (مذكرة

صادرة عن الوزارة بتاريخ ٣١ آذار ١٩٢١ ومحفوظة في السفارة البريطانية) .

ولكن سرعان ما كان على لجنة ترسيم الحدود أن تخرج عن اطار الصلاحيات التي حددت لها في البند الثاني من اتفاق ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ . فمنذ السادس من حزيران ، وبعد الوقوف على المناطق التي يمر بها خط الحدود ، تقدم رئيس البعثة البريطانية - الكولونيل نيوكومب - من نظيره الفرنسي باقتراحات تهدف الى تعديل الخط الذي حددته الاتفاقية على نحو تراعى فيه الظروف المحلية ، وبشكل خاص أوضاع الأراضي التي يقطنها الدروز . وقد تقدم الكولونيل نيوكومب بعدة اقتراحات أبرزها :

- رسالة أصلية موقعة من الكولونيل نيوكومب الى الكولونيل بوليه بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢١ .

- مذكرة غير موقعة من الكولونيل نيوكومب بتاريخ ٢٦ آب ١٩٢١ .

- رسالة اصلية موقعة من الكولونيل نفسه بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢١ .

- مذكرة بخط اليد من الكولونيل نيوكومب بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٢١ .

- ترجمة لرسالة من الكولونيل نيوكومب الى الكولونيل بوليه بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢ .

وتتلخص مقترحات الكولونيل نيوكومب على النحو التالي :

الاقتراح الأول : حزيران ١٩٢١ : تلحق بسوريا السفوح الغربية

لجبل القنيطرة وحولا حتى ضفة نهر الأردن وكذلك مساحة بـ ١٠ كلم عرضاً جنوب خط نزب ـ امتان .

ـ يعطى لفلسطين حق السيادة المطلقة على بحيرة طبريا وعلى قسم من خط حديد سمخ ـ الحمة .

الاقتراح الثاني : **تموز ١٩٢١** : تلحق بسوريا بحيرة الحولة .

ـ يعطى لفلسطين قسم الخط الحديدي سمخ ـ مكارين (٢٣ كلم غرب درعا) .

الاقتراح الثالث : **آب ١٩٢١** : تلحق بسوريا المنطقة الجنوبية من جبل الدروز وصولاً حتى خط يمتد من الكلم ١٥٥,٧ على خط سكة حديد الحجاز (٦ كلم شمال المفرق) ويمر على بعد ٣ كلم شمال الأزرق .

ـ يعطى لفلسطين خط حديد اليرموك .

الاقتراح الرابع : **كانون الأول ١٩٢١** : تلحق بسوريا المنطقة الجنوبية من جبل الدروز والتي يحدها خط يمتد على مسافة ١٢ كلم شمال الأزرق ، كذلك المنطقة التي يقوم عليها حكم أمر واقع سوري والقائمة في المنطقة السفلى من أبو كمال .

ـ يعطى لفلسطين خط حديد اليرموك .

* كملكية مطلقة من سمخ حتى المزاريب (١١ كلم شمال غرب درعا) ، وتنقل الحدود الى شمال الخط الحديدي .

* الابقاء على الحدود جنوبي خط سكة الحديد ، وخارج المنطقة الممتدة من المزاريب الى المفرق .

غير ان هذه المقترحات لم تؤدّ الى أي تطبيق عملي . فالمقترحات القائلة بعدم ضم الحولة الى فلسطين (تموز) اصطدمت بمعارضة الحركة الصهيونية كما رفضها مكتب المستعمرات Colonial Office ، كما تشهد بذلك رسالة من الكولونيل نيوكومب الى الكولونيل بوليه (برقية من بيروت الى الخارجية بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٢١) . أما المقترحات المتعلقة بمقايضة خط سكة حديد اليرموك بجنوبي جبل الدروز والمنطقة الجنوبية من « أبو كمال » ، فلم تحظ بموافقة وزارة الخارجية (البرقية بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٢٤) .

وبينما كانت مقترحات الكولونيل نيوكومب والاجوبة عليها تخضع لدراسة الحكومات المعينة ، كانت أعمال الترسيم تجري على الارض . فمن البحر المتوسط وحتى الحمة ، لم تلق هذه الاعمال أية صعوبة تذكر . اما في الحمة فكانت الحيرة لا تزال قائمة حول قضية خط حديد اليرموك ، والتي لم يأل رئيس البعثة البريطانية جهداً في سبيل الحاقها بفلسطين ، الأمر الذي دفع باللجنة أي المراوحة في مكانها .

في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢ أعلم المفوض السامي الفرنسي وزارة الخارجية الفرنسية بما آل اليه الوضع ، وطلع بنتيجة مفادها ضرورة تكريس النتائج التي تم التوصل اليها بين المتوسط والحمة عبر اتفاقية ، فأعطت باريس موافقتها بتاريخ ٣٠ ك٢ ١٩٢٢ .

في ٣ شباط ١٩٢٢ ، وقع الكولونيل نيوكومب والكولونيل بوليه الوثيقة المذكورة اعلاه وقد حملت العنوان التالي : «التقرير الختامي لتثبيت الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى ، ومن البحر المتوسط حتى الحمة (وادي اليرموك السفلي) تطبيقاً لتوصيات البندين الأول والثاني من اتفاقية باريس الموقعة في ٢٣ ك١ ١٩٢٠» .

في ٧ آذار ١٩٢٣ ، وبعد تبادل المذكرات بين سفارة بريطانيا العظمى في باريس ووزارة الخارجية الفرنسية ، أبرمت اتفاقية بوليه ـ نيوكومب ، واصبح الترسيم الذي قامت به اللجنة بين البحر المتوسط والحمة معمولاً به ابتداء من ١٠ آذار ١٩٢٣ . وقد حملت مذكرة صادرة عن سفارة بريطانيا العظمى في باريس بتاريخ ١٥ آب ١٩٢٣[٢٧] اقتراحاً بابقاء الوضع القائم على القسم المتبقي من الحدود ـ بين الحمة ودجلة ـ حتى يصير اتفاق بشأن التحديد النهائي . ولم تعاود الدولتان اعمال الترسيم ، التي علقت بسبب توقف اعمال اللجنة في الحمة عام ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٦ .

على صعيد آخر تم التوقيع على صك الانتداب على سوريا ولبنان في ٢٤ تموز ١٩٢٢ وقد نص في مادته الرابعة : «ان الدولة المنتدبة تضمن أراضي سوريا ولبنان من كل فقدان أو استئجار يقع عليها أو على قسم منها ومن وضع أية مراقبة اجنبية كانت عليها[٢٨]» .

اما صك الانتداب البريطاني على فلسطين فقد وقع في ٦ تموز ١٩٢٢ ، واذا كان هذا الصك لم يحقق توسيع الحدود الفلسطينية على حساب شرق الاردن وجنوبي سوريا ولبنان ، فانه استجاب الى أهم مطالب الحركة الصهيونية (كتنفيذ وعد بلفور ، والاعتراف بالصلات التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين ، ومنح المهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية وجعل اللغة العبرية احدى اللغات الرسمية الثلاث)[٢٩] .

---

٢٧) عام ١٩٢٢ في A.E, V. 462, P 160 المرجح ان يكون هناك خطأ مطبعي في الوثيقة ـ راجع الملحق .

٢٨) ثمة ترجمة عربية للصك في عدة مراجع منها كتاب العهود المتعلقة بالوطن العربي لوجيه علم الدين ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٩ .

٢٩) نجيب صدقه ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

في ٢ شباط ١٩٢٦ ، وبعد مفاوضات قام بها الليوتنان كولونيل G.S. Symes و Mavrogordato كممثلين لسلطات الانتداب البريطاني في فلسطين ، و M. Verchere de Reffye والكابيتين Terrier والكابيتين De La Bassetière عن سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان ، تم التوقيع على اتفاق حسن جوار مؤلف من ١١ مادة . وقد وقّع على هذا الاتفاق كل من دي جوفنيل وبلمر[٣٠] .

استمرت المفاوضات بين الفرنسيين والانجليز لترسيم الحدود بين سوريا من جهة والاردن والعراق من جهة أخرى . وفي حزيران ١٩٣٠ ، اثناء وجود المفوض السامي الفرنسي بونسوPonsot في فرنسا ، أكدت مذكرة صادرة عن الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ حزيران على الطابع غير الرسمي والسرية التامة للمحادثات المرتقبة وأشارت الى :

- ان المشاورات ستتم على أساس اتفاقية ٢٣ ك١ ١٩٢٠ .

- ان الحدود ستدرس بشكلها الاجمالي ابتداء من البحر المتوسط .

الحكومة البريطانية قبلت بذلك لكنها أشارت ـ عبر مذكرة صادرة عن السفارة البريطانية في باريس في ٢٥ حزيران ١٩٣٠ ـ الى عدم اثارة مسألة الحدود القائمة بين المتوسط والحمة والتي كان قد تم ترسيمها منذ ١٩٢١ . وقد اعتبرت هذه المسألة معترفاً بها من خلال مذكرة من السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ . وفي اطار هذه المعطيات اجتمعت اللجنة الفرنسية البريطانية في باريس بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣٠ .

يستنتج من العرض الذي تقدم :

---

٣٠) A.E., V. 306, P 135 - 138. راجع الملحق .

أ ـ ان لجنة ترسيم الحدود التي نص عليها البند الثاني من اتفاقية ٢٣ ك١ ١٩٢٠ والتي اجتمعت في حزيران ١٩٢١ قد حصرت أعمالها في بادىء الأمر بالقطاع الحدودي الممتد من المتوسط حتى امتان ، وذلك بطلب من الحكومة البريطانية (مذكرة من السفارة البريطانية بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٢١) .

ب ـ ان لجنة الترسيم التي تألفت سنة ١٩٢١ قد اوقفت أعمالها في الحمة بسبب المقترحات التي تقدم بها نيوكومب بهدف تعديل الحدود التي نصت عليها الاتفاقية .

ج ـ ان الحكومة الفرنسية قد أصرت على موقفها فيما يختص بحل مسألة الحدود بين الحمة ودجلة .

ويتلخص هذا الموقف على الشكل التالي :

١ ـ ان هذا الحل يجب ان يتم وفقاً لاتفاقية ٢٣ ك١ ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا .

٢ ـ ان الطريقة المتبعة لتنفيذ هذا الحل هي تلك التي نص عليها البند الثاني من الاتفاقية[٣١] .

بموازاة عملية التفاوض الفرنسي ـ الانجليزي والعمل الذي كان قائماً لترسيم الحدود بين مناطق انتداب كل من الدولتين ، ماذا كان رد الفعل في أوساط الحركة الصهيونية ؟

في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١ ـ ١٤ ايلول ١٩٢١) تم اتخاذ قرار جاء فيه :

---

٣١) لقد استعنا لعرض تطور المفاوضات بين فرنسا وانكلترا حول الحدود اللبنانية الفلسطينية بتقرير موجود في ارشيف الخارجية الفرنسية معد بتاريخ ٢٨ آب ١٩٣٠ . A.E. V 462, P. 154 - 166.

«يجد المؤتمر نفسه ملزماً بالاعراب عن أسفه لكون مسألة الحدود الشمالية لأرض اسرائيل لم تجد سبيلها الى حل مرض حتى الآن»[٣٢] .

وفي ضوء هذا القرار عاودت الحركة الصهيونية مطالبتها ببعض المناطق اللبنانية في الجنوب ، وقد اعتبرت ان ترسيم الحدود ، كما تم التوصل اليه ، قد أفقدها نهر الليطاني والاردن الاعلى وجبل الشيخ وحوران . من هنا سعيها للقيام بالاستيطان في هذه المناطق الأمر الذي عارضته السلطات الفرنسية بتشدد واضح . فالجنرال ويغان Weygand تحفظ ازاء زيارة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية في فلسطين الى بيروت ، وكان يدعى Kisch (تموز ١٩٢٤) ، كما شجب المفوض السامي الفرنسي ـ في رسالة ارسلها الى الخارجية الفرنسية ـ أي تعاون بين الحركة الصهيونية ويهود سوريا . وأشار الى طموح هذه الحركة بضم كل المناطق التي يعيش فيها يهود الى فلسطين . وذكّر المسؤولين الفرنسيين بالخريطة الصهيونية التي نشرت عام ١٩١٧ قائلاً : «لن أذهب الى حد عرض الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من قبل الصهاينة حيث نلاحظ ان الحدود الشمالية للدولة الصهيونية تصل الى خط سكة حديد بيروت ـ دمشق ، أي انها تضم صور وصيدا وقسماً كبيراً من لبنان الجنوبي .

وبمناسبة تخلينا الأخير عن أراضي المطلة لفلسطين ـ يضيف التقرير ـ تصاعدت في الاوساط الصهيونية مطالب بضم حرمون وجنوب البقاع .

ومن جهة أخرى ، نمي الي حصول حالات كثيرة من شراء صهيونيين لأراضي جنوبي دولتي لبنان الكبير ودمشق . الأمر الذي يحملني على درس ما

---

٣٢) د . اسعد رزوق ، المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

اذا كان ممكن ايقاف هذا التوسع من خلال استعمال نص تشريعي يسمح لي بمنع الاجانب من شراء العقارات في بعض المناطق[٣٣] .

اما القنصل الفرنسي في القدس Gaston Maugras فقد كتب الى رئيس الوزراء الفرنسي عام ١٩٢٥[٣٤] .

«لقد ورد في برقية للوكالة اليهودية من لندن ، منذ عدة ايام ، ان الاختصاصيين العسكريين الفرنسيين والانجليز توصلوا الى استنتاج مفاده :

ان الحدود الحالية بين فلسطين وسوريا (ولبنان) تتعرض لاقسى الاعتراضات من وجهة النظر الاستراتيجية وان الحكومة الفرنسية أصبحت مقتنعة بالتراجع حتى نهر الليطاني حدوداً لجنوب لبنان .

لا ادري ما هو مدى الصحة في هذا النبأ . ان اطلاق الاشاعات الكاذبة هو تصرف ثابت لارباب الدعاية الصهيونية ، وذلك بهدف التأثير على الرأي العام . هذا الرأي العام الغربي الذي يعرفون مدى حساسيته ازاء مطالبيهم .

فباسم المبادىء الاثنية الحق اليهود ، عام ١٩٢٢ ، متولا للاراضي الفلسطينية . والآن باسم المبادىء الاستراتيجية يسعون لنيل اطماعهم .

ارسل لكم طيا مقالا من مجلة Palestine Weekly حيث تطرح الاسانيد التي يجب ان تحمل سوريا ولبنان على التراجع الى حدود يمكن الدفاع عنها أي وراء نهر الليطاني . وما هو ملفت كيف ان اليهود قد هضموا سياسة الضم والقضم .

---

٣٣) A.E. Palestine, Vol 28, P 73 - 74.

٣٤) A.E. Syrie-Liban, V. 306, P 131 - 132, 30/11/1925.

ويضيف Maugras في تقريره ، ان لدى الصهاينة في أعماق قلوبهم ارادة عميقة للمطالبة بصور وضواحيها . ثم انهم ولا شك طامعون بمياه الليطاني التي توفر لهم طاقة هيدروليكية وهم بحاجة اليها لتحقيق مشاريعهم الكهربائية . ليس من شك ان لليهود ، مع صور وصيدا ، صراع قديم وخراب هاتين المدينتين الملعونتين (في رأيهم) ، يجب ان تطابق نبوءات حزقيال . لكن الحاجة أو الضغينة لا تمنحان حقوقاً لليهود في صور وصيدا على رغم ان يهوه قدّم أرضهما كهبة لقبيلة آشر . ان الصهيونية لا تعيش إلا على الذكريات التوراتية ، وان الاسانيد التي تبدو لنا مغالطة للوقائع التاريخية فانها بالمقابل تشكل العامل الاكثر تأثيراً عليها .

اذا أردنا أو لم نرد توسيع فلسطين نحو الليطاني ، يجب على وزارة الخارجية (الفرنسية) ان تعلم بان المعطيات الاستراتيجية ليست في افواه الصهاينة سوى ذرائع تافهة تختبىء وراءها وقائع أكثر قوة إلا وهي المطالب التوراتية الروحية Mystiques . واذا كان من غير الواجب تعديل الحدود ، فانه يجب بالمقدار نفسه عدم القيام بأي عمل من شأنه تشجيع مثل هذه المطامع . واذا كان من الواجب ـ في يوم ما ـ القيام باعطاء جيراننا هذه الهدية الثمينة فيجب اختيار الوقت الذي لا نبدو فيه مجبرين على التخلص من هذا الحمل» .

ثم ان هذا القنصل نفسه ارسل الى الخارجية الفرنسية تقريراً أشار فيه الى ان البروفسور اليهودي Brawer قد وضع خريطة للطلاب اليهود ادخل فيها المناطق الواقعة جنوب خط صيدا ـ دمشق في فلسطين التاريخية . وهو بذلك يخلق للاجيال اليهودية الجديدة نوعاً من ارادة الضم للمناطق الواقعة ما وراء خط الحدود الذي اتفق عليه بين فلسطين ولبنان[٣٥] .

---

٣٥) A.E. E. Levant, Palestine, V. 29, P 280 - 282

ثم ان ضغط الدعاية الصهيونية الهادفة الى تعديل الحدود استمر بالتصاعد ، فقد نشرت مجلة The Palestine Weekly مقالاً هاماً بعنوان تصحيح الحدود Adjusting The Frontiers وذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٥ . ومن أبرز ما جاء في هذا المقال :[٣٦] .

وردت برقية من لندن تتضمن عزم الحكومتين البريطانية والفرنسية على تصحيح الحدود بين فلسطين وسوريا ، لأن الخبراء العسكريين لا يرون هذه الحدود مناسبة من الوجهة الستراتيجية ، وبخاصة في منطقة مرجعيون . . واستناداً الى هذه البرقية طرح مشروع توسيع حدود الانتداب على فلسطين ليشمل سهل «العيون» والتلال التي تحده من جهة الغرب على نحو يجعل من نهر الليطاني حداً طبيعياً من الجهة الشمالية الغربية .

هذا النبأ لم يكن له وقع المفاجئة ، فمنذ ذلك الحين حاولت لجنة الحدود المنتدبة من الحكومتين البريطانية والفرنسية للاستقصاء حول مسألة المنطقة ، أحالت توصياتها لكل من الحكومتين ، وكان هناك شعور بالقلق من فحوى النتائج التي تم الوصول اليها . فالقرار كان ، في أحسن الأحوال ، نوعاً من الاتفاق بين مطالب طوبوغرافية واعتبارات سياسية . لسوء الحظ ، كانت الاعتبارات السياسية هي العامل الطاغي في التسوية النهائية التي تم التوصل اليها . الحالة المقارنة التي على أساسها يمكن للثوار الدروز ان ينتشروا في منطقة مرجعيون لفتت انتباه كل من الحكومتين السورية والفلسطينية .

ان المعطيات السياسية التي أخذت بالاعتبار كانت في صلب القضايا التي كانت وراء اتفاق سايكس ـ بيكو . ان التنازل الوحيد الذي قدمته

(٣٦ A.E. Syrie Liban, V. 306, P 133 (Ret V)

السلطات الفرنسية هو السماح للمنطقة التي تشمل عدداً من المستوطنات اليهودية الواقعة في شمالي فلسطين ، ان تكون ضمن حدود هذه الاخيرة .

لقد كان هذا امراً في غاية الضرورة ، كما هو متفق ، ليس لأنه من غير المستحب ان تكون المستعمرات اليهودية تحت الادارة الفرنسية ، ولكن بكل بساطة لكي تكون المستعمرات اليهودية في شمالي فلسطين تحت نفس الادارة ونفس النظام كما هو الحال في بقية المستعمرات اليهودية في البلاد .

وبقدر ما كان لاتفاق سايكس ـ بيكو علاقة بكل ذلك ، فان هذا التنازل لم يؤثر بالاعتبارات الستراتيجية الى أي حد . ان الخط الذي عينّ سابقاً كانت تتحكم به عناصر سياسية ، ولم يشكل مع ذلك حدوداً استراتيجية . فهو يسير على طول أودية عريضة ليس فيها سواق أو أنهر ، قاطعاً منحدرات ليس لها أية علامات فارقة وبارزة في الارض . باختصار لقد كان الخط مرسوماً على الخريطة أكثر مما كان مرسوماً على مساحة البلاد نفسها . ان الحدود ، كما هي الآن ، هي تحسين أمر بناء على وجهة نظر ستراتيجية ، ولكن من جهة الشرق فقط . وبدلاً من ترك الخط الشرقي بدون حماية فعلياً : من نقطة تبعد عن شمال بحيرة الحولة حوالى خمسة أميال الى الوادي الضيق الكائن بين بحيرة الحولة والمتوسط . فانها تسير الآن على طول السلسلة الواقعة شرقي المطلة حتى أقدام تلال باشان (الفرع الجنوبي لسلسلة جبل حرمون) وتستمر باتجاه متعرج عبر وادي الاردن . ان الارتداد الكبير الى الوراء هو الحدود الشمالية الذي يشمل القسم الشمالي من الجيب الذي احدثته «غزوة» فلسطين داخل منطقة مرجعيون . ان الحدود التي هي في الجانب الذي يلتف حول تلة المطلة ، تقع ايضاً عند المستوطنة الشمالية الاكثر يهودية . ان التلة التي تشرف تقريباً على المنحدر الجنوبي ، تغرق بشكل غير منظور داخل سهل العيون من جهة الشمال . مع الانحناء نحو الجنوب مرة

ثانية غربي المطلة فان الخط الحدودي يخترق المنحدرات المنخفضة لنفطلي أو سلسلة هونين . من جهة الغرب ، فان الخط الحدودي تتحكم به السلسلة العالية لجبل الشيخ وجبل هونين . لجهة الشرق فان المنحدر يتجه نزولاً نحو سهل الحولة . وهكذا يبدو ان الحدود في هذه النقطة لا تتأمن لها حماية أمام غزوات محتملة من الجانب الشمالي ـ الشرقي ، ومن الجانب الشمالي أو الشمالي ـ الغربي .

اذا كان تصحيح الحدود على طول هذا الخط يحتم التنازل عن أراضٍ واسعة ، ان من قبل سوريا أو فلسطين ، فالحالة الراهنة يمكنها ان تعالج بدون تضحيات غير مستحقة . هناك أمر واضح ، ومهما كان الحل الذي يتم التوصل اليه ، وهو ان الحدود يجب ان تبحث من وجهة النظر الستراتيجية . ان كل الاعتبارات الاخرى يجب ان تكون خاضعة لهذا الاعتبار . لقد لقنت ثورة الدروز كلا من سوريا وفلسطين على السواء درساً لا يمكن الاستخفاف به . فالسلطات في كلا الجانبين يجب ان تكون قد توصلت الى نتيجة مفادها ان الخط الحدودي يجب ان يتمتع بتسهيلات طبيعية قادرة على حمايته في آن معاً ضد الداخل وضد الخارج . اما فيما يختص بالحدود الشمالية لفلسطين فهناك حلان ممكنان : الاول يقضي برسم الحدود من رأس الناقورة حتى بحيرة الحولة تباعاً لمجاري المياه الرئيسية بقدر المستطاع ، بشكل عمودي انطلاقاً من شاطىء البحر المتوسط .

والثاني يقضي برسم الخط الحدودي على طول نهر القاسمية الذي هو الفرع الجنوبي لنهر الليطاني . وعلى طول مصب الليطاني من الناحية الشمالية لغاية نقطة في غربي «الجديدة» وعلى طول السلسلة شمالي «الجديدة» ، وفي بلدة الخيام التي تخترق مصب الحاصباني وبعدها يتم

الالتفاف جنوباً الى فم نهر بانياس ومن ثم على طول اقدام تلال باشان حتى بحيرة الحولة .

ان كلا الخطين الحدوديين يجب البحث بهما من الناحية الستراتيجية ، وان الفرق يكمن في ان الاول لا يمكنه ان يتمتع بنفس الأمن ضد الغزوات المرتقبة التي يتمتع بها الثاني . بالاضافة الى ذلك فان الحل الاول يمكن ان يجعل أراضي فلسطين المتقلصة عرضة للغزوات ، وسيحرمها اكثر فاكثر من بعض التلال الخصبة . أما الحل الثاني ، اذا نفّذ ، سوف يشكل حصناً منيعاً من جهة الشمال وسوف يحول المنطقة الجنوبية من لبنان الكبير ، منطقة تتمتع بأمن أكبر ضد الغزوات اكثر مما هي عليه الآن . ان مصب الليطاني أو تلك الجهة من جانبه الغربي ، أي نهر القاسمية ، يشكل سلسلة عميقة كحصن طبيعي في غاية الأهمية . وان قلعة الشقيف التي تشرف على تعرجات الليطاني من كلا ضفتي النهر سوف تضاف الى القيمة الستراتيجية لخط الحدود هذا .

انه لصحيح ان خطاً كهذا سوف يشطر البلاد بشكل يجعل قسماً مهماً من السكان على جانب من الليطاني يتحمل اضراراً ، نظراً لكون هؤلاء السكان من الوجهتين العنصرية والثقافية ينتسبون اكثر الى جنوبي سوريا مما ينتسبون الى شمالي فلسطين . ان قرى الجديدة ، دير ميماس ، الخريبة ، القليعة العيون والخيام هي أقرب بكثير الى سكان منطقة النبطية في الثقافة والتقاليد ، مما هم تجاه بدو الحولة أو متاولة الطيبة أو العديسة أو كفركلا . من ناحية أخرى فان الخط الحدودي بينه وبين دروز الميرا وراشيا وحاصبيا سوف يكون له مردود كبير لهم أكثر بكثير من اضعاف علاقاتهم مع قبائل جنوبي لبنان . على أية حال ، يبدو من المستحيل اعطاء حل كامل ومقبول للمسألة العنصرية العرقية . ان السكان المسيحيين والمسلمين في هذا القسم من البلاد

يعيشون في قرابة حميمة ، وسيكون من المستحيل رسم خط ، مهما كان ملتوياً ، يمكنه ان يفرق بين هذين العنصرين . ولكن حتى لو ان خطأ كهذا ممكن رسمه ، فسيكون في غاية الخطورة اتباع الاعتبارات الستراتيجية للاعتبارات العنصرية العرقية .

ان المسألة المطروحة على الحكومتين الفرنسية والبريطانية هي التوفيق بين مصالحهما والوضع الراهن . وفي رأينا ، ان هذه المسألة يمكن حلها بشكل مرض على نحو واحد فقط وذلك بمحو المصالح الخاصة من أجل خلق خط حدود يمكنه ان يشكل حدوداً قوية طبيعية واستراتيجية» .

ان الرفض الصهيوني لحدود فلسطين الشمالية ، كما تم الاتفاق عليها بين فرنسا وانكلترا ، استمر لاحقاً وتجسد في جملة مذكرات ودراسات ومواقف وحملات اعلامية . لكن يبدو ان الموقف الدولي ، وبخاصة موقف كل من بريطانيا وفرنسا ، لم يكن متوافقاً ، على نحو شامل ، مع هذا الرفض .

لقد تزايد التخوّف الفرنسي من التيارات العاملة لدمج العراق مع سوريا ولبنان في دولة واحدة (السياسة الانجليزية) . وبسبب تزايد التدخل الالماني ـ الايطالي في الشؤ ون اللبنانية والسورية[٣٧] ، استمرت السياسة الفرنسية تعمل للدفاع عن استقلال لبنان (عن الداخل السوري) من ضمن مبدأ دفاعها عن الاقليات[٣٨] . ففي ٢١ نيسان ١٩٣٣ يرفض المفوض السامي الفرنسي بونسو اعادة النظر بحدود لبنان . وفي أواخر عام ١٩٣٦ يقدم شارل رو سفير فرنسا لدى الفاتيكان مذكرة الى البابوية يؤكد فيها على

٣٧) المصدر السابق ، V. 484, P 10 (V.)

٣٨) المصدر السابق ، V. 515, P 216, 30/4/1936

دعم فرنسا لحدود لبنان ضد كل الاطماع[٣٩] . كما ان فهم فرنسا لهدف المعاهدة كان ينطلق من كونها تحمي الحدود اللبنانية . وحماية لبنان تعني ، ضمناً ، حماية مسيحيي الشرق . وهذا أحد أبرز الأهداف السياسية لفرنسا في المشرق خاصة وفي المتوسط عامة . وهو أمر يأتي في سياق الجهود المبذولة لترسيخ وتوسيع النفوذ الفرنسي في الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط[٤٠] .

ان المعاهدة كانت تحصّن لبنان في حدوده ، وخاصة بمواجهة اطماع دمشق[٤١] . وفي هذا الاطار نصح Meyrier [٤٢] اميل اده بان السياسة الفضلى مع مسلمي لبنان هو ايكال رئاسة الوزراء اليهم لتعطيل معارضتهم للدولة[٤٣] .

لكن السياسة الانجليزية التي كانت تريد ان توفقّ بين المطامع الصهيونية في فلسطين من جهة ، وارضاء المشاعر الوحدوية العروبية ، خاصة في الهلال الخصيب ، من جهة أخرى ، لم تتمكن من ارضاء الفريقين معاً بالشكل المرتجى . من هنا رفض العرب والاسرائيليين لمشروع التقسيم المقدم من اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ في فلسطين .

بعد عام ١٩٣٦ يتجه الوضع الداخلي اللبناني الى نوع من التوافق بين مختلف نخب الطوائف فيحصل تسليم بكيان الدولة اللبنانية وحدودها التي

٣٩) المصدر السابق ، V. 516, P 103, 9/12/1936.

٤٠) المصدر السابق ، V. 515, P 112 - 113, 13/3/1936.

٤١) المصدر السابق ، V. 515, P 224, 30/4/1936.

٤٢) الموظف الذي كان يأتي مباشرة بعد المفوض السامي الفرنسي دي مارتل .

٤٣) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، A.E. V. 501, P 266.

أعلنت عام ١٩٢٠ وكرست في دستور ١٩٢٦ . ومن أبرز مظاهر هذا التوافق «الميثاق الوطني» الذي شكل منطلقاً لمرحلة جديدة من الحياة السياسية في لبنان .

من جهة أخرى تشهد منطقة الشرق الادنى تطورات خطيرة قبيل وابان الحرب العالمية الثانية . ومن جملة ما اسفرت عنه هذه التطورات بروز النفوذ الانجليزي في لبنان على حساب النفوذ الفرنسي ، وبالتالي تزايد الاهتمام الاميركي بشؤ ون المنطقة ، بالاضافة الى تدفق عشرات الالوف من الصهاينة للاستيطان في فلسطين .

ومسألة حدود لبنان الجنوبي استمرت مطروحة في دوائر الديبلوماسية الدولية وخاصة تلك المتأثرة بالنفوذ الصهيوني ، اكثر مما استمر طرحها بالنسبة لنخب الطوائف اللبنانية في الداخل .

فهرس الاعلام

- أ -

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس الاماكن

- أ -

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

.../..

I°/- à se fournir réciproquement tous renseignements utiles pour déterminer l'état exact des troupeaux.

2 °/- à recueillir le montant des taxes dûes de ce chef.

3 °/- à verser au Gouvernement intéressé les sommes ainsi recueillies.

Parag. 3.- Les questions de success ion, vente ou autres mutations entre vifs, contestations de proprié tés traversées par la frontière seront réglées par le Gouvernement sur les territoires duq uel se trouvent respectivement les parcelles séparées par le nouveau tracé et selon les lois et règlements propres au dit Gouvernement ou suivant le statut personnel applicable.

Les registres cadastraux des propriétés coupées par la frontière existeront en double exemplaire dont l'un sera détenu par le Gouvernement Palestinien et l'autre par le Gouvernemenent syrien ou libanais intéressé.

Les tribunaux et le cadastre des deux Gouvernéments sont tenus à s'ass urer, en cas de successions, contestations, ventes ou autres mut ations entre vifs, que les propriétés au sujet desquelles ils sont req uis sont situées dans les limites des ter ritoires relevant de leur juridiction.

Parag. 4.- Les deux Gouvernements s'engagent à une mutuelle assistance en ce qui concerne la perception des taxes dûes par des contribuables syriens pour des propriétés situées en Palestine et réciproquement.

ARTICLE V.- Les parties contractantes prendront des dispositions spéciales pour une coopération étroite entre les autorités locales de chaque côté de la frontière dans toutes les questions relatives à la sécurité publique. La procédure stipulée dans le Traité d'extradition entre la Palestine et la Syrie, sera simplifiée autant que possible, et le droit de poursuite des dé linquants surpris en flagrant dé lit et qui prennent la fuite à travers la frontière sera réglé par accord mutuel entre les autorités de police.

Ce dernier accord restera en vigueur jusqu'à la dénonciation qui en serait faite par une des deux parties.

ARTICLE VI.- Le marabout de NEBI YOUCHA et ses terrains restent propriété des Wakfs et ne pourront, en aucun cas, être expropriés par les Gouvernements de Palestine ou de Syrie, sans le consentement de l'autorité compétente en matière de biens wakfs.

S'il y a quelques autres propriétés Wakfs dans le territoire à transférer, le même principe sera appliqué.

ARTICLE VII.- Les pèlerins se rendant au pèlerinage annuel qui a lieu à ce Marabout, à la fin du Ramadan, seront dispensés des formalités de passeport ou de laisser- passer. A l'occasion de ce pélérinage qui dure 4 jours, le Gouvernement du Grand Liban sera autorisé à envoyer à NEBI YOUCHA un poste de Gendarmerie pour le maintien de l'ordre, conjoint ement avec la police du Gouvernement de Palestine et après entente entre les autorités locales des deux Gouvernements.

ARTICLE VIII.- Le Gouvernement de Syrie et du Liban assurera le service des bornes portant les numéros impairs.

Le Gouvernement de Palestine assurera le service des bornes portant les numéros pairs.

ARTICLE IX.- Des facilités seront accordées aux habitants de chaque côté de la frontière, pour se rendre des localités des sous-districts d'AKKA et de SAFED, dans les Casas de SOUR, MERDJAYOUN et

.../..

A cet effet, un système de permis ou de pièces d'identité signées par les autorités administratives des sous-Districts ou des cazas sera substitué au système actuel de passeport. La forme de ces permis et les règles pour leur usage seront établies par un accord mutuel des autorités compétentes pour la délivrance des passeports dans les deux Etats.

Les produits naturels du pays ou ceux de l'industrie locale des sous-Districts ou cazas ci-dessous mentionnés, transportes par les producteurs eux-mêmes ou des personnes à leurs gages, seront, sauf le cas de soupçon d'abus, exempts de formalités douanières et de paiement de droits de douane au passage de la frontière, s'ils sont importés ou exportés pour la consommation familiale dans une localité des dits sous-districts et cazas: SOUR, MERDJAYOUN, KUNEITRA, AKKA SAFED.

Le Caza de HASBAYA dont de nombreux habitants possèdent des produits dans les territoires cédés, est admis au bénéfice des dispositions prévues au présent article.

ARTICLE X.- La nation alité des habitants des territoires qui changent de souveraineté sera déterminée conformément aux stipulations des articles 30 À 36 du Traité de Lausanne.

ARTICLE XI.- Les contestations qui pourront surgir au sujet de l'application des dispositions de la présente convention et qui n'auraient pas pû être réglées directement par un accord entre les autorités des deux côtés de la frontière, seront portées devant une Commission qui statuera sur le cas en question.

Cette Commission sera composée d'un Délégué de l'Etat du Grand-Liban, d'un Délégué de l'État de DAMAS, de deux Délégués de l'Etat de Palestine et d'un Président qui sera désigné par un accord mutuel entre le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban et le Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Palestine.

Cette commission sera convoquée dans le plus bref délai après la demande qui en serait faite par l'un des deux Hauts-Commissaires mentionnés. Les décisions seront prises à la majorité, le Président ayant voix délibérative.

Dans le cas où une contestation s'élèverait sur l'interprétation d'une des clauses de la présente Convention ou sur l'exécution d'une décision de la Commission prévue au présent article elle serait réglée par un accord dire ct entre les Hauts-Commissaires Britannique à Jérusalem et Français à Beyrouth.

Si cet accord ne pouvait être réalisé, le cas en litige serait porté devant La Cour de Justice Internationale de GENEVE constituée par la SOCIETE des NATIONS.

En foi de quoi les soussignés ont signé la présente Convention.

HENRY de JOUVENEL | PLUMER F.M.

Fait à JERUSALEM le 2 Février 1926

HAUT COMMISSARIAT DE LA
REPUBLIQUE FRANCAISE EN
SYRIE ET AU LIBAN

CONVENTION DE BON VOISINAGE

ENTRE LES GOUVERNEMENTS BRITANNIQUES ET FRANCAIS

pour le compte des territoires de PALESTINE d'une part,

de la SYRIE et du GRAND LIBAN d'autre part.

-:-:-:-

Vu la Convention en date du 3 Février 1922 conclue entre le Gouvernement britannique et le Gouvernement français, agissant au nom et pour le compte des territoires de Palestine d'une part, et de la Syrie et du Grand Liban, d'autre part, pour délimiter la frontière entre ces territoires.

Vu la nécessité de régler par une Convention certaines questions d'ordre administratif se rapportant à cette frontière.

M. le Lieutenant-Colonel G.S. SYMES, Gouverneur du district du Nord de la Palestine,

M. A.S. MAVROGORDATO, faisant fonctions d'inspecteur général de la Police et des prisons,

représentants dûment accrédités de Son Excellence le Haut-Commissaire en Palestine d'une part,

et M. VERCHERE de REFFYE, Ministre Plénipotentiaire, Secrétaire Général du Haut-Commissariat de France,

M. le Capitaine de LA BASSETIERE, pour l'Etat du Grand Liban,

M. le Capitaine TERRIER pour l'Etat de Damas,

représentants dûment accrédités de S.E. le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban, d'autre part, se sont mis d'accord sur les articles suivants :

ARTICLE 1er - Les pistes ou routes servant de frontières entre le Gouvernement de Syrie et du Liban d'une part et celui de la Palestine, d'autre part, seront librement utilisées sans passeport ni taxe d'aucune sorte par les habitants et les agents de la force publique de l'un ou l'autre gouvernement qui se rendent d'un point à un autre desservi par ces pistes ou routes frontières.

De même, les habitants et les agents de la force publique de Syrie et du Liban pourront utiliser de la même manière, les sentiers qui vont de EL-HAMMÉ à BANIAS immédiatement à l'Est du Lac de Tibériade, du Jourdain et du Lac du Houlé.

Les habitants et les agents de la force publique de Palestine pourront utiliser de la même manière le sentier conduisant du village d'ALMA ES SCHUB à RAMIA et le sentier conduisant du col d'ODEISSA au village de EL-METALLAH et jusqu'à BANIAS.

ARTICLE II - L'un et l'autre des deux Gouvernements de Syrie ou du Liban et de Palestine aura le droit, en cas de nécessité militaire d'emprunter les pistes et routes frontières pour les mouvements que les troupes auraient à exécuter, à charge pour chacun d'eux d'en aviser l'autre dans le plus bref délai possible.

ARTICLE III - Tous les habitants sédentaires ou semi-nomades de chacune des deux zones, ayant à la date de la signature du présent accord la jouissance de droits de pâturages, d'abreuvoir ou de culture ou ayant des propriétés de l'un ou de l'autre côté de la frontière, continueront comme par le passé, à exercer ces droits. Ils pourront pour la nécessité de leur exploitation, traverser la frontière librement sans passeport et transporter d'un côté de la frontière leur bétail et le croît de leurs troupeaux, leurs instruments, leurs voitures, quel que soit le mode de traction, leur outillage, leurs semences, tous les produits du sol et du sous-sol de leurs propriétés, sans avoir à payer aucun droit de douane, de pâturage ou d'abreuvoir ou toute autre taxe relative au passage de la frontière ou à l'entrée en territoire voisin.

Il en sera de même de leurs employés ou locataires ou des employés de ces derniers.

Tous les droits consacrés par les textes ou coutumes locales pour l'usage des eaux des rivières, canaux et lacs pour l'irrigation ou l'approvisionnement d'eau des habitants, restent acquis dans les conditions actuelles. Il en est de même des droits des villages sur les biens communaux.

Les stipulations de la Convention du 3 Février 1922, réservant les droits de pêche et de navigation pour les lacs de Tibériade et du Houlé et pour le Jourdain sont étendues à tous les cours d'eau de la région rétrocédée.

ARTICLE IV - Parag. I.- La perception de la Dîme et du Wirgo sur les immeubles groupés dans les limites d'un même village dont les terrains sont traversés par la frontière, sera faite par le Gouvernement sur le territoire duquel se trouve ce village

La perception de la dîme et du wirgo sur les propriétés ou terrains isolés, situés hors des limites d'un village et coupés par la frontière sera assurée par le Gouvernement sur le territoire duquel se trouve la ferme, les abris à bestiaux ou l'aire à battre les céréales .

Les revenus dont il s'agit seront partagés entre les deux Gouvernements selon l'estimation d'une Commission composée: d'un fonctionnaire palestinien, d'un fonctionnaire syrien, d'un notable choisi par les dits fonctionnaires. Le partage se ra fait proportionnellement au rendement moyen des propriétés dont il est question dans les deux alinéas ci-dessus

Deux fois par an, les Gouvernements règleront le compte des sommes ainsi encaissées sur lesquelles le Gouvernement percepteur retiendra un droit de perception de 6 pour cent.

Les Gouvernements échangeront également périodiquement les extraits comptables dont il s'agit.

Parag. 2 - Lorsque les terres d'une même exploitation, qu'il s'agisse de propriétés exploitées par leur propriétaire, ou par un locataire, seront coupées par la frontière, l'impôt sur les troupeaux sera perçu par le Gouvernement sur le territoire duquel se trouve situé leur principal établissement.

Si les exploitants se refusaient à laisser recenser leur troupeaux ou s'il y avait présomption de fraude de leur part dans leurs déclarations, les Gouvernements des deux zones s'engagent:

..../..

131

CONSULAT GÉNÉRAL
DE FRANCE
EN PALESTINE

DIRECTION des AFFAIRES
Politiques et Commerciales

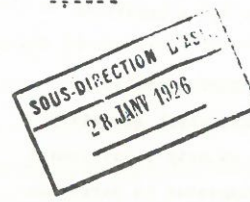
Sous Direction d' ASIE

N° 61

République Française

Jérusalem, le 30 Novembre 1925.

DIRECTION ... ET COM...
23 DEC 1925



Mr. Gaston MAUGRAS. CONSUL GENERAL DE FRANCE EN PALESTINE A SON EXCELLENCE MONSIEUR LE PRESIDENT DU CONSEIL MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES.

La frontière du Litani.

Un télégramme de Londres à l' Agence Télégraphique Juive a annoncé, il y a quelques jours, que les experts militaires français et anglais étaient arrivés à la conclusion que la frontière actuelle entre la Palestine et la Syrie prêtait aux plus graves objections du point de vue stratégique et que le Gouvernement français paraissait disposé à reculer jusqu'à la rivière Litani la limite sud du Liban.

Je ne sais pas ce qu'il y a de vrai dans cette information. C'est un procédé constant des propagandistes Sionistes de lancer de fausses nouvelles pour peser sur l'opinion - cette opinion occidentale qu' ils savent si sensible à leurs revendications.

Déjà au nom des principes ethniques les Juifs ont obtenu en 1922 l'inclusion de Metulleh dans le territoire Palestinien. Maintenant, c'est au tour des principes stratégiques de servir leurs ambitions.

Joint à Votre Excellence un article du

Palestine Weekly où sont développées toutes les raisons que peut avoir la Syrie de renoncer à un territoire indéfendable et d'assurer sa sécurité derrière la barrière du Litani. On ne peut qu'admirer la rapidité avec laquelle les Juifs se sont assimilé le jargon conventionnel de la politique d'annexions.

Mais [illegible], ce puéril verbiage ne doivent pas faire illusion. Les Sionistes ont au fond, tout au fond du coeur une très forte raison de revendiquer Tyr et son hinterland. Sans doute convoitent-ils les eaux du Litani qui leur fourniraient la force hydraulique dont ils ont besoin pour réaliser leurs projets d'électrification; sans doute les Juifs ont ils avec Tyr et Sidon une vieille querelle et la ruine de ces villes maudites ne leur parait elle avoir qu'insuffisamment réalisé les prophéties d' Ezéchiel. Mais l' intérêt ou la rancune ne confèrent pas de droits et, si Israel a conscience d'avoir des droits sur Tyr et Sidon c'est en vertu du don que Josué a fait de leurs territoires à la Tribu d' Aser. Le Sionisme ne vit que de souvenirs bibliques. Ces arguments qui nous semblent anachroniques sont ceux qui ont sur lui le plus d'empire.

Qu'on veuille ou qu'on ne veuille pas laisser la Palestine s'étendre jusqu'au Litani, il est bon que le Département sache que les considérations stratégiques ne sont dans la bouche des Sionistes que de futiles prétextes derrière lesquels se dissimule la réalité autrement puissante des revendications mystiques. Si la frontière ne doit pas être modifiée, il ne faut rien faire qui puisse être interprété comme un encouragement à de telles convoitises. Si elle doit l'être il faut choisir pour le faire un temps où nous n'ayons pas l'air de nous débarrasser d'un fardeau quand nous faisons à nos voisins le cadeau le plus précieux...

Maugras

ARTICLE XII - Les contestations qui pourront surgir au sujet de l'application des dispositions de la présente convention et qui n'auraient pas pu être réglées directement par un accord entre les autorités des deux cotés de la frontière, seront portées devant une Commission qui statuera sur les cas en question.

Cette Commission sera composée d'un délégué de l'Etat du Grand Liban, d'un délégué de l'Etat de Damas, de deux Délégués de l' Etat de Palestine, et d'un Président qui sera désigné par un accord mutuel entre le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban et le Haut-Commissaire de S.M. Britannique en Palestine.

Cette Commission sera convoquée dans le plus bref délai après la demande qui en serait faite par l'un des deux Hauts-Commissaires mentionnés. Ses décisions seront prises à la majorité, le Président ayant voix délibérative.

Dans le cas ou une contestation s'élèverait sur l'interprétation d'une des clauses de la présente convention ou sur l'exécution d'une décision de la Commission prévue au présent article, elle sera réglée par accord direct entre les Hauts-Commissaires Britannique à Jérusalem et Français à Beyrouth.

Si cet accord ne pouvait être réalisé, le cas en litige serait porté devant le Tribunal International de la Haye constitué par la Société des Nations./.

Accord Paulet-Newcombe frontière de Syrie et de Palestine

British Embassy,
Paris,
February 8th, 1923.

Monsieur le Président du Conseil,

Rép. le 16 fév

I duly forwarded to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs the note which Your Excellency was good enough to address to me on the 13th ultimo relative to the ratification by His Majesty's Government and the Government of the French Republic of the Paulet-Newcombe agreement regarding the Syria-Palestine Boundary from the sea to El Hamme.

I have now the honour to inform Your Excellency, under instructions from His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, that His Majesty's Government are prepared to accept the procedure suggested in paragraph 3 of Your Excellency's note.

In view, however, of the fact that the French version is to be the authoritative text of the agreement, it is necessary that it should be compared with the English text before the proposed exchange of notes is effected.

I..............

His Excellency,
Monsieur Raymond Poincaré,
President of the Council,
Minister for Foreign Affairs.

I have accordingly the honour to transmit herewith to Your Excellency a copy of the English text, and I shall be grateful if Your Excellency will cause a copy of the French version to be supplied to me in return in order that it may be checked by His Majesty's Government.

As soon as the examination of the French version is completed, the required maps will be forwarded to me together with a copy of the English text duly signed by Colonel Newcombe. It will then be possible to proceed with the exchange of notes the text of which, as prepared by Your Excellency, is accepted by His Majesty's Government.

I have the honour to be,
With the highest consideration,
Monsieur le Président du Conseil,
Your Excellency's most obedient,
humble Servant,

Crewe

Ce dernier accord restera en vigueur jusqu'à la dénonciation qui en serait faite par une des deux parties.

ARTICLE VII - Le Marabout de NEBI YOUCHA et ses terrains, restent propriétés des Wakfs et ne pourront en aucun cas être expropriés par les Gouvernements de Palestine ou de Syrie sans le consentement de l'autorité compétente en matière de biens Wakfs.

S'il y a quelques autres propriétés Wakfs dans le territoire à transférer, le même principe sera appliqué.

ARTICLE VIII - Les pélerins se rendant au pélerinage annuel qui a lieu à ce Marabout, à la fin du Ramadan, seront dispensées des formalités de passeport ou de laisser-passer.

A l'occasion de ce pélerinage qui dure 4 jours, le Gouvernement du Grand Liban sera autorisé à envoyer à NEBI YOUCHA un poste de Gendarmerie pour le maintien de l'ordre, conjointement avec la police du Gouvernement de Palestine et après entente entre les autorités locales des deux Gouvernements.

ARTICLE IX - Le Gouvernement de Syrie et du Liban assurera le service des bornes portant les numéros impairs.

Le Gouvernement de Palestine assurera le service des bornes portantt les numéros pairs.

ARTICLE X - Des facilités seront accordées aux habitants de chaque coté de la frontière pour se rendre des localités des sous-Districts d'AKKA et de SAFED dans les cazas de SOUR, MERDJAYOUN et KUNEITRA, et réciproquement.

A cet effet, un système de permis ou de pièces d'identité signé par les autorités administrative des Sous-Districts ou des cazas sera substitué au système actuel de passeport. La forme de ces permis et les règles pour leur usage seront établies par un accord mutuel des autorités compétentes pour la délivrance des passeports dans les deux Etats.

Les produits naturels du pays ou ceux de l'industrie locale des sous-districts et cazas ci-dessous mentionnés transportés par les producteurs eux-mêmes ou des personnes à leurs gages seront, sauf le cas de soupçon d'abus, exempts de formalités douanières et de paiement de droits de douane au passage de la frontière, s'ils sont importés ou exportés pour la consommation familiale dans une localité des dits sous-districts et cazas: SOUR, MERDJAYOUN; KUNEITRA, AKKA , SAFED.

ARTICLE XI - Les habitants des territoires qui changent de nationalité garderont provisoirement leur nationalité antérieure. Au moment où la nationalité des habitants de la Palestine de la Syrie, et du Grand Liban sera déterminée, les habitants des territoires en question prendront la nationalité du pays dans lequel ils sont domiciliés, sauf les réserves spéciales stipulées pour les nomades à l'article IV. Ceux qui désireront garder la nationalité qu'ils avaient auparavant pourront le faire, en signant dans les deux années qui suivront la détermination des nouvelles nationalités en question, une option devant les autorités locales qui devront transmettre une copie de cet acte au Consulat de Grande Bretagne à Beyrouth, pour les Palestiniens en Syrie et au Grand Liban, et au Consulat Général de France à Jérusalem, pour les Syriens et Libanais en Palestine.

Les enfants mineurs suivront la nationalité de leur père, mais auront la faculté, dans l'année qui suivra leur majorité, d'opter pour la nationalité du pays dans lequel ils ont leur domicile.

Les enfants des habitants domiciliés dans les territoires rétrocédés qui naîtront après cette rétrocession, prendront la nationalité du pays où ils sont nés.

§ 2 - L'effet des précédentes dispositions est limité aux ressortissants qui sont propriétaires ou locataires à la date de la signature de la présente Convention et à leurs héritiers, à l'exclusion de tout acquéreur, soit par vente soit par mutation entre vifs.

§ 3 - Lorsque les terres d'une même exploitation, qu'il s'agisse de propriétés exploitées par leur propriétaire ou par un locataire, seront coupées par la frontière, l'impôt sur les troupeaux sera perçu par le Gouvernement sur le territoire duquel se trouve situé leur principal établissement.

Si les exploitants se refusaient à laisser recenser leurs troupeaux ou s'il y avait présomption de fraude de leur part dans leurs déclarations, les Gouvernements des deux zones s'engagent:

1° - à se fournir réciproquement tous renseignements utiles pour déterminer l'état exact des troupeaux.

2° - à recueillir le montant des taxes dûes de ce chef.

3° - à verser au Gouvernement intéressé les sommes ainsi recueillies.

§ 4 - En cas de décès du propriétaire d'un immeuble traversé par la frontière, la loi successorale applicable sera celle du pays dans lequel se trouve la partie de l'immeuble ayant la plus grande valeur.

Les terres entièrement enclavées dans un des deux Etats voisins ne comptent pas dans l'estimation de cette valeur.

La liquidation de la succession et les contestations qui pourront survenir seront déférées aux Tribunaux ou autorités compétentes (suivant le statut personnel applicable) du Gouvernement qui aura à répartir la succession, selon les principes posés ci-dessus.

Toutefois les droits afférents à chacune des parties de l'immeuble coupé par la frontière seront payés aux Gouvernements

sur le territoire desquels elles se trouvent, selon les règles applicables d'après la loi de l'Etat qui doit connaître de la succession, d'après les dispositions ci-dessus.

Les mêmes dispositions s'appliqueront aux biens meubles se trouvant sur l'immeuble à la date du décès.

§ 5 - Dans tous les autres cas, les droits et obligations des propriétaires des immeubles coupés par la frontière demeurant soumis aux lois édictées par le Gouvernement sur le territoire duquel ces immeubles sont situés.

Pour les propriétés indivises, elles suivront la loi du pays où les propriétaires ont leur principal établissement. Cette disposition ne s'applique qu'aux héritiers indivis, et son application cessera pour toute propriété indivise ou partie de propriété indivise qui serait acquise par un tiers.

ARTICLE V - Le battage des céréales récoltées sur des terrains situés à plus de 500 mètres de la frontière ou sur un terrain situé à moins de 500 mètres et ne touchant pas à la frontière, aura lieu sur place afin de permettre au Gouvernement sur le territoire duquel ces terrains seront situés de percevoir la dîme.

L'intéressé pourra toujours battre à son domicile s'il a fait procéder à une évaluation préalable de sa récolte sur pied par le collecteur de la dîme.

ARTICLE VI - Les parties contractantes prendront des dispositions spéciales pour une coopération étroite entre les autorités locales de chaque coté de la frontière, dans toutes les questions relatives à la sécurité publique. La procédure stipulée dans le Traité d'extradition entre la Palestine et la Syrie sera simplifié autant que possible, et le droit de poursuite des délinquants surpris en flagrant délit et qui prennent la fuite à travers la frontière sera réglé par accord mutuel entre les autorités de police.

<u>ARTICLE Ier</u> - Les pistes ou routes servant de frontières entre le Gouvernement de Syrie et du Liban d'une part et celui de la Palestine, d'autre part, seront librement utilisées sans passeport ni taxe d'aucune sorte par les habitants et les agents de la force publique de l'un ou l'autre Gouvernement qui se rendent d'un point à un autre desservi par ces pistes ou routes frontières.

De même, les habitants et les agents de la force publique de Syrie et du Liban pourront utiliser de la même manière les sentiers qui vont de EL-HAMME à BANIAS immédiatement à l'Est du Lac de Tibériade, du Jourdain et du lac du Houlé.

Les habitants et les agents de la force publique de Palestine pourront utiliser de la même manière le sentier conduisant du village d'AIMA ES SCHUB à RAMIA et le sentier conduisant du col d'OHERIBA au village de EL-METALLAH et jusqu'à BANIAS.

<u>ARTICLE II.</u> - L'un et l'autre des deux Gouvernements de Syrie ou du Liban ~~et de Palestine aura~~ le droit en cas de nécessité militaire, d'emprunter les pistes et routes frontières pour les mouvements que les troupes auraient à exécuter, à charge pour chacun d'eux d'en aviser l'autre dans le plus bref délai possible.

<u>ARTICLE III.</u> - Tous les habitants sédentaires ou semi-nomades de chacune des deux zônes, ayant à la date de la signature du présent accord la jouissance de droits de pâturage, d'abreuvoir ou de culture ou ayant des propriétés de l'un ou de l'autre coté de la frontière, continueront comme par le passé à exercer ces droits. Ils pourront pour la nécessité de leur exploitation, traverser la frontière librement sans passeport et transporter d'un coté à l'autre de la frontière, leur bétail et le croît

bétail et ~~le croît de leurs troupeaux~~, leurs instruments, leurs voitures quel que soit le mode de traction, leur outillage, leurs semences, tous les produits du sol et du sous-sol de leurs propriétés, sans avoir à payer aucun droit de douane, de pâturage ou d'abreuvoir ou toute autre taxe relative au passage de la frontière ou à l'entrée en territoire voisin.

Il en sera de même de leurs employés ou locataires ou des employés de ces derniers.

Tous les droits consacrés par les textes ou coutumes locales pour l'usage des eaux ~~des~~, rivières, canaux et lacs pour l'irrigation ou l'approvisionnement d'eau des habitants restent acquis dans les conditions actuelles. Il en est de même des droits des villages sur les biens communaux.

Les stipulations de la Convention du 3 Février 1922 réservant les droits de pêche et de navigation pour les lacs de Tibériade et du Houlé et pour le Jourdain sont étendues à tous les cours d'eau de la région rétrocédée.

<u>ARTICLE IV</u> - § I - Les propriétaires ou locataires dont les immeubles sont coupés par la frontière telle qu'elle est établie à la date de la signature du présent accord paieront leurs impôts au Gouvernement sur le territoire duquel ces propriétaires ou locataires ont leur domicile principal, s'ils sont sédentaires, ou, dans le cas où il s'agit de tribus nomades, au Gouvernement du territoire dans lequel ces tribus sont enregistrées et ont leur principale habitation.

Toutefois si l'enclave s'étend à plus de 500 mètres au-delà de la frontière tous les impôts et taxes concernant cette enclave seront payés au Gouvernement sur le territoire duquel elle se trouve.

La disposition contenue à l'alinéa I du § I du présent article ne doit s'entendre que pour les impôts ou les taxes annuels; ces immeubles ne pourront en aucun cas être frappés de taxes supplémentaires que le Gouvernement viendrait à appliquer aux étrangers.

LEVANT.

Frontière syro-palestinienne.

La frontière entre le Liban et la Syrie d'une part, la Palestine et l'Irak de l'autre a été fixée par l'Accord franco-britannique du 23 décembre 1920.

Cette frontière a été délimitée sur le terrain entre la mer (Ras Nakoura) et El Hammé par un accord franco-britannique ratifié le 7 Mars 1923.

A partir d'El Hammé la frontière est fixée par l'accord général de 1920 mais n'a pas été délimitée sur le terrain.

Au cours des négociations entre le Colonel Newcombe et le Colonel Paulet il avait été question de céder aux Anglais le chemin de fer de la vallée du Yarmouk de El Hammé à Nessib, contre la rétrocession de la plaine de Houlé à la Syrie qui aurait obtenu de plus, au Sud du Djebel Druze jusqu'à El Asrak, les terrains de pacage des Druzes.

Les pourparlers n'ont pu aboutir par suite de l'opposition des Sionistes qui voulaient conserver la possibilité de cultiver la plaine de Houlé qui fait partie à leurs yeux

la Palestine historique.

Il semble donc que nous n'ayons pas intérêt à hâter l'ouverture de la discussion relative à l'accord de délimitation de 1920 puisque les Anglais désirent nous demander des concessions./.

ADDENDUM A LA CONVENTION DE DELIMITATION

en date du 3 Février 1922 fixant la Convention

entre la Méditerranée et EL-HAMME.

(Vallée du YARMOUK inférieure).

-:-

ENTRE les Soussignés:

M. le Colonel SYMES, Gouverneur de Caiffa

M. MAVROCORDATO, Directeur de la Sûreté Générale en Palestine,

représentants Son Excellence le Haut-Commissaire en Palestine,

d'une part,

et

M. VERCHERE de REFFYE, Consul Général de France, Secretaire Général-Adjoint du Haut-Commissariat,

M. le Capitaine de la BASSETIERE, pour l'Etat du Grand Liban,

M. le Capitaine TERRIER, pour l'Etat de DAMAS;

représentants de Son Excellence, le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban,

accrédités par les deux Hauts-Commissaires ci-dessus désignés pour l'application de la Convention de délimitation fixant la frontière entre les Pays sous Mandats Français et Britannique en date du 3 Février 1922.

Le texte suivant a été élaboré d'un commun accord le 23 Juin 1923 pour être présenté à l'approbation de leurs Excellences:

Le Haut-Commissaire Britannique en Palestine;

et

Le Haut-Commissaire Français en Syrie et au Liban.

M. AMIN EFFENDI RIKK était adjoint à la Délégation Anglaise en ce qui concerne les questions intéressant l'Administration des Domaines./.

Quant aux villages et aux tribus que nous cédons ainsi à l'Angleterre, ce sont des villages musulmans et des tribus musulmanes qui se rattachent beaucoup plus aux populations du Liban Sud et aux Bédouins de Damas qu'aux Israëlites de Palestine. Ces habitants étaient animés vis-à-vis de nous de sentiments parfaitement loyaux et les représentants que j'ai pu entendre à l'occasion de ces pourparlers, soit grands chefs nomades, soit gros propriétaires terriens m'ont déclaré qu'ils ne pouvaient pas comprendre qu'à notre époque deux nations libérales comme la France et l'Angleterre aient pu partager ainsi, sans les consulter, des populations qui, bien que peu nombreuses, ont cependant des droits équivalents à ceux des autres peuples.

La frontière nouvelle purement artificielle coupera des villages sans aucune raison apparente, elle séparera des familles, elle mettra une barrière entre des propriétaires et leurs biens, et cet obstacle sera d'autant plus sensible que la différence de la valeur des monnaies entre la Syrie et la Palestine va plonger les propriétaires dont les biens seront scindés par la frontière dans d'inextricables difficultés. Ces notables se sont tous déclarés très heureux d'avoir vécu sous l'Administration Française et ne demandaient qu'à continuer à y vivre; ils ont exprimé leur indignation que, pour réunir à la Palestine deux villages, METUALLA et BANIAS dont la majorité est Israëlite, on ait sacrifié les droits incontestables de toute une population musulmane beaucoup plus nombreuse, car elle s'élève, disent-ils avec quelque exagération peut-être, à 30.000 âmes. On la livre ainsi à un Etat voisin auquel ne la rattachent ni ses traditions, ni sa religion, ni ses moeurs. Nos deux Officiers sont d'accord pour dire que le nombre des musulmans cédés est d'au moins 10.000.

Les Délégués Anglais ont entendu une partie de ces protestations et ont pu constater le loyalisme des propriétaires du Houlé vis-à-vis de la France. Ils ont promis, et je crois que les personnes en question étaient sincères, de faire tout leur possible pour qu'ils n'aient pas à regretter l'Administration Française, mais j'ai tenu à enrégistrer cette protestation, car elle pourra peut-être servir quelque jour à l'établissement d'une frontière plus rationnelle et plus juste entre les deux Etats et elle montre combien notre Administration dans cette région avait su se faire apprécier des habitants.

Je dois aussi enrégistrer une déclaration que le Colonel SYKES et M. MAVROCORDATO m'ont faite spontanément au cours de nos pourparlers: ce qu'ils désirent ardemment, et ils me l'ont dit comme étant l'écho de la pensée de SIR HERBERT SAMUEL, c'est que la barrière de Douanes qui sépare la Palestine de la Syrie et du Grand Liban soit aussi légère que possible et ils envisageraient même avec plaisir le moment où on pourrait la supprimer.

Je leur ai répondu que ma conviction était que le Haut-Commissaire Français désirerait lui aussi une entente qui supprimerait dans la mesure du possible ~~la~~ une barrière douanière gênante pour les relations commerciales des pays sous Mandats Français et Anglais.

Vous voudrez bien trouver ci-joint un exemplaire du projet de convention que je vous serais reconnaissant d'approuver, s'il y a lieu, avant de l'adresser à M. le Haut-Commissaire en Palestine. J'ai également joint à ce pli un projet de lettre que les Délégués Français et Anglais ont convenu de vous demander de signer comme complément à nos pourparlers. En accusant réception de cette lettre, le Haut-Commissaire Britannique doit vous déclarer qu'il accepte que la version française de cette Convention soit la seule qui fasse foi et que la traduction anglaise ne sera qu'officieuse./. Signé: P. de Reffye

Je me suis attaché surtout à maintenir tous les droits des habitants de l'Etat du Grand Liban et de Damas sur la propriété des pâturages et servitudes de passage, de culture, d'eau, etc..., qui pourraient exister dans la région qui va devenir Palestinienne.

La question des nomades principalement a donné lieu à certaines difficultés; elles ont pu être résolues grâce à la grande expérience que le Capitaine de la BASSETIERE et le Capitaine TERRIER ont de la région en question.

La nouvelle frontière laissera les Chefs de Tribus dans l'Etat de Damas et les nomades qui en dépendant seront toujours considérés comme Syriens et paieront leurs impôts en Syrie, même s'ils passent une partie de l'année sur leurs pâturages en Palestine. Seule la terre située en Palestine paiera au Gouvernement Palestinien, mais les troupeaux seront considérés comme domiciliés sur le territoire de Damas où habitent les Chefs de ces nomades.

En ce qui concerne la ligne de Douane, j'avais demandé, pour éviter toutes difficultés qu'elle soit reportée par le Gouvernement Palestinien au Sud de la poche que le nouveau territoire du Houlé va créer dans le territoire Syro-Libanais, il y aura là en effet une région Palestinienne enclavée entre la région sous Mandat Français, ce qui constituera pour les populations locales un obstacle sérieux aux Communications et au commerce s'ils doivent trouver une double barrière douanière. Pour aller par exemple de Knneitra à Beit-Djebel, il faudrait passer par Banias et Mutualla ce qui constituerait un détour des plus gênants.

La Délégation Anglaise n'a pas voulu inscrire cette clause dans la convention, mais le Colonel SYKES et M. MAVROCORDATO m'ont donné l'assurance que, en pratique, et vu les difficultés ci-dessus indiquées, la ligne de Douane Palestinienne serait bien mise au Sud de la poche du Houlé.

J'ai rencontré parmi les membres de la Délégation Anglaise un esprit très libéral et ces Messieurs ont essayé, comme les Délégués Français, de réduire au minimum la gêne que la nouvelle frontière pourra causer aux populations cédées à la Palestine.

Quant à la nationalité de celles-ci, j'ai estimé inutile de perpétuer sur le territoire Palestinien des nationalités différentes, puisque l'accord de délimitation est malheureusement définitif. La Convention stipule donc en principe que toutes les personnes vivantes au moment de la passation du territoire auront le droit de garder leur nationalité Syrienne ou Libanaise, mais que, après cette date tous les habitants qui naitront sur les territoires cédés auront la nationalité du pays auquel ils appartiendront désormais définitivement.

La région cédée par le Mandat Français au mandat Anglais est particulièrement riche à cause des pâturages qu'elle contient et de sa facilité d'irrigation. MM. de la BASSETIERE et TERRIER ont pu affirmer que les impôts payés par les populations cédées s'élèvent certaines années à un million de francs; La perte que subiront les Etats sous Mandat Français serait à partager à peu près par moitié entre le Grand Liban et l'Etat de Damas.

HAUT-COMMISSARIAT
de la
REPUBLIQUE FRANÇAISE
en SYRIE et en LIBAN
-:-:-

SECRETARIAT-GENERAL

BEYROUTH, le [illegible] 1923.

RAPPORT

de Monsieur VERCHERE de REFFYE,

Consul Général, Secrétaire Général-Adjoint

au Haut-Commissariat de la République

Française en Syrie et au Liban.

-:-:-

à Monsieur le Général WEYGAND, HAUT-COMMISSAIRE

de la République Française en Syrie et au Liban.

-:-:-

Conformément aux instructions que vous avez bien voulu me donner j'ai, avec l'assistance de:

M. le Capitaine de la BASSETIERE, représentant de l'Etat du Grand Liban,

et de

M. le Capitaine TERRIER, représentant de l'Etat de Damas, engagé les pourparlers avec les Délégués du Haut-Commissaire de Palestine pour l'application de la Convention de délimitation de la frontière entre le Grand Liban, la Syrie et la Palestine, Convention signée le 3 Février 1922 par M. le Lt-Colonel PAULET, du côté français, et le Colonel NEWCOMB du côté Anglais.

Les Délégués du Gouvernement Palestinien étaient:

M. le Colonel SYMES, Gouverneur de Caiffa,

et

M. MAVROGORDATO, Directeur de la Sûreté Générale de Palestine.

Nous avons consulté quelques grands propriétaires de la région intéressée, tous sujets de l'Etat de Damas, notamment le chef nomade Emir MAHMOUD EL FAOUR et M. Mohamed Saïd Abdel RAHMAN, fils d'un riche propriétaire Kurde de Damas dont les biens sont voisins du Lac de Tibériade.

J'ai pris la présidence de la Commission en question. Il a été bien entendu dès l'abord de mettre hors de toute discussion la délimitation de la frontière, cet objet étant entièrement hors de la compétence de la Commission.

Toutefois les Délégués Anglais ont formulé le désir d'aborder la question de la rectification de la frontière entre Banias et Metuella, visée par l'avant-dernier article de l'accord PAULET-NEWCOMB. J'ai d'abord éludé cette demande, puis, après avoir pris vos instructions j'ai répondu aux Délégués Anglais que cette négociation ne pouvait être abordée que par les deux Gouvernements intéressés, et que, dans le cas où la question serait posée à cet égard au Gouvernement Français, celui-ci se réservait d'indiquer quelles seraient les rectifications *de frontière* qu'il demanderait en échange. Les Délégués Anglais en ont pris note, et je leur ai déclaré qu'en aucun cas les Etats sous Mandat Français ne pourraient être privés de la route dite route-romaine qui va de Metuella à Banias par le Pont de Gadjar, et que cet ouvrage devait rester en leur possession.

La réunion s'est donc bornée à examiner l'addendum à la Convention du 3 Février qui conclut un accord de bon voisinage entre les deux pays. Elle l'a amendé et complété dans un sens très libéral et de manière que les droits et usages des frontaliers soient gênés le moins possible par la nouvelle frontière et que la circulation soit aussi libre qu'il se pourrait.

Adjusting the Frontiers?

A CABLE from London says that it is contemplated by the British and French Governments to readjust the frontiers between Palestine and Syria, because military experts do not consider them suitable from a strategic point of view, especially in the Merdj-Ayoun region. According to this cable it is proposed to extend the limit of the Palestine mandate to include the Ayoun plateau and the hills bordering it on the west, so that the Litany river should form a natural boundary o the north-wess.

This news does not come as a surprise. Ever since the frontier commission appointed by the Britain and the French Governments to investigate the question on the spot submitted their recommendations to their respective governments, a state of uneasiness was felt as to the wisdom of the decision arrived at. The decision was at best a compromise between topographical requirements and political considerations. Unfortunately, the political considerations were the governing factor in the final settlement arrived at. The comparative ease with which the Druze rebels were able to spread over the Merjd-Ayoun region must have served as an eye-opener both to the Syrian and the Palestinian governments.

The political considerations referred to were in the main those that have brought the Sykes-Picot agreement into being. The only concession that was made by the French authorties was to allow the region comprising several Jewish colonies situated in northern Palestine to be included in the boundaries of the latter. This, it was agreed, was absolutely necessary, not because it was not desirable that the Jewish colonies should not be under French Administration, but simply to have the Jewish colonies in the north of Palestine under the same adminstration and regime as the other Jewish settlements in the country.

This concession, as far as the Sykes-Picot treaty was concerned, did not affect strategical considerations to any extent. The line, as stated earlier, was mainly governed by political factors, and it did not therefore constitute a strategical boundary. It ran along broad valleys without any waterways, crossed slopes having no outstanding landmark; in a word, it was drawn more on the map than on the surface of the country itself. The boundary,as it runs now, is a decided improvement from a strategical point of view, but only, from the east. Instead of leaving the eastern line practically unprotected: from a point some five miles north of the Lake of Huleh to the ravine running between the Lake of Huleh and the Sea of Galilee, it now runs along the ridge to the east of Metullah, reaching to the foot of the hills of Bashan (the southern offshoot of the Hermon range), and coninues in a southerly direction through the Jordan valley. The great drawback is the northern boundary, including the northern part of the pocket made by the "incursion" of Palestine into the Merdj-Ayoun region. The boundary on that side skirts the hill on which Metullah, the northernmost Jewish settlement, is situated. The hill, which is almost precipitous on its southern slope, merges imperceptibly into the Ayoun plateau to the north. Bending southward again to the west of Metullah, the boundary line crosses the lower slopes of the the Naphtali or Hunin ridge. To the west, the boundary line is commanded by the higher ridges of Jebl el Sheikh and Jebl Hunin; to the east, the slope descends precipitously to the Huleh plan. It will be seen, therefore, that the boundary at that point affords no protection against possible incursions from the north-east, the north, or the north-west.

If the adjustment of the frontier along this line necessitated the cession of large tracts of territory either by Syria or by Palestine, the present situation is capable of being remedied without undue sacrifice. One thing is clear: whatever solution is arrived at, the boundary must be sound from a strategical point of view. All other considerations must be subordinated to it. The Druze insurrection has taught both Syria and Palestine a lesson which neither can afford to disregard. The authorities on both sides must have come to the conclusion that the boundary line must afford natural facilities to protect it both from within and from without. In the case of the northern boundary of Palestine there are two slutions possible, the first is to draw the boundary from Ras el Nakura to the Huleh Lake, following the main waterways as much as posible, perpendicularly to the Mediterranean coast; the second is to draw the boundary line along Al-Kassimiyeh river, the western branch of the Litany, along the bed of the Litany northward to a point due west of Judeida and along the ridge north of Judeida, the village of Khiam, crossing the bed of the Hasbani and then bending southward to the mouth of the Banyas and continuing southward along the foot of the Bashan hills to Lake Huleh. Both boundaries would be sound strategically. The difference is that the former would not afford the same security as regards incursions as would the latter. In addition, the former solution would make a deep inroad into the comparatively restricted territory of Palestine and would deprive it of some more fertile hills. The second solution if carried out would constitute a strong bulwark on the north, and would render the southern region of the Greater Lebanon much more secure against attacks than it is now. The bed of the Litany, or that of its western contination, Al Kassimiyeh, forms a deep ravine which is a natural fortress of the very first magnitude. The fortress of Kalaat el Shkeef, commanding the bend of the Litany on both sides of the river, would

add considerably to the strategical value of the boundary line.

It is true that such a line would divide the country in such a way as to put a considerable portion of the population on this side of the Litany at a disadvantage, in view of the fact that both racially and culturally they belong more to southern Syria than to northern Palestine. The villages of Judeida, Dar Mamas, Khirbeh Kleiah, Ayoun and Khiam are much nearer to the inhabitants of the Nabatiyeh region in culture and in traditions than the Beduins of the Huleh or the Metuwallis of Taybeh, Odeissa or Kafr Kila. On the other hand, the boundary line between them and the Druzes of Mira, Rashaya and Hasbaya would be of far greater benefit to them than the weakening of their relations with the southern Lebanon tribes. In any case, it would be impossible give complete satisfaction to the racial problem. The Christian and Moslem populations throughout that part of the country live in close propiquity, and it would be impossible to draw a line, however devious, which could separate the two elements. But even if such a line could be drawn, it would be highly dangerous to subordinate strategical to racial considerations.

The problem that is before the French and British Governments is to reconcile their respective interests to the present situation. To our mind, it can be solved satisfactorily in one way only: to sink their own interests in favour of creating a boundary line which can form a strong, natural and strategical frontier.

From Our Special Correspondents.

Jerusalem

The Library of Poznanski.

The Library of the deceased scholar Dr. S. A. Poznanski which has been bought for our Library by the "Friends of the Jerusalem University" in Warsaw together with the Institute for Jewish Studies, has these days arrived in Jerusalem and is quickly being incorporated in the collection. As is well known Professor Poznanski was one of the most important research workers of the time in the History of the Gaonim and in Karaite Literature, and hence the library contains a number of very valuable and rare Karaite prints as well as a number of important works on Oriental philology. In all the library contains about 1900 volumes.

£18,000 More Expended for Immigration.

The enormously increased immigration during the last twelve months, in excess of all estimates, necessitated the expenditure of nearly £18,000 more than provided for in the budget of £27,000. This increase in the budget was partly covered by a special remittance of £10,000 from the Keren Hayesod Bureau in America. While during the year 1923/1924 the gross immigration was 12,119, there arrived during last year, from October 1,1924, to September 30,1925, about 33,494 immigrants.

In addition to the immigration expenditure was for general assistance to new immigrants, such as the payment of head taxes and other fees to the Government, transport, sick-funds, maintenance of Palestine Offices abroad, immigration and training abroad and the support of the Jaffa and Haifa Offices

Barclay's Bank.

A telegram has been received that the amalgamation of the Anglo-Egyptian Bank Ltd. with Barclays Bank (Dominion, Colonial and Overseas) has now been effected.

Henceforth the Anglo-Egyptian Bank Ltd. will be known as "Barclays Bank (Dominion Colonial and Overseas) with which is amalgamated the Anglo-Egyptian Bank Ltd."

We have already made mention in our columns of the various aspects of the amalgamation and Palestine is to be congratulated on having now such a powerful Banking Institution at its disposal. As is generally known to the Public the Anglo-Egyptian Bank Ltd., is the foremost Bank in the Country and its progressive spirit has been a feature in the economic development of Palestine during the past few years. There will be no change in the continuity of the business of the Anglo-Egyptian Bank or in the facilities afforded to its customers.

This amalgamation may be regarded as the first step towards Empire Banking as it brings about a consolidation of Banking interests throughout the African Continent and other Countries enjoying British influence.

Aids to Industry.

The loans granted to various industries by the Trade and Industry Department of the Palestine Zionist Executive during August totalled £1644.38 The enterprises assisted included two groups of fishermen, a cigarette and weaving factory, mou

AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DÉCHIFFREMENT

TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE

PRIMATA bis

H L

N° 754/6

E 419 - 2

BEYROUTH, sans date

reçu le 2 Octobre 1922 à 19 heures

Je réponds à votre télégramme 472.

J'approuve la confirmation de l'accord Paulet-Newcombe, mais à la condition (bien entendu) que l'Angleterre nous consentira la cession des territoires au sud du Djebel Druse qui sont mentionnés dans mon télégramme N° 729 à 731./.

GOURAUD

HAUT COMMISSARIAT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE EN SYRIE ET AU LIBAN

SECRETARIAT-GENERAL

CABINET

N° 30

ALEY, le 7 Juillet 1923.

43

LE HAUT-COMMISSAIRE DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE EN SYRIE ET AU LIBAN

à Son Excellence, Monsieur Raymond POINCARE,

PRESIDENT DU CONSEIL-MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES (Asie-Océanie)

PARIS -

Sur la demande qui m'en a été adressée par M. le Haut-Commissaire Britannique en Palestine, une Commission Franco-Anglaise s'est réunie les 21, 22 et 23 Juin dernier à ALEY, pour:

1° - Exécuter la Convention du 3 Février 1922 sur la nouvelle délimitation de la frontière, entre la Syrie et le Liban d'une part, et la Palestine d'autre part. Cette Convention est celle qui est visée dans la lettre N° 145 de Votre Excellence du 19 Mars 1923.

2° - Compléter l'accord de bon voisinage qui a été conclu à la même date que l'addendum à la Convention dont-il s'agit.

J'ai nommé comme Délégués à cette Conférence:

Monsieur VERCHERE de REFFYE, Consul Général de France,

Monsieur le Capitaine de la BASSETIERE, ancien Administrateur du Caza de TYR,

Monsieur le Capitaine TERRIER, Officier de Renseignements de l'État de DAMAS.

44

Le Haut-Commissaire en Palestine avait désigné:

Monsieur le Colonel SYKES, Gouverneur de CAIFFA,

Monsieur MAVROCORDATO, Directeur de la Sûreté Générale de Palestine,

assistés, de:

Monsieur HAMIN EFFENDI RIZK, pour les questions foncières.

J'ai l'honneur d'adresser ci-contre à Votre Excellence, le rapport que Monsieur de REFFYE m'a fait parvenir à la suite de ces négociations, ainsi que la copie de la Convention conclue avec les Délégués Palestiniens. J'y joins le projet de lettre que nos Délégués ont convenu de faire adresser par moi au Haut-Commissaire Britannique pour régler les détails de la passation des territoires.

Je serais reconnaissant à Votre Excellence de vouloir bien me faire savoir si je puis ratifier cette Convention et adresser à SIR HERBERT SAMUEL la lettre en question.

Je saisis cette occasion pour retourner à Votre Excellence, les originaux des trois cartes jointes à Sa lettre précitée avec prière de renvoi./.

Weygand

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

E

N° 731/6

F

BEYROUTH, le 20 Septembre 1922 - 16 h.55
reçu le 20 à 20 h.15

Suite du N° précédent.

J'estime qu'il n'y a pas lieu de signer l'accord Paulet-Newcombe daté de Beyrouth le 3 Février 1922, tant que le Gouvernement britannique ne nous aura pas accordé la modification de frontières que nous demandons au sud du Djebel Druse et qui nous est indispensable pour former de cette région un tout politique et économique./.

GOURAUD

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DIRECTION POLITIQUE

SOUS-DIRECTION D'ASIE

à Chiffrer

N° 472

Télégramme

Paris, le 26 septembre 1922

ANALYSE

Frontière de la Syrie et de la Palestine.

Le Ministre des Affaires Étrangères

à Francom BEYROUTH.

E. 419-2.

Je réponds à votre télégramme n° 729.

J'estime qu'il y a intérêt à confirmer l'accord Paulet Newcombe qui, sur la section de frontière qu'il comprend, assure à la Syrie une délimitation plus avantageuse que l'accord général de décembre 1920 et laisse à la Syrie le territoire situé entre les deux routes de Banias à Mutallah comme valeur d'échange pour la rectification ultérieure au sud du Djebel druze.

Le chemin de fer à l'est de El Hammé a une valeur trop grande pour que sa cession puisse être envisagée en dehors du règlement de toutes les questions relatives aux autres frontières de la Syrie./.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

C.B. — P.

N° 729/6
731

BEYROUTH, le 20 septembre 1922 à 16 h. 55
Reçu le 20 à 20 h. 30

Ref 26 Jat

Réponse à votre télégramme n° 466.

J'ai consulté mon délégué à Alep au sujet des opérations de délimitation entre la Syrie et la (mot passé). Le Général de la Mothe les estime possibles actuellement. D'autre part, le (statuquo) en ce qui concerne la frontière à l'est d'El-Hamme dont parle le Gouvernement britannique n'est que l'application des (accords) de la convention de décembre 1920 et fixe comme frontière .. ligne Armouk-Nessib-Imtan, qui ampute le Djebel Druse de plusieurs villages, de terres de culture et de pâturage (Cette) frontière est à rejeter. Nous devons obtenir, à mon avis, et la chose présente un caractère urgent, une frontière nous abandonnant l'intégrité du ....

GOURAUD.

AFFAIRES ÉTRANGÈRES — TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE — DUPLICATA

DÉCHIFFREMENT

C.B. — P.

N° 730/6

BEYROUTH, le 20 septembre 1922 à 16 h. 55
Reçu le 20 à 21 h. 10

..........Djebel Druse et les terres annexes, soit celle qu'avait proposée le Colonel Ne(w)combe (en) Août 1921 et qui rattachait à la Syrie tous les territoires de passage du Sud du Djebel Druse jusqu'aux zones d'Elazrak, Du reste, l'accord Paulet-Newcombe intervenu à Beyrouth le 3 février 1922 pour pour le (Chemin de fer) Ras-Nakoureh-Banias-El-Hamme devrait avoir pour compensation en notre faveur le report de la frontière primitivement fixée à la ligne Nessib-Imtan jusqu'à une ligne jalonnée par le nord de Mafrak et le nord d'Elazrak.

(A suivre)

GOURAUD

AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DÉCHIFFREMENT

TÉLÉGRAMME A L'ARRIVÉE

DUPLICATA

DIRECTION ... ET ...

20 AOUT 1922

Série E Carton 419 Dossier 2

A-L.

R

N° 661/6

BEYROUTH, le 19 août 1922 à 14 h. 15

Reçu le 19 à 18 h. 30

Je me réfère à votre télégramme n° 428.

Je serais reconnaissant à V. Exc. de me faire savoir si la convention Paulet-Newcombe dont il est question est bien celle datée de Beyrouth du 3 février 1922 et adressée au Département par (lettre) du 8 février dernier (Asie) n° 91./.

GOURAUD.

14

British Embassy,

Paris,

August 30th, 1922.

Cabinet du Ministre

3 AOUT 1922

CHEF DU CABINET

DIRECTION POLITIQUE ET COMMERCIALE

2 SEP 1922

Série E Carton 419 Dossier 2

Monsieur le Président du Conseil,

Sir Milne Cheetham had the honour to express to Your Excellency, in his note of August 5th, the hope of His Majesty's Government that the French Government would now be prepared to sign the convention agreed upon by Colonel Paulet and Colonel Newcombe by which the frontier between Syria and Palestine was delimited as far as El Hamme.

I have to-day received a further enquiry from His Majesty's Secretary of State for Foreign Affairs on this subject, and should therefore be most grateful if

Your Excellency would be so good as to acquaint me, at as early a date as may be possible, with the decision taken by the French Government.

I have the honour to be,
With the highest consideration,
Monsieur le Président du Conseil,
Your Excellency's most obedient,
humble Servant,

Hardinge of Penshurst

His Excellency,
Monsieur Raymond Poincaré,
President of the Council,
Minister for Foreign Affairs.

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

DIRECTION POLITIQUE

Sous-Direction

du Chiffre

N° 466

ANALYSE

Frontières syriennes.

BUREAU du CHIFFRE EXPÉDIÉ ET RECOPIÉ

Télégramme

BUREAU ... 12 SEP. 1922 21 h 50

12

Paris, le 12 septembre 1922

Le Ministre des Affaires Étrangères

à FRANCOM BEYROUTH.

E. 419. 2-

Réponse à votre télégramme N° 661.

Je spécifierai qu'il s'agit bien de l'accord daté de Beyrouth 3 février 1922.

Dans une note ultérieure le Gouvernement Britannique exprime le désir qu'une entente soit réalisée avec le Gouvernement français en ce qui concerne la frontière entre la Syrie et la Mésopotamie. Il propose en conséquence que la frontière à l'est d'El Hammé soit maintenue dans le statu quo jusqu'à ce qu'elle ait pu être délimitée plus exactement. Veuillez également me donner d'urgence votre avis sur ce dernier point./.

British Embassy,

Paris

August 15th 1922

Monsieur le Président du Conseil,

In my Note of August 5th I had the honour to express to Your Excellency the hope that the French Government would now be prepared to sign the Convention delimiting the frontier between Syria and Palestine as far as El Hamme.

His Majesty's Government consider it advisable that some definite understanding should be come to with the French Government at an early date regarding the frontier between Syria and Mesopotamia; and I am therefore instructed to propose to Your Excellency on their behalf that the boundary from El Hamme eastwards should be maintained in its status quo until such time as the frontier can be delimited more exactly.

I/

His Excellency
Monsieur Poincaré,
President of the Council,
Minister for Foreign Affairs.

I shall hope to receive an early reply from Your Excellency to the proposals of His Majesty's Government in regard to these two sections of the Syrian boundary.

I have the honour to be,
With the highest consideration,
Monsieur le Président du Conseil,
Your Excellency's most obedient,
humble Servant,

Milne Cheetham

British Embassy,

Paris

5th August 1922

Monsieur le Président du Conseil,

I have the honour, under instructions from His Majesty's Secretary of State for Foreign Affairs, to express the hope that the French Government will now be prepared to sign the convention agreed upon by Colonel Paulet and Colonel S. F. Newcombe by which the frontier between Syria and Palestine was delimited as far as El Hamme.

I am to point out that the Council of the League of Nations has now approved the terms of the Syrian and Palestine mandates which are thus about to enter into force and that there should, therefore, be no further delay in finally fixing the boundary between those portions of Syrian and Palestine territory which are now being effectively administered by the Syrian and Palestine authorities - i.e.,

the/

His Excellency
Monsieur Poincaré,
President of the Council,
Minister for Foreign Affairs.

the boundary as far as El Hamme.

I have the honour to be
With the highest consideration
Monsieur le Président du Conseil,
Your Excellency's most obedient,
humble Servant,

Milne Cheetham

fournirait-elle pas l'argent et n'exercerait-elle pas le contrôle de l'irrigation. -

En échange de l'abandon de ce territoire qui est estimé entre un million 1/4 et un million 1/2 de Livres Sterling, je propose que la section du Chemin de Fer de SAMAKH à DERAA-MASIB soit donnée à la Palestine .-

De Samakh à Meserib, cette section n'entraîne aucun changement de la frontière sauf que la voie ferrée est en Palestine au lieu d'être en Syrie (la vallée du Yarmouk formant la frontière comme par le passé) tandis que de Meserib à Masib le chemin de fer serait palestinien par voie d'extra- territorialité.

A Deraa, la Palestine demanderait les mêmes ~~xxxxxxxx~~ concessions que la Syrie demande à Samakh en ce qui concerne l'usage de la gare et des ateliers de réparations, etc.-

Cette ligne de chemin de fer est de fort peu de valeur pour la Syrie: mais elle est de très grande valeur pour les Anglais parce qu'elle leur permet d'opérer librement pour le contrôle de la Transjordanie en facilitant l'envoi immédiat de troupes.

La ligne du Hedjaz, dans laquelle l'Angleterre a des intérêts, pourrait être aussi plus aisément contrôlée, libérée et exploitée.-

Les différentes clauses de la convention du 23 Décembre, relative à cette ligne de chemin de fer seraient très simplifiées sans que les intérêts syriens soient réellement touchés

Je propose aussi que les chutes d'eau de Meserib soient données à la Palestine pour exploiter le chemin de fer et le surplus sera donné à la Syrie.-

Le Colonel HOLMES, Directeur Général du Chemin de Fer de Palestine partage, à titre personnel, les opinions que je viens d'exprimer et il est disposé à demander au Haut-Commissaire de proposer au Ministère des Colonies que si le Gouvernement Français est préparé à céder la Section Samakh-Deraa, il serait

possible ..../..... ..

possible de songer à céder la section Damas-Deraa .-

Le point de vue officiel, pour le moment, en Angleterre et en Palestine est que la ligne de chemin de fer de Damas à Médine et Caiffa, constitue un tout indivisible, car elle a été bâtie au moyen de dons musulmans venant de toutes les parties du monde.-En conséquence les bénéfices provenant des sections les plus riches Damas-Deraa et Caiffa-Samakh devront payer les dépenses des Sections pauvres Samakh-Deraa et Deraa-Médine.-

Il faut toutefois signaler le point de vue que les Turcs ont repris la ligne française de Damas-Meserib.- Pour compenser cette perte la Syrie pourrait être mise en possession de la ligne Damas-Deraa, en laissant la ligne de Caiffa à Médine qui constituerait le chemin de fer des pélerins et serait entièrement sous le contrôle Britannique.-

Il est à présumer que la section Damas-Deraa serait donnée au D.H.P, qui a [illegible]

Si un accord intervient sur ces bases, une Commission des Chemins de Fer devrait décider aussitôt que possible qu'il n'y aurait aucune guerre de tarifs et que le trafic devrait s'écouler normalement.- La Commission devrait fixer les tarifs de manière que les intérêts commerciaux soient protégés et qu'il n'y ait pas un détournement artificiel du trafic de la zône Damas-Hauran vers Beyrouth, au lieu de Caiffa ./.

Signé : Stewart F. NEWCOMBE.

que par la question de l'utilisation des eaux des trois fleuv

Sur le Litani, dont le cours arrose la Syrie et la Béka et qui n'a rien de commun avec le bassin du Jourdain, aucune concession n'était possible, et aucune n'a été consentie.

Sur l'utilisation des eaux du Litani et du Jourdain supérieur les réductions figurant à l'accord du 23 décembre dernier n'accordent rien à nos voisins qu'après satisfaction complète des besoins des territoires sous mandat français.

Très peu de jours encore avant la réunion du Conse Suprême à Londres, en décembre dernier, les Sionistes ont manifesté leur intransigeance en remettant une carte officielle où sont portées leurs prétentions territoriales qui ne tendent à rien moins qu'à obtenir (en tant qu'économiquement indispensable) tout le cours supérieur et moyen du Litani jusqu'en Coelé-Syrie ainsi que tout le bassin supérieur du Jourdain et tout le bassin du Yarmouk. Au cas où ces aspirations territoriales ne recevraient pas une satisfaction intégrale, les sionistes (Sokoloff, Rutenberg etc) réclamaient au moins le droit exclusif à la production de force hydro-électrique sur les fleuve restant dans le mandat français, ainsi que celui de construire tous barrages, lacs, réservoirs, ou autres travaux d'irrigation sous réserve quant aux besoins du mandat français.

Ces prétentions ont été nettement repoussées et M. Lloyd George a répété qu'il ne les soutenait pas territorialement ni même dans leur caractère d'exclusivisme économique. L'accord définitif à pu se faire sans sacrifices réels nouveaux de notre part ./.

TRADUCTION :-

Aley, le 12/2/21

en tête du dossier

E - 419 - 2

Cher Monsieur de CAIX,

Au cours des travaux de délimitation de la frontière dans la région du HULEH, j'ai été très frappé des difficultés qui s'élèveraient si cette zone était administrée par la Palestine au lieu d'être administrée par la Syrie.

Sir Herbert SAMUEL a lu mon rapport à ce sujet, mais n'a exprimé aucune opinion car, à son avis, cest une question qui doit être examinée par le Gouvernement Britannique et non par le Gouvernement Palestinien .

Il m'a toutefois autorisé à accepter votre invitation de me rendre à Aley pour expliquer mon point de vue qui est entièrement personnel.

Je propose au Ministère des Colonies que le Huleh soit conservé par la Syrie, y compris NEBI YOSHEH.- La frontière serait telle qu'elle a déjà été déterminée depuis RAS EL NAKURAH À KADES (Kadès reste à la Palestine) de là exactement au Sud de Nebi Yoshah, puis au Nord du Lac Huleh à Tel Zahmul; puis comme précédemment convenu à l'Est du lac Huleh .- Ce tracé donne toutes lesterres cultivables au Nord du lac Huleh à la Syrie et satisferait la majorité des habitants de la région .-

Je n'ai pas pu consulter les Juifs de cette région qui possèdent un dixième du pays; il est également probable que les Sionistes qui ne tiendent pas compte des difficultés locales feront des objections.-

En vue de les calmer, je fais remarquer que l'irrigation du Huleh ne sera possible que si cette région est absolument protégée et tranquille. Cela n'est possible à mon avis que sous l'administration syrienne.- Pourquoi une compagnie anglo-française d'irrigation, constituée à parts égales, ne

......../......

E 419-2

en tête du dossier

10 Janvier 21

NOTE

SUR LES VARIATIONS DE LA FRONTIERE DE SYRIE-PALESTINE

C'est en décembre 1918 que M. Clémenceau a, dans des conversations à deux, consenti à M. Lloyd George l'abandon de Mossoul au profit de la zone anglaise de Mésopotamie.

En janvier et février 1919, dans de nouvelles conversations dont il n'existe pas de procès-verbaux, M. Clémenceau a renoncé à ce que la Palestine soit internationalisée, comme le prévoyait l'accord Sykes-Picot, et a accepté qu'elle soit soumise à l'administration britannique. On commençait à peine alors à discuter la question des mandats m? Il fut entendu subséquemment que la Palestine serait soumise au mandat britannique.

A plusieurs reprises au cours des réunions du Conseil des Cinq, ou du Conseil des Quatre, ou du Conseil Suprême, M. Lloyd George a rappelé publiquement ses pouvoirs sur la Palestine à M. Clémenceau qui les a toujours confirmés sans qu'il y

eut d'ailleurs un document écrit constatant l'étendue ou les modalités de ses promesses. Il était simplement entendu que le nom de Palestine était compris dans son acception historique, et l'on avait pas encore mis en avant les revendications économiques des Sionistes.

Le problème, tranché d'après le début de 1919 dans son principe, mais non dans ses détails, n'a pas évolué jusqu'au voyage de M. Millerand à Londres au milieu de février 1920. Dès ce moment M. Lloyd George a déclaré que la Palestine devait être étendue depuis Dan au nord à Bir Seba au sud. Dan est le nom historique d'une tribu juive mal localisée dont l'habitat était autour et au nord du lac de [illegible] que la critique biblique moderne identifie avec Banias.

M. Millerand, sur la base des promesses de M. Clémenceau a admis la concession à la Grande Bretagne, de Dan à Bir Séba. La discussion s'est ouverte ensuite sur le détail de la frontière palestinienne de Dan. M. Lloyd George avait déclaré alors qu'il ne soutiendrait pas lesprétentions territoriales(très étendues mais non alors explicitement formulées) des Sionistes au nord de Banias, à condition que l'on se mit d'accord sur un régime permettant aux occupants de la plaine du Houleh l'utilisation des eaux du Jourdain supérieur, du Litani et du Yarmouk. Poussé par les Sionistes, les Anglais ont jusqu'au 5 décembre tenté d'obtenir des avantages en matière d'utilisation des eaux. Au point de vue territorial, la concession faite par les gouvernements précédents entrainait l'abandon au profit du mandat anglais de toute la plaine du Houleh et du canton de Safed. Les services compétents du Foreign Office et des Affaires Etrangères ont pendant neuf mois discuté une limite territoriale correspondant aux promesses réciproques et cette limite, arrêtée en fait depuis le mois de juillet, n'a guère varié pratiquement que sur des points de détail. Elle n'a été tenue en suspens

4. Au cas où le tracé de ces deux chemins de fer britanniques viendrait, en raison de nécessités techniques, à pénétrer à certains endroits sur le territoire sous mandat français, le Gouvernement français reconnaîtrait la pleine et entière exterritorialité des tronçons se trouvant ainsi sur territoire sous mandat français et donnerait au Gouvernement britannique ou à ses agents techniques large et facile accès pour toutes les questions du chemin de fer.

5. Au cas où le Gouvernement britannique ferait usage de la faculté, prévue à l'alinéa 3, de construire un chemin de fer dans la vallée du Yarmouk, les obligations contractées par le Gouvernement français aux termes des alinéas 1 et 2 du présent article prendraient fin trois mois après l'achèvement de la construction de ce chemin de fer.

6. Le Gouvernement français s'engage à faire reconnaître les droits stipulés ci-dessus au profit du Gouvernement britannique par les Gouvernements locaux sous mandat français.

Article 6.

Il est expressément stipulé que les facilités accordées à la Grande-Bretagne par les articles précédents impliquent le maintien au profit de la France des stipulations de l'accord franco-britannique de San-Remo sur les pétroles.

Article 7.

Les Gouvernements français et britannique ne feront aucun obstacle dans leurs zones respectives sous mandat au recrutement du personnel du chemin de fer destiné à une section quelconque du chemin de fer du Hedjaz.

Toute facilité sera accordée pour le passage des employés du chemin de fer du Hedjaz dans les zones sous mandat français et anglais, de manière à ne gêner aucunement le fonctionnement du chemin de fer.

Les Gouvernements français et britannique s'engagent, si c'est nécessaire, et éventuellement d'accord avec les Gouvernements locaux, à conclure un arrangement par lequel les approvisionnements et le matériel de chemin de fer, passant d'une zone sous mandat à une autre, et destinés à être employés sur le chemin de fer du Hedjaz, ne seront pas soumis de ce fait à des droits de douane additionnels et seront exemptés autant que possible des formalités douanières.

481

Article 8.

Des techniciens, nommés respectivement par les administrations de la Syrie et de la Palestine, examineront en commun, dans un délai de six mois après la signature de la présente convention, l'emploi pour l'irrigation des terres et la production de la force hydraulique des eaux du Jourdain supérieur et du Yarmouk et de leurs affluents, après satisfaction des besoins des territoires sous mandat français.

En vue de cet examen, le Gouvernement français donnera à ses représentants les instructions les plus libérales pour l'emploi du surplus des eaux au profit de la Palestine.

Au cas où cet examen n'aboutirait pas à un accord, la décision de ces questions sera déférée aux Gouvernements français et britannique.

Dans la mesure où les travaux prévus doivent profiter à la Palestine, celle-ci supportera les frais de la construction de tous canaux, écluses, barrages, tunnels, canalisations et réservoirs ou autres travaux du même ordre ou visant le reboisement et l'aménagement des forêts.

Article 9.

Sous réserve des dispositions prévues aux articles 15 et 16 du mandat pour la Palestine, des articles 8 et 10 du mandat pour la Mésopotamie, ainsi que de l'article 8 du mandat pour la Syrie et le Liban, et sous réserve aussi du droit général de contrôle des administrations locales en matière d'éducation et d'instruction publique, les Gouvernements français et britannique s'engagent à laisser librement fonctionner les écoles que les ressortissants français et britanniques possèdent et dirigent actuellement dans les territoires soumis au mandat de l'une et l'autre parties; l'enseignement de la langue française ou anglaise sera libre dans ces écoles.

Le présent article n'implique pas pour les ressortissants de chacune des deux parties le droit d'ouvrir des écoles nouvelles dans les territoires soumis au mandat de l'autre.

La présente convention a été rédigée en français et en anglais, chacun des deux textes ayant même force et valeur.

Fait à Paris, le 23 décembre 1920, en deux exemplaires dont l'un restera déposé dans les archives du Gouvernement de la République française et l'autre dans celles du Gouvernement de Sa Majesté britannique.

(L.S.) G. LEYGUES.
(L.S.) HARDINGE OF PENSHURST.

[E 15700/6433/44] No. 318.

Earl Curzon to Sir H. Samuel (Jerusalem).

(No. 493.)

Foreign Office, December 24, 1920.

Sir,

I HAVE read with much interest your despatch No. 158 of the 29th November on the subject of the control and administration of Moslem Wakf funds in Palestine.

2. I assume that the recommendations made in this despatch are not intended to supersede the request made by the Grand Mufti at the meeting held on the 9th November, a report of which was enclosed in your despatch No. 130 of the 14th November. The Grand Mufti is reported to have said on that occasion that the Council had decided to request the Government to continue its control of the Wakfs, and to keep in close connection with the Wakfs, as previously. It had also been decided that the decisions of the Wakf Council might be "enforced and considered" by the Government.

3. I have hitherto refrained from inviting a more detailed explanation of this request, in anticipation of some such communication as that made in your despatch under reference. It is still not quite clear to me to what extent it is proposed that the Government should control the proposed Moslem Council. I understand that you propose that with the exception of the funds of certain lapsed Wakfs, which are to be left with the Administration, all other Wakf funds shall in future be supervised by the Moslem Council, but in view of the request made by the Grand Mufti, it appears that the Moslems themselves do not wish to be left entirely without guidance or control in their expenditure of these funds.

4. There appear to me to be two alternative courses: either that the composition

[E 16081/4164/44] No. 317.

Convention franco-britannique signée à Paris le 23 décembre 1920.—(Received at Foreign Office December 24.)

LES Gouvernements français et britannique, respectivement représentés par les Plénipotentiaires soussignés, désireux de régler complètement les problèmes soulevés par l'attribution à la Grande-Bretagne des mandats sur la Palestine et sur la Mésopotamie et par l'attribution à la France du mandat sur la Syrie et le Liban, conférés tous trois par le Conseil suprême à San-Remo, ont convenu des dispositions suivantes :

ARTICLE 1er.

Les limites entre les territoires sous mandats français et britannique de Syrie et Liban, d'une part, et de Mésopotamie et de Palestine, de l'autre, sont fixées comme suit :

A l'est, le Tigre depuis Djeziret Ibn Omar jusqu'à la limite des anciens vilayets de Diarbekir et de Mossoul.

Au sud-est et au sud, ladite limite des anciens vilayets vers le sud jusqu'à Rumelan Kœui ; de là, une ligne laissant au mandat français l'intégralité du bassin du Kabour occidental et se dirigeant en ligne droite vers l'Euphrate qu'elle franchit à Abou Kemal, puis une ligne droite aboutissant à Imtar au sud du Djebel Druze, puis une ligne aboutissant au sud de Nasib sur le chemin de fer du Hedjaz, puis une ligne aboutissant à Semakh

479

sur le lac de Tibériade tracée au sud de la voie ferrée descendant au lac et parallèle au chemin de fer. La localité de Déraa restera en territoire sous mandat français, la frontière laissera en principe la vallée du Yarmouk dans le territoire sous mandat français, mais sera fixée aussi près que possible de la voie ferrée, de manière à permettre la construction par la vallée du Yarmouk d'un chemin de fer entièrement situé sur le territoire sous mandat britannique. A Semakh, la frontière sera fixée de manière à permettre aux deux hautes parties contractantes la construction et l'établissement d'un port et d'une station de chemin de fer donnant libre accès au lac de Tibériade.

A l'ouest, la frontière passera de Semakh à travers le lac de Tibériade jusqu'à l'embouchure du Wadi Massadiyé. Elle remontera ensuite cette rivière, puis le Wadi Jeraba jusqu'à sa source. De là, elle atteindra la piste allant de El Kunitra à Banias, au point marqué Skek, ensuite elle suivra ladite piste qui restera en territoire sous mandat français jusqu'à Banias. De là, la frontière se dirigera vers l'ouest jusqu'à Mutallah qui restera en territoire palestinien. Le détail de cette partie de la frontière sera fixé de manière à assurer aux territoires sous mandat français une communication facile entièrement sur ce territoire avec la région de Tyr et de Sidon, ainsi que la continuité de la route à l'ouest et à l'est de Banias.

De Mutallah, la frontière gagnera la ligne de partage des eaux de la vallée du Jourdain et du bassin du Litani. Elle suivra ensuite vers le sud cette ligne de partage des eaux. Puis elle suivra, en principe, la ligne de partage des eaux entre les Wadi Farah-Kouroun et Kerkera (qui resteront en territoire sous mandat britannique) et les Wadi El Doubleh, El Aïoun et Es Serka (qui resteront en territoire sous mandat français). La frontière aboutira à la mer Méditerranée à l'Échelle de Raz-el-Nakura qui restera en territoire sous mandat français.

ARTICLE 2.

Une commission sera constituée dans les trois mois qui suivront la signature de la présente convention pour fixer sur le terrain la ligne frontière décrite à l'article 1er ci-dessus entre les territoires sous mandat français et sous mandat britannique. Cette commission sera composée de quatre membres. Deux de ses membres seront nommés respectivement par les Gouvernements de la France et de la Grande-Bretagne, les deux autres seront nommés respectivement avec l'agrément de la Puissance mandataire par les Gouvernements locaux intéressés des territoires sous mandats français et britannique.

Les conflits qui pourraient résulter des opérations de cette commission seront portés devant le Conseil de la Société des Nations, dont la décision sera sans appel.

Les rapports de clôture de la commission donneront la description exacte de la frontière telle qu'elle aura été déterminée sur le terrain ; les cartes nécessaires seront annexées et signées par la commission. Les rapports avec leurs annexes seront faits en trois exemplaires, le premier sera déposé aux archives de la Société des Nations, le deuxième sera conservé par la Puissance mandataire et le troisième par l'autre Gouvernement intéressé.

ARTICLE 3.

Les Gouvernements français et britannique s'entendront pour la nomination d'une commission chargée d'examiner préalablement tout projet d'irrigation établi par le Gouvernement du territoire sous mandat français, dont la réalisation serait de nature à diminuer notablement les eaux du Tigre et de l'Euphrate à leur arrivée dans la zone du mandat britannique en Mésopotamie.

ARTICLE 4.

En raison de la situation géographique et stratégique de l'île de Chypre au large du golfe d'Alexandrette, le Gouvernement de Sa Majesté britannique s'engage à n'entamer aucune négociation pour la cession ou l'aliénation de ladite île de Chypre sans le consentement préalable du Gouvernement français.

ARTICLE 5.

1. Le Gouvernement français s'engage à faciliter par un arrangement libéral l'exploitation en commun du tronçon de chemin de fer existant, entre le lac de Tibériade et Nasib. Cet arrangement devra être conclu entre les administrations des chemins de fer des zones sous mandats français et britannique, aussitôt que possible après

480

l'entrée en vigueur des mandats pour la Palestine et la Syrie. L'accord devra permettre notamment à l'administration de la zone anglaise de faire circuler dans les deux sens des trains britanniques avec leur propre traction et leur personnel sur la section précitée du chemin de fer existant, à toutes fins autres que le trafic local des territoires sous mandat français. L'accord fixera en même temps les conditions financières, administratives et techniques de la circulation des trains britanniques. Au cas où les deux administrations n'arriveraient pas à se mettre d'accord dans un délai de trois mois après la mise en vigueur des deux mandats précités, un arbitre serait nommé par le Conseil de la Société des Nations pour régler les points restés en désaccord et l'on mettrait en application immédiate, dans la mesure du possible, les parties de cet accord sur lesquelles l'entente serait faite.

Ledit accord, conclu pour une durée indéterminée, sera sujet à des revisions périodiques selon les besoins.

2. Le Gouvernement britannique pourra faire passer une canalisation le long de la voie existante et aura à perpétuité et à tous moments le droit de faire passer ses troupes par le chemin de fer.

3. Le Gouvernement français agrée la nomination d'une commission spéciale laquelle, après avoir étudié le terrain, pourra réajuster la ligne frontière ci-dessus mentionnée dans la vallée du Yarmouk jusqu'a Nasib, de manière à rendre possible la construction d'un chemin de fer et d'une canalisation britanniques reliant la Palestine avec le chemin de fer du Hedjaz et la vallée de l'Euphrate et passant entièrement dans les limites des zones sous mandat britannique. Il est entendu toutefois que le chemin de fer actuel de la vallée du Yarmouk doit rester intégralement sur le territoire du mandat français. Le droit prévu au présent alinéa au profit du Gouvernement britannique devra être utilisé dans un délai maximum de dix ans.

La commission prévue ci-dessus sera composée d'un représentant du Gouvernement français et d'un représentant du Gouvernement britannique auxquels pourront être adjoints des représentants des Gouvernements locaux et des experts à titre de conseillers techniques dans la mesure où les Gouvernements français et britannique le jugeront nécessaire.

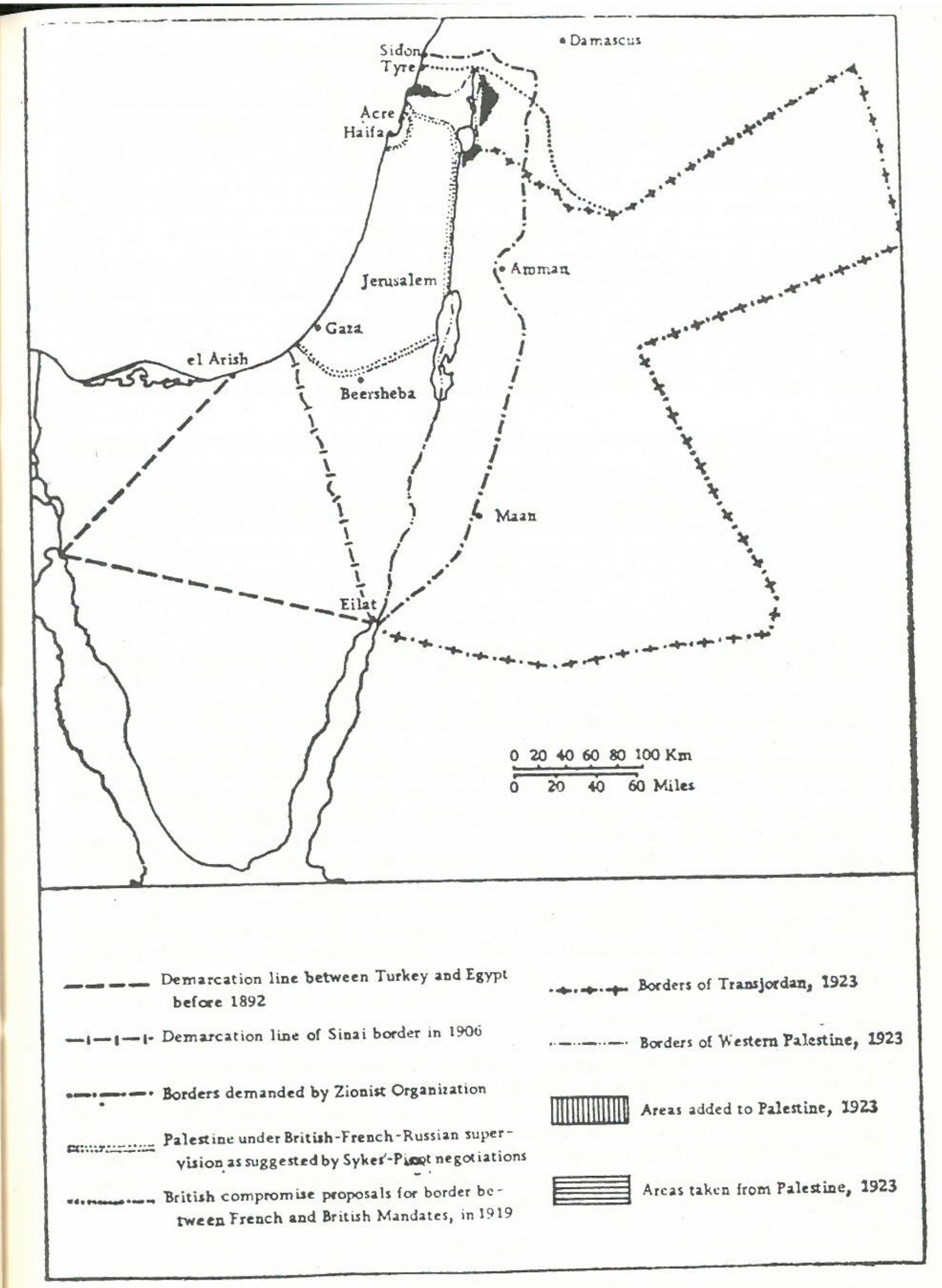
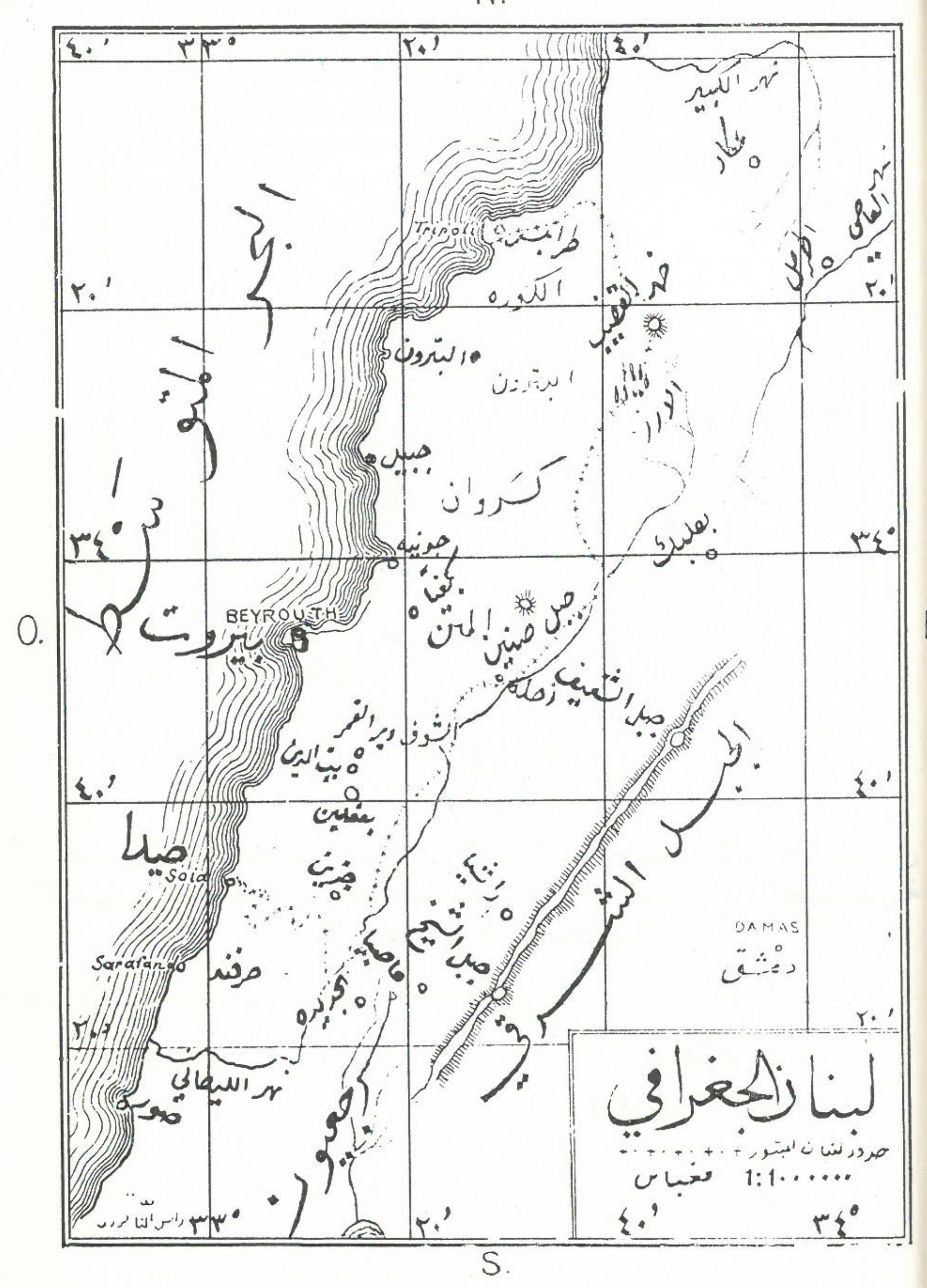
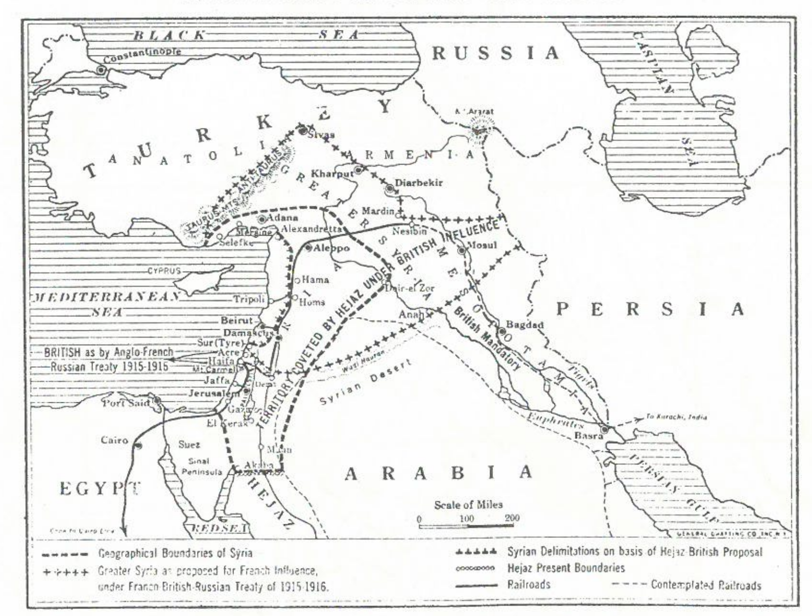


FIGURE 84. Suggested borders and actual frontiers of Palestine, 1905 - 1923.

الخريطة المقدمة من الحركة الصهيونية
إلى مؤتمر الصلح



خريطة وردت في كتاب يوسف السودا
"في سبيل لبنان" نقلاً عن أوغست باشا أديب



"The Syrian question as viewed in connection with the principle of "self-determination" resolves itself into this: Whether that principle is evolved to serve a politico-"national" aspiration or a Politico-"religious" atavistic design? The decision rests with the Supreme Council of the Conference!" The proposed Pan-Arab Empire is fundamentally based on a politico-"religious" principle.

خريطة مقدّمة من جمعيّة تحرير جبل لبنان (أميركا الشماليّة). وهي فرع من اللجنة المركزيّة السوريّة

LIBAN
GÉOGRAPHIQUE
Echelle 1: 1,000,000.
Limites du Liban actuel
Frontières naturelles du Liban
Chemins de Fer

خريطة اوغست أديب باشا

Carte Sur laquelle s'appuyerent les libanais pour revendiquer l'extension du territoire de leur pays.

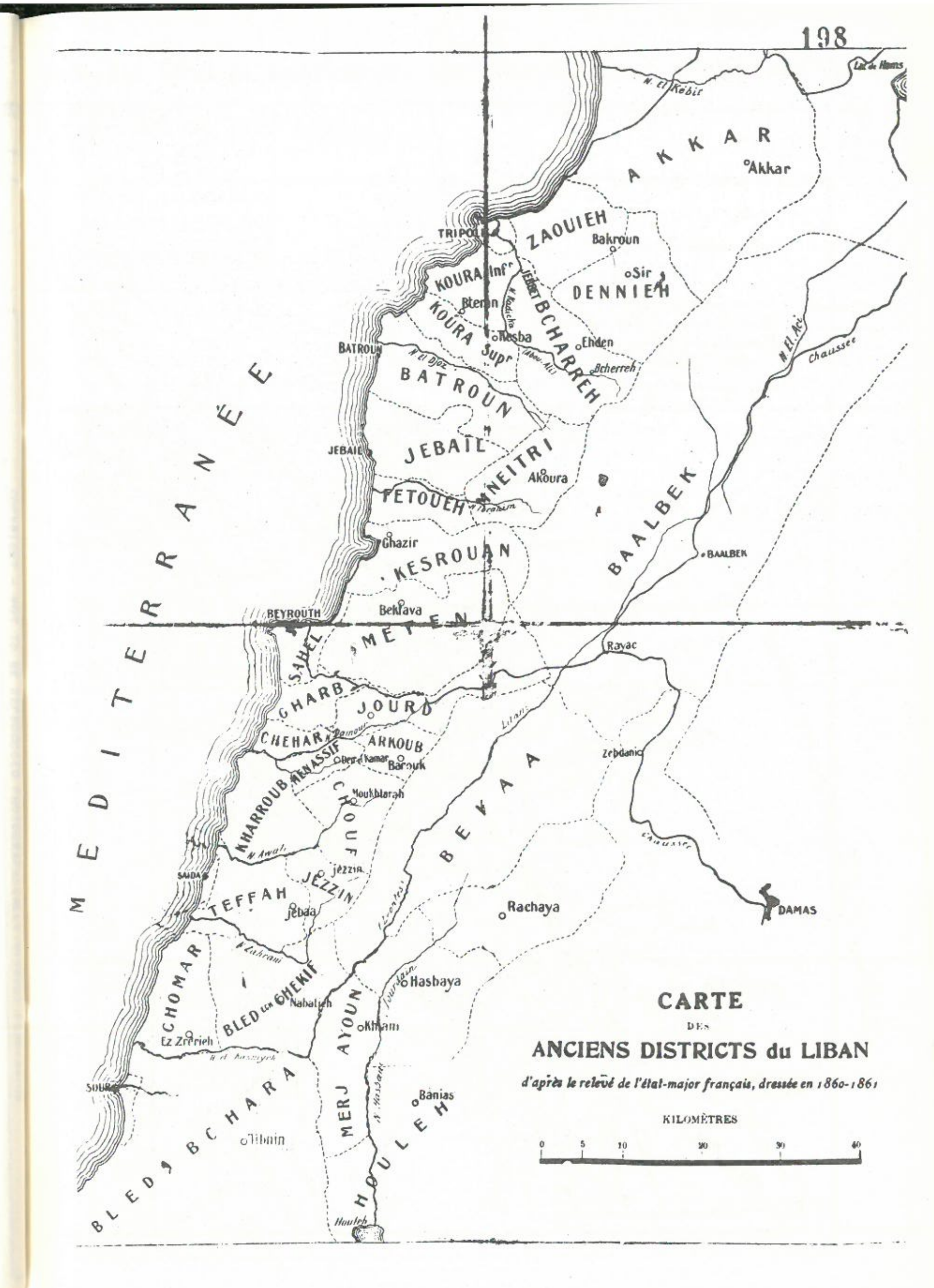


Carte extraite de l'ouvrage du D^r G. Samné, Le <u>Liban autonome (de 1861 à nos jours)</u> - Paris, 1919, p. 36 -

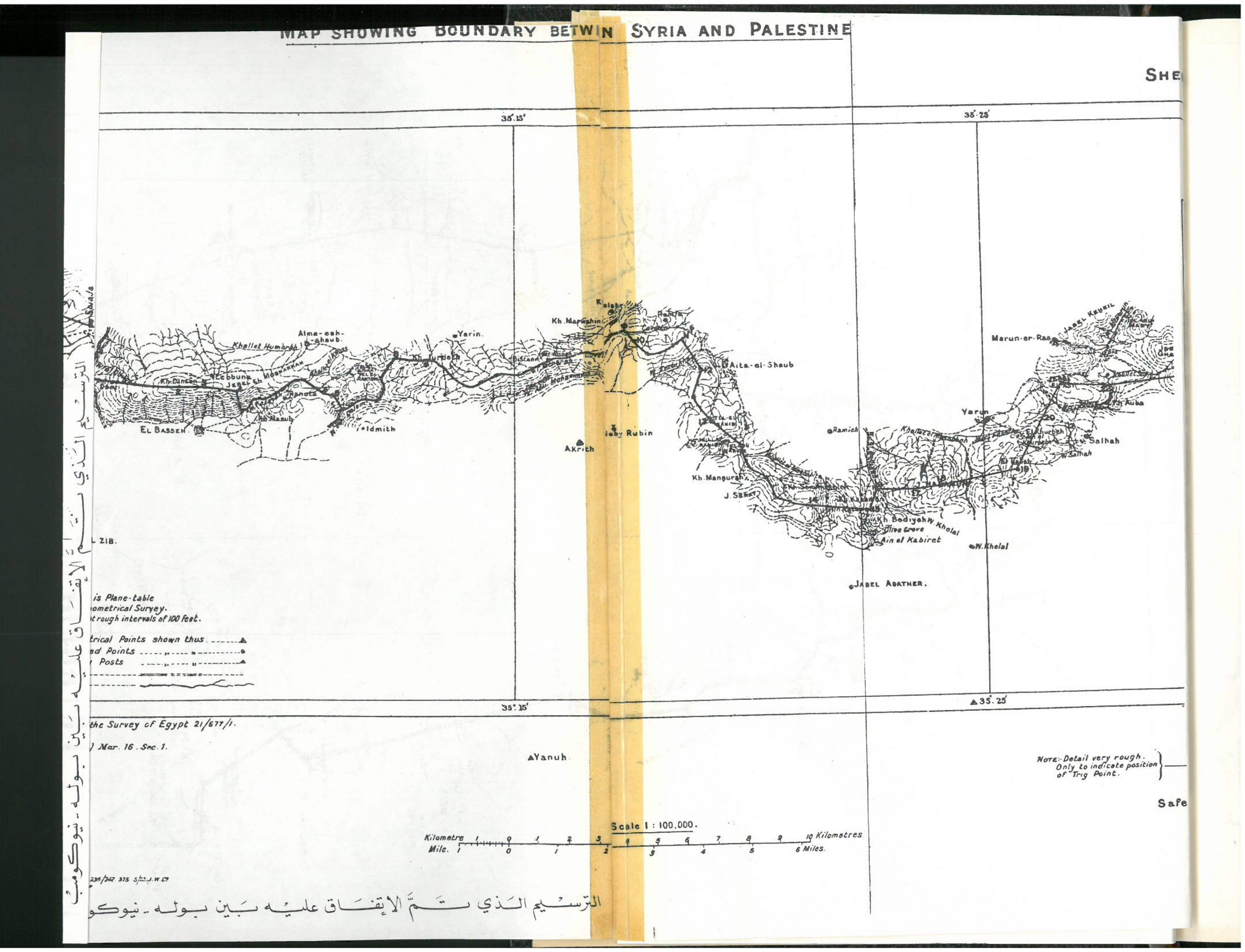
هــذه الخريطــة التي قــدّمهــا نعــّـوم مكــرزل

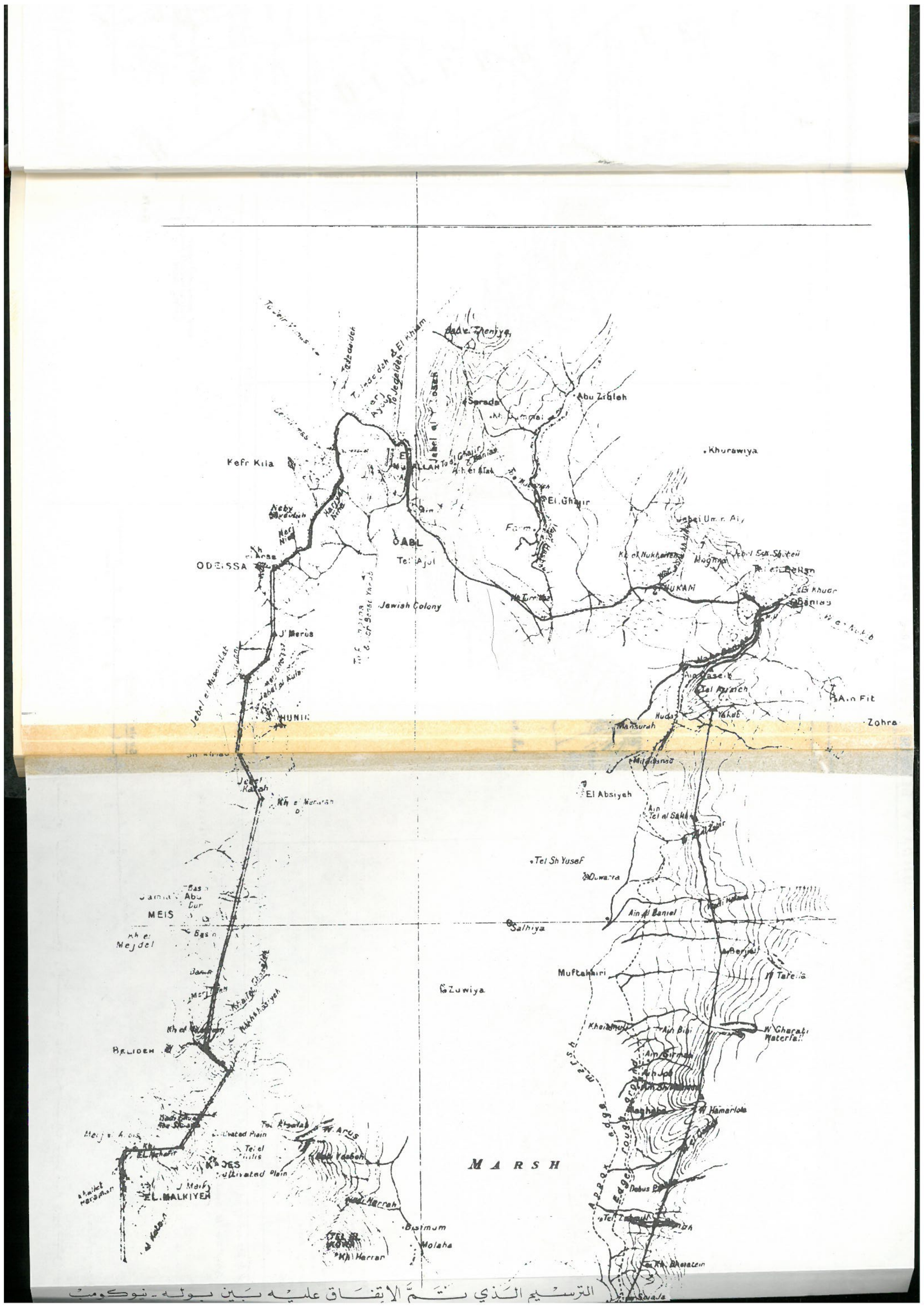
Le Liban revendiqué

الخريطــة التي قــدّمها المطــران كيرلس مغبغب



الخريطة التي قدّمها البطريرك الياس الحويّك


MAP SHOWING BOUNDARY BETWEEN SYRIA AND PALESTINE
SHE
35°.15'
35°.25'
Kh. Marwahin
Rahfa
Alma-esh-Shaub
Yarin.
Khallet Humbrah
Kh. Jurdeh
Aita-el-Shaub
Marun-er-Ras
Jabel Kayeil
Kh. Danian
El Basseh
Idmith
Akrith
Neby Rubin
Ramieh
Yarun
Salhah
Kh. Manqurah
J. Sheikh
Kh. Bodiyeh
W. Kholal
Olive Grove
Ain el Kabiret
W. Khelal
Jabel Abather.
L ZIB.
is Plane-table
ometrical Survey.
t rough intervals of 100 feet.
trical Points shown thus
ed Points
Posts
the Survey of Egypt 21/677/1.
) Mar. 16. Sec. 1.
Yanuh
NOTE:- Detail very rough. Only to indicate position of Trig Point.
Safe
Scale 1 : 100,000.
Kilometre
10 Kilometres
Mile.
6 Miles.
الترسيم الذي تمّ الإتفاق عليه بين بوله - نيوكومب
الترسيم الذي تمّ الإتفاق عليه بين بوله - نيوكو



الترسيم الذي تمّ الإتفاق عليه بين بوليه - نيوكومب

HAIFFA

Beirout

7° 00' Es. de Ste Sophie

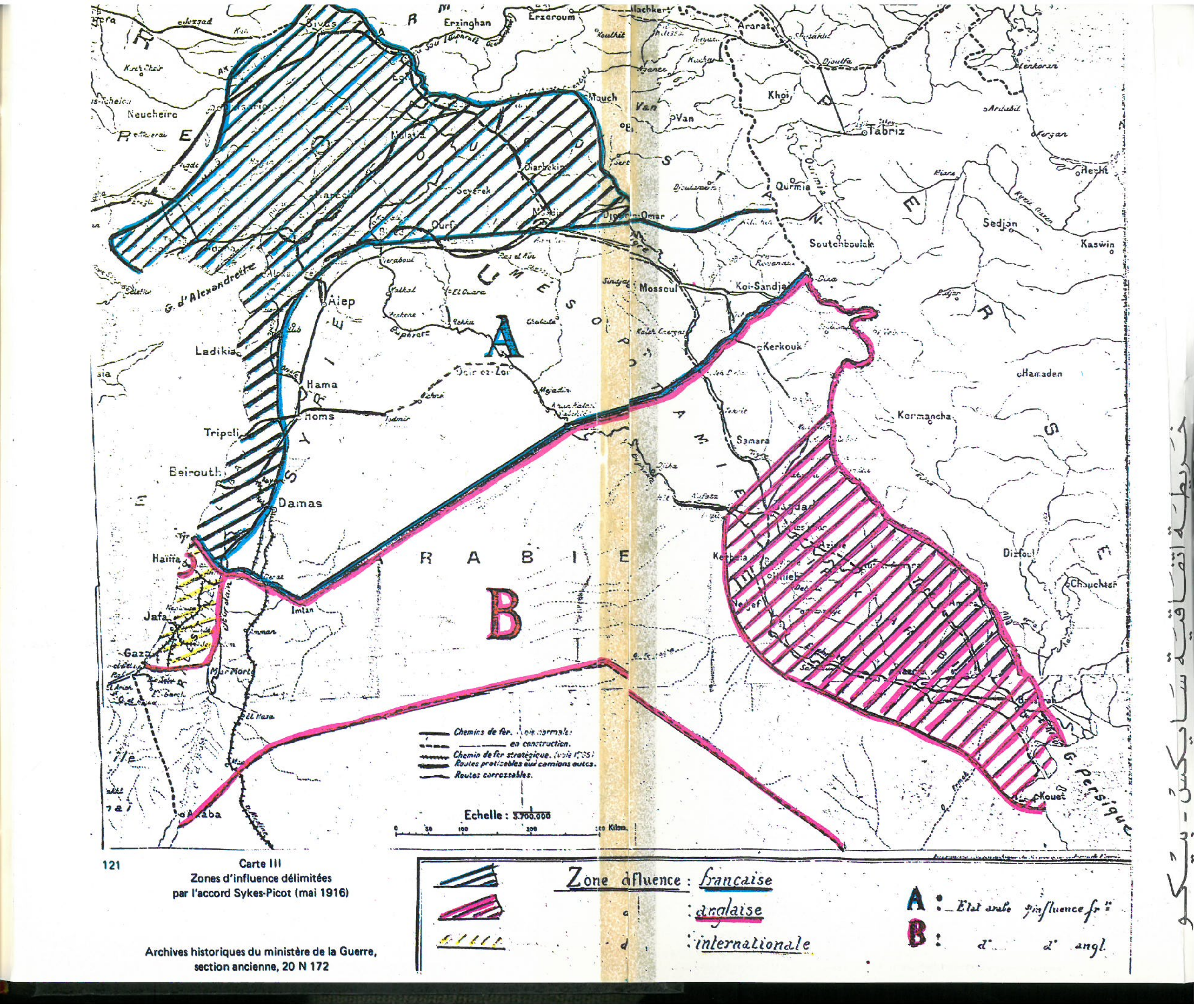
MER MEDITERRANEE

Sour
(Tyr)

Merdjioune

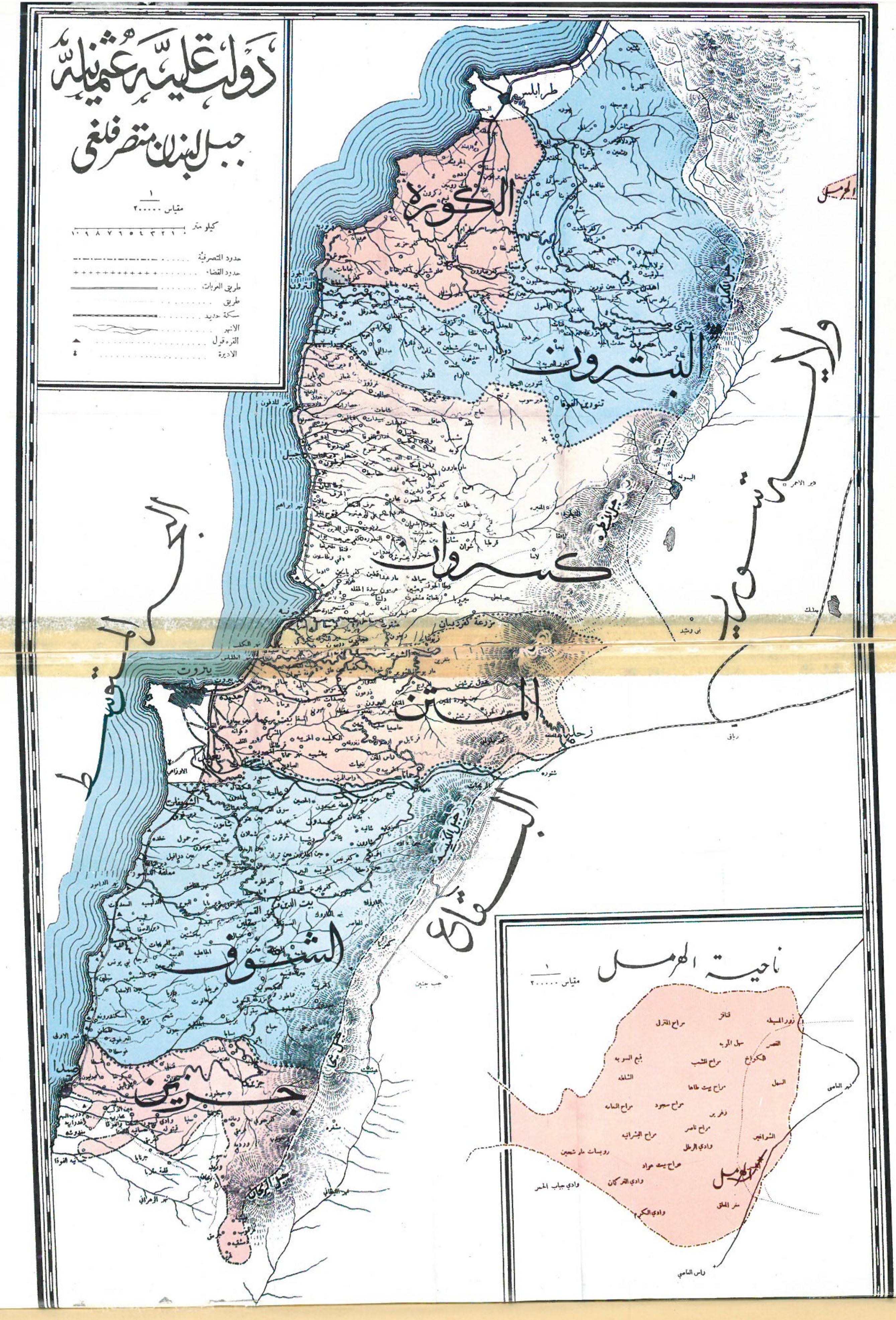
TEL HOULE

التخطيط العام للحدود الجنوبية حسب اتفاق ٢٣ك ١٩٢٠



Carte III
Zones d'influence délimitées
par l'accord Sykes-Picot (mai 1916)

Archives historiques du ministère de la Guerre, section ancienne, 20 N 172



خريطة المتصرفية